وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر- 3 -

كليــة العلـوم الاقتصاديــة والتجارية و علـوم التسييــر

قســم العلــوم الاقتصاديــة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم
في العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي

بعنــــوان

إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
(دراسة تحليلية للواقع والافاق)

من إعداد الباحث
يونس دحماني

تحت إشراف
د. علي عبد الله

لجنة المناقشة

أ.د عبد الله بدعيدة	**رئيسا**
د. علي عبد الله	**مقررا**
أ.د سعدون بوكابوس	**ممتحنا**
د. فارس فوضيل	**ممتحنا**
د. سماعيل العشناني	**ممتحنا**
د. عمر غزازي	**ممتحنا**

جوان 2010

الـمــحــتــويـــات

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

المقدمة العامة

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثالث : الإجراءات و الاطر المنظمة للمناخ الاستثماري في الجزائر

الفصل الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى حالته بالمغرب و تونس

قــائمة الجداول :

قـائمة الإشكال :

المــــقـــــدمـــــة العـــامـــــة

المقـدمة:

لقد شهدت حقبة التسعينيات تغيرات كثيرة في منظومة الاقتصاد العالمي، وذلك بزوال الثانية القطبية إثر انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا، وتنامي ظاهرة العولمة وما ترتب عنها ن إزالة للقيود وفك الحواجز ونمو التجارة الدولية وتحرير الأسواق وتوسيع دور القطاع الخاص وانتشار نظام المعلومات والتكنولوجيا، هذا التغير الذي تجسد من خلال انضمام معظم دول العالم إلى لمنظمة العالمية للتجارة، توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف واتساع نطاق التكتلات الإقليمية والدولية واكتساح أنشطة الشركات متعددة الجنسيات لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وبذلك بات العالم يعيش عصرا ماديا تسوده وتحركه القوة الاقتصادية عوضا عن القوة العسكرية.

وفي ظل هذه التحولات والتغيرات العالمية السريعة، وسعي الدول للتأقلم والتكيف معها، تشكلت فجوة عميقة بين الدول، فمنها من سايرت الركب ومنها من فشلت، لتنقسم الدول إلى متقدمة ونامية، هذه الأخيرة التي ما زالت تعاني من مشاكل اقتصادية عويصة ناجمة خصوصا عن نقص الموارد المحلية اللازمة لتطوير استثماراتها، فلم تجد أمامها أي مخرج لسد ذلك العجز سوى أن تلجأ للتمويل الخارجي.

وجدير بالذكر أن هناك ثلاث قنوات مالية يمكن من خلالها الحصول على الموارد الأجنبية وهي المنح، المساعدات، القروض والمحافظ الاستثمارية، الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعد هذا الأخير أكبر القنوات فاعلية لتعزيز النمو نظرا لطبيعته الطويلة الأمد، كما أنه أثبت مرونته خلال الأزمات وفي نفس الوقت يسمح بنقل التقنية والمهارة والخبرة لقطر المضيف، هذه الأشياء التي لا يمكن نقلها عن طريق التجارة وإنما عن طريق إنشاء شركات تابعة للشركة الأم في الدولة المضيفة.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقودها شركات متعددة الجنسيات ظل المنافسة الدولية، هذا المارد الذي لا يمكن أن يشعر بأي ولاء لأي دولة فالمصلحة هي الوحيد التي تحدد مصيره ووجهته المستقبلية، فرغم التنازلات والتسهيلات التي قدمت له من مختلف الدول للسير مع التطورات والتغيرات العالمية وسياسات التحرر الاقتصادي التي مست مختلف اقتصادياتها والتي صارت صبغة عالمية، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يرتكز على القليل من الدول خاصة المتقدمة منها

والتي أضحت أهم مستورد ومصدر له، رغم أنه مؤخرا ظهرت بعض الدول النامية في الواجهة كدول آسيا وأمريكا اللاتينية، بينما أغالبية دول العالم لا تزال بعيدة عن أنشطة و أولويات الشركات متعددة الجنسيات.

إن الدول العربية شأنها في ذلك شأن باقي النامية، إذ أنها لم تحظى إلا بنسبة قليلة لا تتعدى 1.5% في أحسن أحوالها، فبعد الحقبة الاستعمارية بمختلف أشكالها كانت الدول العربية رافضة لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، معللة مواقفها بالمفاهيم التي كانت سائدة آنذاك، منها الوطنية الاقتصادية، و "التنمية المستقلة"، "التمويل الذاتي"، وغيرها من الشعارات مما كان السبب في الجفاء الواضح بينها وبين الشركات الأجنبية ولكن بدرجات متفاوتة، ولقد ترجم هذا العداء باللجوء إلى التأميم الجزئي أو الكلي، المصادرة، الاستيلاء بدون تعويض...الخ، لكن سرعان ما تبدل موقفها اثر تأزم الأوضاع الاقتصادية المالية بها وعدم القدرة على التحكم فيها، ولتصحيح هذا الوضع قامت هذه الدول في السنوات القليلة الماضية باتخاذ عدة إجراءات على مستوى استقرار السياسة الاقتصادية الكلية وسن قوانين وتشريعات وتقديم حوافز ومزايا من شانها ان تعمل على دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنقسم هذه الدول من حيث إستراتيجيتها وجهودها إلى مجموعتين، حيث تضم المجموعة الأولى تلك الدول التي نفذت برامج هيكلية شاملة للإصلاح الاقتصادي والمالي وذلك بالتعاون والتنسيق مع البنك وصندوق النقد الدوليين، وتضم جميع الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون، والتي تمثل المجموعة الثانية، حيث نفذت إجراءات محددة للإصلاح تنبثق من أولويات محلية ذاتية مبنية على خطوات متعاقبة تكون ضمن برنامج شامل ذي إطار زمني محدد.

وإدراكا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيفة، عملت الدول العربية على توفير أرضية مناسبة له من خلال إصدار قوانين حديثة وتوفير إطار مؤسسي مواتي ومنح المزيد من التسهيلات والتحفيز، فالتسابق كان كبيرا والتنافس واسعا، فكل دولة تسعى ان تعمل أكثر لتكون السباقة وتجذب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب.

إن الجزائر إحدى هذه الدول العربية التي مستها رياح التغيير بعد إدراكها لعقم النظام المخطط وخطورة الاعتماد على القروض الخارجية، فتوجهت نحو اقتصاد السوق وسعت للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال المباشرة في مختلف الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والعمل على جذب رؤوس أجنبية على شكل استثمارات مباشرة لتوسيع القاعدة الصناعية والخدمية وتنويع الأنشطة الاقتصادية، فالكل يعلم إن الجزائر تعتمد على مورد اقتصادي وحيد وهو النفط وما يؤدي إليه من اختلالات وتشوهات كونه سلعة تتحكم بها ظروف العرض والطلب ومتغيرات السياسة الدولية وهي متغيرات

خارجية لا يمكن التحكم فيها ولا التنبؤ بها وخير دليل على ذلك الأزمة البترولية العالمية سنة 1986.

تختلف الاستراتيجيات التي تتبعها أي دولة في سبيل توفير وتهيئة أرضية مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من دولة إلى أخرى، فهي تعتمد على متغيرات داخلية خاصة بكل بلد، هذه المتغيرات تتمثل في محددات كلية يجب التحكم فيها لتتوافق مع متطلبات المستثمر الأجنبي والسياسة التنموية للدولة المضيفة والأطر المنظمة للمناخ الاستثماري.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق، يمكننا صياغة السؤال الرئيسي على النحو التالي:

_ ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

يندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

_ ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي اتجاهاته الحالية في العالم والدول النامية؟

_ ما هو سبب عدم تمكن الجزائر من استقطاب الكم الكافي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

_ ولماذا فشلت في تحقيق الأرقام التي أنجزتها الدول المجاورة والمماثلة لها؟

_ ما هي أهم السبل والسياسات التي من شانها تعظيم نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

_ هل مناخ الاستثمار في الجزائر يشجع قدوم المستثمر الأجنبي ام لا؟ وفي حالة النفي ما أسباب ذلك؟ وكيف يتم تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؟

_ ما نوع العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته؟

الفرضيات:

إن الإجابة الواضحة عن تلك التساؤلات هي بمثابة المحاور الأساسية التي سيتم تناولها في البحث، ومسبقا سنقوم بصياغة الفرضيات التالية:

_ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل التمويل الخارجية تركزت لدى الدول المتقدمة كما اهتمت به الدول النامية، لكنها لم تستطع تحقيق طموحاتها مقارنة بالإمكانيات المتوفرة لديها.

_ تواجه الاستثمارات المباشرة في الجزائر والدول النامية معوقات وعقبات كثيرة تؤثر عليها وتحد منها.

ــ هناك تماثل بين الدول العربية والدول المماثلة للجزائر فيما يتعلق بنصيب كل واحدة وذلك راجع للتباين فيما بينها بخصوص عدد من المعايير والسياسات العامة المتعلقة باجتذابه وحمايته.

ــ لقد حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال تحسين مناخها الاستثماري إلا انه يظل دون طموح المستثمر الأجنبي، مما يستدعي الأمر اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات لزيادة نصيبها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الدور الذي أصبح يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، خاصة بعد أن تبنت الجزائر في بداية التسعينات اقتصاد السوق وسياسة الانفتاح الاقتصادي بقصد تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية واستقطاب التكنولوجيا الحديثة وتنشيط الاستثمارات الوطنية، باعتبارها مقومات أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن اجل ذلك تبنت برنامجا للإصلاح الاقتصادي ذي مرحلتين (مرحلة التثبيت ومرحلة التعديل الهيكلي) بالاتفاق مع كل من البنك والصندوق الدوليين، الأمر الذي يتطلب دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة علمية موضوعية وتحديد أهم المتغيرات والمحددات المفسرة له تتبع أثارها.

أهداف البحث:

هذا البحث يهدف إلى:

- براز ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة تقييم تدفقاته العالمية مع تحديد نصيب الدول النامية دون ان ننسى الدول العربية، وتوضيح أهم القطاعات التي حازت على الاهتمام من طرف الأجانب.
- معرفة الوضعية الحقيقية لعملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ضوء دراسة اللامح الأساسية لمناخ الاستثمار والنظام القانوني والمؤسسي المتعلق به، فضلا عن الاستفادة من بعض التجارب العربية الرائدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم تشابه اقتصادياتها وتماثل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
- صياغة الآليات التي تحفز قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- التطرق إلى أهم المعوقات التي تقف حاجزا أمام انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دوافع اختيار الموضوع:

ثمة عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار الموضوع والبحث فيه بكل جدية ودون غيره من المواضيع، وتتمثل فيما يلي:

- التكامل الاقتصادي الذي تعيشه الدول العربية خصوصا أن هناك آمال كبيرة في إنشاء سوق عربية مشتركة في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تضم لحد الآن 17 دولة عربية والجزائر في طريقها إلى الانضمام إليها، ومن ثم دراسة واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعد أمرا غاية في الأهمية للاستفادة من تجربة الدول العربية والنامية التي نجحت في سياساتها الاستثمارية نسبيا وحققت ما كانت تطمح إليه.
- معرفة المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر التي أثرت على مسيرة تدفقه للجزائر والتي بدورها تسعى جاهدة للاستفادة من مزايا هذا النوع.
- بحكم ميولي الشخصي لمثل هذه المواضيع التي تعتمد التحليل والمقارنة والتي تتوافق مع طبيعة تخصصي.

منهج البحث:

بناءا على الفرضيات ولتساؤلات التي صغناها من قبل، سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الاستنباطي الذي نلمسه من خلال عملية الوصف وعرض المفاهيم بالنظرية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا في سر أهم الإصلاحات التشريعية والاقتصادية التي قامت بها الجزائر.

حدود الدراسة:

تم تحديد الإطار العام وحدود الدراسة في نقاط التالية:

- دراسة المحيط الدولي من ناحية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الدول النامية والعربية، وعلى رأسها الجزائر.
- من أجل تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتحديد وضعها ما بين الدول العربية، اخترنا عينة من هذه الدول والتي ميزها التباين في موقعها والتفاوت في الحجم المستقطب وهي متكونة من بلدين من المغرب العربي (المغرب، تونس)، وذلك من أجل

التوصل إلي أهم العوامل التي تشجع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتلك التي تعمل على طردها.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث ما يلي:

- غزارة المعلومات لكبر حجم وتشعب الموضوع الذي له علاقة بعدة قضايا محلية وخارجية، لا يمكن الدخول والتوسع فيها ما جعلنا نختصر الكثير من المعطيات التي بإمكانها أن تكون هامة ومفيدة للبحث.
- غياب وقلة المؤشرات الخاصة بالبحث ، كالتوزيع الإقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مثلا وبعض الإحصائيات الخاصة بالدول المختارة وحتى العالمية، وإن وجدت فهي متباينة ومختلفة باختلاف المصدر وفي بعض الأحيان نجد في نفس المصدر وجود تباين لنفس المتغير باختلاف فقط سنة الإصدار، مما استدعى الأمر اللجوء إلى المقارنة والترجيح واختيار المعطيات المشتركة بين أكثر من مصدر.

خطة وهياكل البحث:

لقد اقتضت الدراسة إلى تقسيم البحث إلى مقدمة عامة و أربعة فصول، ثلاثة نظرية وفصل تطبيقي واحد لينتهي بخاتمة عامة.

حيث يتناول الفصل الأول، الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تقسيمه إلى أربعة مطالب اشتمل المطلب الأول تحديد مفهوم الاستثمار و المطلب الثاني خصائصه التي تميزه عن استثمار المحفظة مع التطرق إلى أهم النظريات التي عملت على تفسير هذه الظاهرة الاقتصادية، مع ذكر صوره وإشكاله المختلفة في المطلب الأخير.

أما المبحث الثاني فخصص لذكر أهميته من خلال التطرق إلى المزايا والعيوب وأثره على اقتصاديات الدول المضيفة.

و في الأخير إلى طبيعة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في حين أهتم الفصل الثاني بعلاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي و قسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى علاقة الاستثمار الأجنبي بالمتغيرات الاقتصادية أم المبحث الثاني نطرق على قياس و تحليل مدى جاذبية الاستثمار الأجنبي.

و في الأخير تطرقنا إلى العلاقة القائمة بين الاستثمار و النمو أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى الإجراءات و الأطر المنظمة للمناخ الاستثماري في الجزائر و قسمناه إلى أربعة مباحث.

أما الفصل الرابع ة الأخير تطرقنا إلى الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع الإشارة إلى حالته بالمغرب و تونس لينتهي بخاتمة عامة.

الــفـــصل الأول

الإطار النـظري للاستثمار الأجنبي المبـاشر

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
المبحث الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
المبحث الرابع: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

تمهيد:

شهدت فترة التسعينيات تغيرات ضخمة في منظومة الاقتصاد الدولي، ولعبت الشركات متعددة الجنسيات الدور الكبير والحاسم في هذه التغيرات، إذ أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده هذه الشركات أحد أهم مصادر التمويل الخارجي، وهذا نظرا لما يحققه من عائد على الدول المضيفة، ولتمتعه بمرونة كبيرة خصوصا خلال الأزمات المالية، لذلك تسعى العديد من دول العالم، خاصة النامية منها جاهدة لاستقطابه، من خلال مختلف الحوافز المقدمة، بغية توفير مناخ ملائم لنمو هذا الاستثمار.

ان تطور حجم هذا النوع من الاستثمار يرجع إلى ما يتضمنه في طياته من مزايا عديدة لكلا الطرفين، وأيضا للدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية بكل أبعادها. على هذا الأساس، نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض شامل لإدراك مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وكل الجوانب المحيطة به. و تطرقنا كذلك إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إدراج مفهومه وخصائصه والتعرف على مختلف الأشكال المميزة له، زد على ذلك أهم التفسيرات والنظريات المتعلقة به.

أما فيما يخص الباقي فحاولت الدراسة معرفة أهمية هذا النوع من الاستثمار، من خلال إدراك أهم المحددات والدوافع الكامنة وراءه، إضافة إلى المزايا والعيوب المترتبة عليه، وفي الأخير، توضيح أهم الآثار الناتجة عن تطبيقه على مختلف المتغيرات الاقتصادية للدول المضيفة.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تعاني معظم الدول –لا سيما النامية منها– من مشكل اقتصادي أساسي، حال دون تحقيقها للرفاهية والتقدم وهو ما يعرف بفجوة التمويل أو فجوة الاستثمار، وهي "الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي"، لذا كان اتجاه صانعي السياسة الاقتصادية إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الادخار المحلي وتشجيع الاستثمار بشكل عام، ونظرا لأن غالبية المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية تعاني التخلف ونقص في التمويل وأنه من الصعب وربما من المستحيل أحيانا الاعتماد على الإمكانيات الذاتية للدول النامية في معالجة هذه المشاكل لجأت إلى الاعتماد على التمويل الخارجي من اجل الاستثمار الأجنبي.

قبل أن نخوض في تشخيص موضوع الدراسة –الاستثمار الأجنبي المباشر– من خلال تحديد ماهيته، ارتأينا أن نتطرق بإيجاز لتحديد مفهوم الاستثمار بشكل عام، للإلمام بكل الجوانب المحيطة به ولإدراك جوهره الأساسي.

المطلب الأول: ماهية ومفهوم الاستثمار

جرت العادة بأن تستهل أية دراسة بتسليط الضوء على مفرداتها وتحديد مفاهيمها بحيث يغدو ذلك مدخلا رحبا لتناول بقية عناصر موضوع الدراسة، وإتباعها لهذه العادة، فإننا سنعني في هذا الجزء بضبط المعنى المراد من مصطلح الاستثمار وكل الجوانب المتعلقة به لإدراك كل جوانبه وخفاياه، ليتسنى لأي شخص استيعاب الموضوع العام قبل الخوض في قضيتنا الخاصة وهي الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: تعريف الاستثمار

يعد الاستثمار من أهم المتغيرات الإقتصادية التي حازت على اهتمام مختلف الاقتصاديين منذ القدم، وفي هذا السياق سنحاول بلورة أهم التعاريف الخاصة بالاستثمار كالآتي:

- يعد الاستثمار ذلك الجزء المستقطع من الدخل والمستخدم في العملية الإنتاجية من اجل تكوين رأس المال[1].
- كما يمن تعريفه على أنه عملية توظيف رؤوس الأموال المتاحة، والتي يكمن توفيرها من مختلف المصادر كالمدخرات الخاصة والاقتراض من الأسواق، وإدارة تلك الأموال في اقتناء الأصول والقيام بالمشاريع من أجل تحقيق أهداف المستثمر[1].

---

[1]– طارق الحاج، "**علم الاقتصاد ونظرياته**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص123.

- الاستثمار هو التضحية لضمان المستقبل بالتخلي عن الاستهلاك الحالي من أجل الاستهلاك المستقبلي[2].
- كما يمكن تعريف الاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محدودة بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وعن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل[3].
- كما أنه عبارة عن عملية إنشاء وإيجاد السلع الإنتاجية من أجل تحسين القدرات الإنتاجية في السلع والخدمات أو تحسين ظروف العمل والمعيشة.
- الاستثمار هو قبول التضحية بجزء من الاستهلاك الآتي (الأكيد) في سبيل الحصول على خدمة أو ريع مستقبلي (غير أكيد) يفوق قيمة الجزء المتخلى عنه في الحاضر.

من خلال جملة التعاريف السابقة، يمكننا استخلاص: أن الاستثمار هو عبارة عن أي نشاط اقتصادي، يتم خلال فترة زمنية محدودة، ويكون له عائد يحصل عليه المستثمر من خلال توظيف رؤوس أمواله بهدف زيادة حجمه وتحسين مردودية نشاطه الاستثماري.

ثانيا: أهمية الاستثمار

رغم اختلاف التعاريف المتعلقة بالاستثمار، إلا أنها جميعها اتفقت على أن له عائد وفائدة تعود بالأهمية على المستثمر سواء كان فردا أو مؤسسة اقتصادية.

أ) الأهمية الاقتصادية للاستثمار:

بما أن الاستثمار وثيق الارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية كالدخل والاستهلاك والادخار ومستوى التوظيف، فإن الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار بوصفه متغيرا اقتصاديا كليا، يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره على مدار الزمن، فهو العمود الفقري في تحقيق التنمية وزيادة معدل النمو، كما أنه وسيلة للقضاء على البطالة وتحقق الرفاهية و الازدهار[4]، كما يعمل الاستثمار على قياس مدى تطور أو تخلف الدولة من خلال تحديد وضعها الاقتصادي، إضافة إلى زيادة الدخل الوطني والتوسع في عملية إنتاج السلع والخدمات.

---

[1] - محمد إبراهيم زك ي، مداخلة بعنوان "**الاستثمار الأجنبي والتنمية الوطنية وتحديات العولمة**"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا، 2006، ص 02.

[2] – نزار سعد الدين العيسى، "**مبادئ الاقتصاد الكلي، كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق**"، الدار العربية الدولية ودار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 22

[3] – طاهر حيدر حردان، "**مبادئ الاستثمار**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1997، ص 14.

1- Jalladeau Jeol, "**introduction à la macro économie, modélisation de base et redéploiements théorique contemporains** ", ed: publication de l'université de Boeck (2 ieme édition), Bruxelles, 1998, P58

ب) الأهمية الاجتماعية للاستثمار:

للاستثمار أهمية وتأثير من الناحية الاجتماعية أيضا إذ يعمل على ترقية المجتمع (رفع مستوى دخل الفرد، تحسين المستوى الاجتماعي، الصحة والتعليم...إلخ) وبالتالي ترقية وتطوير العنصر البشري من خلال الدورات التدريبية وتكثيفها لاكتساب الخبرة والمهارة.

ثالثا: مخاطر الاستثمار[1]

على الرغم من الأهمية السالفة الذكر، والتي تعود على المستثمر والاقتصاد الوطني عموما، إلا أنه لا يخلو من المخاطر، التي لا بد من المستثمر أن يتوخى الحذر منها ويأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار استثماري، والمخاطرة في الاستثمار مرتبط باحتمال وقوع الخسائر، فكلما كان احتمال وقوع الخسارة وارد كلما كان الاستثمار أكثر خطورة وبناءا على ذلك يمكن تعريف المخاطرة على أنها: "احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد(*) المتوقع من الاستثمار".

تنقسم مخاطر الاستثمار بشكل عام إلى نوعين: منتظمة وغير منتظمة.

أ) المخاطر المنتظمة:

وتسمى أيضا السوقية أو العادية: وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام، تأثيرها لا يقتصر على شركة معينة أو قطاع معين، فهي مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، كالإضرابات العامة وحالات الكساد والتضخم وتقلب معدلات أسعار الفائدة أو الحروب والانقلابات السياسية، فأسعار الأوراق المالية جميعها يتأثر بهذه الأسباب والعوامل بنفس الطريقة ولكن بدرجات متفاوتة

ب) المخاطر غير المنتظمة:

أو غير السوقية، وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، ومن هذه العوامل حدوث إضراب عمالي مفاجئ في شركة معينة أو أخطاء إدارية، ظهور اختراعات جديدة والتغير في أذواق المستهلكين أو ظهور قوانين جديدة تؤثر في منتجات شركة معينة بالذات، إضافة للمخاطر الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة بهدف الاستثمار أو حتى عن عدم القدرة عن تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة، للإشارة فهذه المخاطر لا يمكن الحد منها، إلا إذا توفر مناخ استثماري

---

[1] – طاهر حيدر حردان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(*) والعائد هو بمثابة المقابل الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل مقابل الأموال التي ضحى بها في المشروع.

ملائم(*)، يعزز المشاريع ويخلق الإرادة لدى المستثمرين، ومن بين الشركات التي تتصف بدرجة كبيرة من المخاطر غير المنتظمة هي تلك المؤسسات التي تنتج السلع الاستهلاكية.

رابعا: أنواع الاستثمار:

يتخذ الاستثمار عدة أشكال مصنفة وفق معايير مختلفة كالآتي:

(أ) تصنيف على أساس المدة:

هذا التصنيف يسمح بالتمييز بين ثلاثة أنواع؛ استثمار قصير الأجل وهو الذي لا يتعدى سنة واحدة، واستثمار متوسط الأجل، مدته تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، وأخيرا الاستثمار طويل الأجل والذي مدته تفوق ثلاث سنوات.

(ب) تصنيف على أساس القائم به:

هنا أيضا نميز بين ثلاثة أنواع من الاستثمار؛ استثمار عمومي (حكومي) وهو الذي يجسد من طرف الحكومة أو أي عون من أعوانها، واستثمار خاص: فهو ذلك الاستثمار الذي يقوم به شخص طبيعي أو معنوي غير حكومي، أما النوع الأخير فهو الاستثمار المختلط، وهو النوع الذي يجمع ما بين القطاع العام والقطاع الخاص(*).

(ج) تصنيف من وجهة الاقتصاد:

إن ما يقوم به الأفراد أو المؤسسات من استثمارات، يمكن ان يصنف من وجهة الاقتصاد إلى نوعين أساسيين[1]:

- الاستثمار الحقيقي: وهو يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، كشراء آلات جديدة، معدات ومصانع جديدة.
- الاستثمار الظاهري: ويتألف من الاستثمار المالي والاستثمار في الموجودات المستعملة.

(د) تصنيف على أساس الموقع الجغرافي:

---

[1]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 170.

(*) عرف المناخ الاستثماري على أنه يحمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتحدد اتجاهات تدفق رؤوس الأموال وتوظيفها.

(*) الفرق بين القطاع العام والقطاع الخاص هو أن هذا الأخير يهدف إلى تحقيق الربح بينما القطاع العام فهدفه أساسا هو تلبية الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين.

هذا التصنيف يسمح لنا بالتمييز بين نوعين، هما:

الاستثمار المحلي: وهو ذلك الاستثمار الذي يعتمد في تمويله على رؤوس أموال محلية، خاصة كانت أو حكومية (عمومية).

الاستثمار الأجنبي (الدولي): وهو الاستثمار الذي ينجز خارج الوطن الأصلي له، أي أنه يعتمد في تمويله على رؤوس أموال أجنبية، وينقسم هذا الاستثمار بدوره إلى نوعين هما:

الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمار المحفظة)[**]

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف ، وإن كان المضمون واحد، فإعطاء تعريف دقيق وشامل للاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين، باعتباره ظاهرة اقتصادية أساسية نالت وما تزال تنال القدر الكافي من اهتمام الاقتصاديين ورجال الأعمال وكذلك الدول سواء متقدمة كانت أو نامية وحتى منها الدول العربية، خاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين كونه ظاهرة حديثة الانتشار نوعا ما، شائكة وغامضة في نفس الوقت لهلا مؤيدوها ومعارضوها.

قبل الخوض في إعطاء مختلف التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، الذي هو موضوع الدراسة لا بد من التفريق بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، هذا الأخير الذي يعرف أيضا باسم الاستثمار في المحفظة (portefeuille) أو الاستثمار في الأوراق المالية، ويتم عن طريق شراء سندات الدولة في الأسواق المالية، وهو أيضا تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق المالية، دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما يعتبر هذا نوع من الاستثمارات قصير الأجل مقارنة مع الاستثمار المباشر[1]، إضافة إلى أنه مبني على التوقعات، مما يجعل صاحبه عرضة لخطر الخسارة في أي وقت ودون أي سابق إنذار، وذلك لميله للمضاربة.

حتى يتسنى لنا فهم الظاهرة الاقتصادية –الاستثمار الأجنبي المباشر– وإعطائها حقها سوف نوجز أهم التعاريف المتفق عليها:

أولا: تعاريف المنظمات الدولية والإقليمية

يعرف صندوق النقد الدولي(FMI) الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه ذلك النوع من الاستثمارات الدولية(**) الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الدولة المضيفة والمستثمر المباشر، بالإضافة إلى تمتع هذا الأخير بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[2].

(**) – لا نرى من داعي لتقديم تعريف لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، كون أن النوع الأول هو المحور الأساسي لبحثنا لذا خصصنا له مطلب لوحده (أنظر المطلب الموالي) الذي يتضمن بالتفصيل مختلف التعاريف خالتي تخصه، كما قمنا بتعريف النوع الثاني وبينا الفرق بينهما.

[1] – تشام فاروق،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية**، من الموقع الشبكي: www.sirambit.com في 2006/06/12.

[2] – عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسيات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003-2004، ص 251.

* **FMI:** le fond Monitaire international

(**) **لاستثمار الدولي**: هو كل استخدام يتم في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان لفترة زمنية،طويلة كانت أو قصيرة.

(*) **OMC:** Organisation Mondiale du commerce

2- Danis Tersen / Jean-Lue Bricout, **L'investissement International ,** édition Armond Colin 1995, p 5.

3- Bertrand Bellon et Ridaha Gouia, **Investissement direct etranger et dévloppment industrielle méditerranéen,** édition: Economica , paris , 1998 , p3

(***)UNCTD United Nation Conference on Trade And Development

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC)(*)، فاعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر؛ عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها[1].

ترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)(*) أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت[2].

وحسب تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (***) (UNCTAD) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد كما يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها[3].

أما محاسبي ميزان المدفوعات فيرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية. شرط ان يحصل المقيم (الدولة المضيفة) على أكبر حصة (الأغلبية) في المشروع بينما حصة المستثمر الأجنبي (الدولة الأم) تختلف نسبتها من دولة إلى أخرى، وتكفي حيازة 10% أو أكثر من رأس مال المؤسسة لكي يكون الاستثمار مباشرا[4].

ثانيا: تعاريف بعض الاقتصاديين

لقد حضي الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من الاقتصاديين والمفكرين وفيما يلي نذكر أهم التعاريف الخاصة به:

- عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه:" تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية من خلال إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة تابعة لها أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة "[5].

---

4 – عيسى أحمد محمد الفاسي، **البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي**، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا، 2006، ص 4.

1- Linder Peter , Thomas.A. Pagel **Economie international,** 10ieme édition, Economica, Paris, 1996, P822
2- Bernard Hugnier, **L'investissement direct,** Economica, Paris, 1984, P 13.

- هو انتقال رأسمال يرافقه إشراف المستثمر الأجنبي لاتخاذ قرارات بقدر حصته في المؤسسة عن طريق الشراكة[1].
- هو وسيلة لانتقال الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى وخاصة في الحالات الابتدائية عند إنشاء المؤسسة[2].
- هو استثمار يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها[3].
- كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[4].
- قيام المستثمر الأجنبي بنفسه وبأمواله بنشاط في بلد أخر، وغالبا ما يكون شخصا معنويا، ينشأ في شكل فرع لشخص معنوي أو في صورة الاشتراك في مؤسسة محلية أو أجنبية موجودة من قبل، عامة أو خاصة، أو في صورة الاشتراك مع الدولة في مشروع مشترك بينهما على أن يكون له الحق في السيطرة على الإدارة واتخاذ القرار[5].
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر" هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك (joint venture) أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار (wolty owned progect) فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة "[6].
- وهو أيضا:" السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو دخول شركات في شركات أخرى لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[7].

---

[3] - أ. أ. س. ميرونوف، ترجمة: علي مقلد تقي عبد المحسن، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص 93**.

[5]- سالم أحمد عبد الله الفرجاني، **سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا**، المركز العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس، ليبيا مجلة دراسات، 6- العدد العاشر، خريف 2002، نقلا عن موقع الانترنت:

http://www.DirassetMagasine-Libya.htm في يوم: 2006/04/25

[4] – أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة (تركيا–كوريا الجنوبية – مصر)**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004–2005، ص 19.

[5] – صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 34.

[6] – عبد السلام أبو قحف، **نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 23.

[7] – فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 203، ص 23

من خلال كل هذه التعاريف السابقة الذكر، سنحاول صياغة تعريفا عاما، فنقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير البلد الذي يقيم فيه، باستعمال كل قدراته العلمية (الخبرة، الكفاءة، المهارة...الخ)، والمالية (رؤوس الأموال، التكنولوجيا...الخ)، في إنشاء مشروع محلي أو أجنبي، قائم فعلا بحصة معينة، تعطيه حق الإدارة والرقابة، كما يعد استثمار طويل الأجل، مما يجعله الأكثر جذبا وقابلية من طرف معظم دول العالم.

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

توالت العديد من النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعطاء فكرة عن الأسباب الكامنة وراء ظهور هذا النوع من الاستثمارات، فاختلفت الآراء حولها باختلاف الزمان والرواد سواء تعلق الأمر بالدول المضيفة أو الدولة الأم.

على هذا الأساس سندرج أهم التفسيرات التي تناولتها العديد من المدارس لتحليل جذور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض مختلف وجهات النظر كالتالي:

أولا: التفسير التقليدي

هناك عدة نظريات تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، تمثلت أساسا في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال، نظرية أخطار التبادل.

1) النظرية الكلاسيكية: يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في غالب الأحيان على الشركات متعددة الجنسيات وليست الدولة المضيفة[1]، فهي تأخذ أكثر مما تعطي، من أهم روادها: ادم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، وغيرهم من الذين حاولا إيجاد تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انطلقوا في تحليلهم من المنافسة التامة، أي لا وجود لدولة ولا لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج، كما أن دافيد ريكاردو يرى أن انتقال رأس المال يكون من البلد الأكثر غنى إلى البلد الذي تكون إنتاجية رأس المال فيه أقل أي إلى البلد الأكثر فقرا، والذي تكون فيه الحاجة إلى إنتاجية رأس المال أعلى. ركزت هذه بالنظرية على الميزة النسبية التي تسمح للبلد أن يتخصص في إنتاج وتصدير سلعة معينة، يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبيا (مقارنة بالبلدان الأخرى) وبالمقابل كل بلد سيستورد تلك السلعة التي سينتجها بتكلفة مرتفعة نسبيا (التي يكون فيها أقل كفاءة نسبيا من البلدان الأخرى) وبالتالي التخصص يتوقف على النسبية التي هي أساس التبادل الدولي[2].

رغم أن هذه النظرية استطاعت ان تفسر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي تتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ اعتمادها على الميزة النسبية لانتقال السلع بين الدول، وبالتالي فهي لغت إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يضم في انتقاله كل العوامل خاصة رأس المال.

[1] - عبد السلام أبو قحف، **نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] - **كامل بكري، الاقتصاد الدولي- التجارة خارجية والتمويل** -، الدار الجامعية، ص 21.

- ✓ الطابع السكوني الذي تميزت به، بحيث اعتبرت الميزة النسبية ثابتة، والواقع يثبت عكس ذلك.
- ✓ الغموض الذي سادها، حيث أنها لم توضح أسباب اختلاف هذه الميزة بين مختلف الدول، كما أنها لم تتمكن من تقدير نسبة التبادل.

2) نظرية رأس المال: اعتمدت هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج، والمتمثل في رأس المال النقدي وكيفية زيادته، حيث توصلت هذه النظرية إلى أن رأس المال يتدفق من المناطق التي تعاني من الندرة في رأس المال، أو بمعنى آخر ينتقل رأس المال من الدولة التي تتصف بإنتاجية لرأس المال عالية إلى الدولة التي تتميز بإنتاجية ضعيفة، وتستمر هذه الحركة إلى غاية تساوي هذه الإنتاجية الحدية لرأس المال في الدولتين، وعندها يتوقف هذا التدفق ريثما يظهر تفاوت جديد في العوائد المحققة من هذا الانتقال.

أنصار هذه النظرية يرون أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على أحد العاملين، منهم من يرى أن جميع القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة مرتبطة بمعدل نمو السوق، ومنهم من يعتقد أنها تعتمد على الإحلالية بين المستثمرين المحليين والأجانب، بغض النظر عن الحدود الجغرافية، مرتكزين في ذلك على ميكانيزمات التمويل مما يؤدي إلى خلق روح المنافسة بين البلدين والتسارع إلى عملية اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعرضت هذه النظرية بدورها إلى مجموعة من الانتقادات نذكر أهمها كالآتي:

- ✓ أن القرارات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر متعلقة بنمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أكده bonnin في قوله:" إن قرار الاستثمار يتعلق بنمو الأسواق ومعدل الربح"[1]، والمعروف أن هذا النوع من الاستثمار يتحقق على المدى الطويل مما لا يضمن إلى الوصول إلى النتائج المرجوة من المشروع.
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتجسد بغرض تعظيم العائد فقط، بل هناك أهداف أخرى، كالتوسع عبر العالم عبر اختراق أسواق جديدة، الاستمرارية...الخ[2].
- ✓ اعتماد هذه النظرية على عامل رأس المال النقدي فقط يعد إجحافا في حق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يعتمد على عدة متغيرات وعدة عوامل مختلفة.

1- Bernard-Bonnin, **L'entreprise multinationale et l'état,** édition, vivantes, 1984, P 86.

[2] - محمد السيد سعيد، **الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978، ص 49.

3) نظرية أخطار التبادل: اعتمدت هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التبادل، حيث أوضحت أن هناك مناطق نقدية في العالم، فالمؤسسات التي تقيم في المناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال هذه القوة المالية في الاستثمار بالمناطق التي تملك عملة ضعيفة، لذا على هذه المؤسسات قبل اتخاذ قرارات الاستثمار أن تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار المتعلقة بتغيراته.

ككل النظريات، وجهت إليها انتقادات مختلفة تتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ اقتصرت في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد هو الاختلاف في القوة لعملة البلدين، حيث أن قرار الاستثمار يكون في يد البلد الذي يتمتع بعملة أقوى وهذا عامل غير كافي.
- ✓ عدم الوضوح في التفسير المقدم، والواقع يثبت عكس ما جاءت به حيث نجد أن هناك بعض الدول تتمتع بعملة ضعيفة نوعا ما، إلا أنها تقوم في نفس الوقت باستثمارات حتى في الدول التي تتمتع بعملة أقوى، والدليل هو أن أغلبية الدول تستثمر بالخارج وفي نفس الوقت يستثمر فيها.

ثانيا: التفسير الحديث

إن ما جاء في هذا التفسير يختلف تماما عن التفسير التقليدي فهذه النظرية واقعية أكثر، حيث اتفق مجمل المفكرين على وجود مصالح مشتركة بين الطرفين، فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الطرف الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف بالمحددة، ، وتتمثل أهم النظريات التي جاء بها هذا التوجه الحديث في:

1) نظرية دورة حياة المنتج:

لقد استطاعت هذه النظرية أن تعطي تفسيرا لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم وفي الدول النامية بصفة خاصة، ويوضح هذا النموذج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة، سنة...شهر...الخ، وعمر هذا المنتج[1]، فهي ترى أن كل المنتجات تمر بدورة معينة، كما يوضح الشكل التالي:

من خلال الشكل، يتضح لنا أن المنتج يمر بأربعة مراحل:

[1] – زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

المرحلة الأولى: هي مرحلة الاختراع (الميلاد) أين نجد أن الدولة المخترعة – الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحالة– تتمتع بكل الشروط اللازمة للاختراع، من تكنولوجيا عالية ويد عاملة مؤهلة وأبحاث متطورة...الخ، مما يمكنها من اختراع منتوج جديد لم يكن موجود من قبل في الأسواق، ثم بعد ذلك نقوم بطرحه في الأسواق الداخلية ونقوم بعملية ترويجه والتعريف به، وفي هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج أكبر من الطلب المحلي لأن المستهلكين ليس لديهم أي دراية بخصائص ومميزات المنتوج مما يؤدي بهم إلى البحث عن الأسواق الخارجية للتخلص من الفائض من خلال تصديره لكن فقط إلى الدول المتقدمة.

المرحلة الثانية: (مرحلة التوسع الحقيقي) في هذه المرحلة يزيد حجم الإنتاج والاستهلاك في البلد المخترع وحتى في البلدان المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح في أسرع وقت وانخفاض التكاليف وبالتالي انخفاض الأسعار، كما تقوم الدول المتقدمة التي استوردته بالبحث هي الأخرى في هذا المنتوج لكي تستطيع أن تنتجه هي الأخرى عوض أن تستورده، إضافة إلى تمكن بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع من استيراده.

المرحلة الثالثة: (مرحلة النضج) في هذه المرحلة تكون الدول المتقدمة قد توصلت إلى عملية إنتاج المنتوج، وبالتالي فهي تتوقف كليا عن عملية استيراده، فتعمل على توفيره محليا وتصديره إلى خارج البلاد، هذا الأمر يؤدي إلى المنافسة الشديدة بين الدول المخترعة والبلدان المتقدمة، أما بالنسبة للدول المخترعة فإنها تتواصل في عملية إنتاجها له وتصديرها بكميات أكبر للدول النامية، حتى تصل إلى ذوي الدخل المتوسط.

المرحلة الرابعة: (مرحلة التشبع) في هذه المرحلة تشيع التكنولوجيا في كافة الدول، فتنخفض الصادرات في الدول المخترعة، نظرا لشدة المنافسة حيث يكون المنتج أكثر كثافة لاستخدام عنصر العمل غير الماهر، فتتجه الاستثمارات المباشرة إلى الدول الأقل نمو، التي تعرف وفرة كبيرة من هذا العنصر[1]، مما يؤدي بالدولة المخترعة إلى نقل لإنتاجها والتوطين في الدول النامية، أو منح تراخيص للإنتاج...الخ، إلى غاية أن تتمكن الدولة النامية من إنتاجه بتكاليف منخفضة نسبيا، هذه العملية تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة المخترعة، ونفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة، فيزداد الإنتاج المحلي في الدول النامية حتى تتمكن هي الأخرى من تصديره.

---

[1] – قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، 2004–2005 ، ص **59**.

إن الواقع العملي والممارسات الفعلية يؤيدان ما جاءت به هذه النظرية، وهي حالات ليست بقليلة، ومن أبرز الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية والحاسبات الآلية منها بشكل خاص[1].

وعموما تأخذ دورة حياة المنتج عدة أشكال وأحجام، فبعض المنتجات يصيبها الفشل بعد تقديمها إلى السوق مباشرة، وبعضها يعيش لفترة قصيرة كما هو الحال للموضات، وهناك منتجات أخرى تمتد حياتها لعدة قرون كالقهوة، أو على الأقل لعشرات السنين، كما أن هناك منتجات في الأسواق منذ عدة سنوات كالمنظفات الصناعية[2].

2)نظرية عدم كمال السوق:

تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي إلى حد كبير، ويتمثل في أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة، لا تسود فيها المنافسة التامة والكاملة وبالذات في جانب العرض[3]، كما أنها تنطلق من عدة فرضيات لتحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، فهي تفترض أيضا عدم قدرت الشركات الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية من حيث مستوى الإدارة، أو التكنولوجيا أو توفر الموارد المالية.

ومن هذا المنطلق تفترض هذه النظرية كما يقول –هود وينج- وجود علاقات عكسية بين المنافسة في الأسواق الداخلية وبين اتجاه الاستثمارات من طرف تلك الشركات إلى هناك[4]، فالدافع إلى اتجاه شركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الاستفادة منها، وبالتالي فهذه الشركات تلجأ للاستثمار لسد العجز أو النقص في الأسواق سواء من حيث السلع (فيما يخص التنوع والتقنيات التسويقية الحديثة والمتخلفة)، أو من حيث عوامل الإنتاج، التكنولوجيا الملائمة، مناهج تسيير الموارد البشرية،...الخ، الذي تعاني منه الدول المضيفة، وفي نفس الوقت الذي تحقق فيه أكبر عائد ممكن.

لكنها هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات رغم اقترابها من التفسير المنطقي، تتلخص أهمها فيما يلي:

---

[1] – فليح خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 182.

[2] – زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3] – فليح خلف، **مرجع سبق ذكره، ص 180**.

[4] – علي محمد بن نمر المزروعي، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي**، مع الإشارة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية، مصر 2001، ص 33

- ✓ اعتماد هذه الفرضية في تفسيرها لأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات العملاقة (الشركات متعددة الجنسيات) وإهمالها لباقي الشركات.
- ✓ لم تقدم هذه النظريات أي تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لمناطق دون الأخرى، رغم أن معظمها تعاني من وجود فجوة في الموارد المختلفة، وأيضا بخصوص ما يتعلق بتفضيل شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، تملك جزئي أو مطلق.
- ✓ إهمالها للحوافز التي تقوم الدولة المضيفة بإدراجها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من توفير يد عاملة وفك الحوافز الجمركية وغيرها

3) نظرية احتكار القلة:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات تتبع سوق احتكار القلة بكل خصائصه، فهي تتواجد في الصناعات المركزة وذلك لامتلاكها ميزة تكنولوجية وتنظيمية وتمتعها بقدرات غير عادية أو مستوى متميز لمواجهة التحدي الجديد، ما يعطيها ميزة تنافسية تمكنها من الاستثمار في الدول المضيفة وهذا ما يحقق لها الانفرادية والقيادة والسيطرة على المنافسين المحليين وغيرهم، أي أنه يستطيع أن يقيم احتكارا مما قد يكلف الاقتصاد المحلي غاليا[1].

والنقد الأول الذي قد يوجه إلى هذه النظرية هو افتراضها أن المشروع الأجنبي يتمتع منذ البداية في السوق المحلية بمميزات وحوافز قد لا يحصل عليها بالمشروع الوطني أو المحلي.

أما النقد الثاني فيتمثل في أن هذه النظرية لم تستطع تفسير محددات الاستثمار، فقد اعتمدت على الميزة الاحتكارية للمؤسسة في بلد محلي تنعدم فيه هذه الميزة إلا أنها تعجز عن تفسير حالة البلاد المتقدمة التي تتمتع مؤسساتها بخصائص ومميزات متشابهة إلى حد كبير ومع ذلك نشأت استثمارات فيها.

كما أن هذه النظرية لم توضح الاتجاهات التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات من تفضيلات لأنواع الاستثمار.

من خلال التطرق لمختلف النظريات التي حاولت إعطاء تفسير لأسباب لجوء المؤسسات للاستثمار خارج حدودها الجغرافية، نجد أن كل نظرية تعطي سبب مغاير تماما للنظرية التي تليها منها ما هو قريب للواقع، ومفسر نوعا ما لتدفق حركة رؤوس الأموال ومنها ما هو بعيد وغير مقنع إلا أن

---

[1] – زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقيات التجارة العالمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 200.

أغلبيتها تعرضت للانتقادات هذا ما يولد التساؤل حول النظرية أو النموذج الأفضل لاتخاذ القرار الاستثماري.

إن تعذر التطبيق النظري على الواقع بين صعوبة الإجابة على هذا السؤال، وبالتالي ما هو نظري يبقى نظري، ولكل مؤسسة دوافع وأسباب خاصة بها لوحدها، فهذه الدوافع تتسم بعدم الشمولية أو عدم القابلية للقياس أو التطبيق العملي.

المطلب الرابع: أشكال وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، هذا التنوع في الأشكال ينجم عنه تباين في اختيارات وتفضيلات كل من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي من ناحية والاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى فيما يتعلق بتبني شكل من أشكال هذا النوع من الاستثمار.

ويمكن إرجاء هذا التباين في الاختيارات والتفضيلات إلى عدة عوامل نذكر أهمها[1]:

1- اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والأهداف التي يسعى لاجتذابها للاستثمار الأجنبي المباشر.
2- اختلاف خصائص الشركات متعددة الجنسيات أو التي ترغب في إنشاء استثمار أجنبي مباشر مثل: حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط الاقتصادي، وأهداف الشركة...الخ.
3- خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه ودرجة المنافسة في السوق.
4- عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمار المالية والتقنية والفنية، والأرباح المنشودة والمخاطر التجارية وغير التجارية.

كما أننا سوف نعرج على خصائص كل شكل من أشكال الاستثمار من حيث المزايا والعيوب في نظر كل من الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

كما رأينا سابقا، اختلف المفكرون والمنظمات الدولية في إعطاء تعريف جامع ومحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم اتفاقهم على مبدأ الرقابة والإدارة، الذي يميز هذا النوع من الاستثمارات عن

[1] – محمد عبد العزيز عبد الله، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ظل الاقتصاد الإسلامي**"، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 36.

باقي الأشكال المختلفة لتحركات رؤوس الأموال، مما أدى بدوره إلى ظهور عدة تصنيفات وتقسيمات له، ثم تبنيها من قبل مختلف الاقتصاديين وذلك راجع لتباين الظروف السياسية والاقتصادية المعاشة، وفي نفس الوقت لتسارع الأحداث والتطورات التي شهدتها الساحة العالمية.

يمكننا إدراج تصنيف واحد للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لشموليته ولأنه يضم تحت جناحيه مختلف التقسيمات الأخرى، حيث أنه من خلال تعريفنا له قلنا أنه ملكية المشروع يمكن أن تكون جزئية أو مطلقة للطرف الأجنبي سواء كان المشروع خاصا بالتسويق أو البيع أو التصنيع أو الإنتاج أو أي نشاط آخر إنتاجي أو خدمي وعيه يمكن تقسيمه إلى نوعين أساسيين هما:

1- الاستثمار المشترك أو الاستثمار الثنائي :(joint venturx)

يعرف على أنه:" أحد مشروعات الأعمال الذي يملكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الخبرة والإدارة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية...الخ".

وهو أيضا ذلك الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه[1].

نشأ هذا النوع من الاستثمارات الثنائية كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت معظم البلدان النامية إن لم نقل مجملها بعد حصولها على الاستقلال السياسي.

من خلال هذه التعريفات المختلفة في شكلها والمتجانسة في مضمونها للاستثمار المشترك يمكن القول أن هذا الأخير ينطوي على الجوانب التالية:

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل الدولة المضيفة.
- الطرف الوطني يمكن أن يكن شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- المشاركة بين طرفين مختلفين أحدهما أجنبي والآخر وطني، وهي لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال وإنما يمكن أن تكون في شكل تقديم خبرة أو معرفة أو عمل أو تكنولوجيا.

[1] – عبد السلام أبو قحف، **"الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 15. أو أنظر عبد السلام أبو قحف: **إقتصاديات الاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 364 وما بعدها.

والأهم من كل هذا أنه لا بد في جميع الحالات السابقة الذكر أن يكن لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في إدارة للمشروع[1].

أ- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة:

لهذا النوع من الاستثمارات عدة مزايا[2] تجسده وتجعله أكثر قبولا واستوعابا من قبل معظم الدول النامية وتتمثل أهمها في:

- إن رأس المال الأجنبي لن ينفرد وحده باتخاذ قرارات الإدارة والتشغيل لأن ملكية العنصر الوطني في رأسمال الشركة تعطيه حق الاشتراك في الإدارة والإطلاع على كافة القرارات في الشركة، فيكسب بذلك المستثمر الوطني خبرة إدارية وفنية في مختلف المجالات.
- عدم قيام الدولة الأم باتخاذ الشركات متعددة الجنسيات مراكز للتجسس وتجميع معلومات إستراتيجية.
- تضمن الدولة المضيفة بمشاركة العنصر الوطني في الإدارة عدم اتخاذ الشركة قرارات سرية تضر بمصلحتها الاقتصادية.
- تخفيض درجة تحكم المستثمر الأجنبي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي ارتفاع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة بالإضافة إلى تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

رغم كل هذه المزايا التي تجعله أكثر قبول وأكثر جذبا في معظم الدول النامية إلا أنه في نفس الوقت لا يخلو من العيوب، التي تتجلى أهمها فيما يلي:

- إمكانية حرمان الدولة المضيفة من المزايا سابقة الذكر، إذا أصر المستثمر الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
- إن تحقق المنافع المرجوة من المشاركة في المشروع، يتوقف على مدى الاستعداد الجيد للطرف الوطني كتوفر القدرة الفنية والإدارية، المالية...الخ، وهذا ما يعد شيئا شبه مستحيل بالنسبة لكثير من الدول التي تعاني من الفقر والحرمان[3].
- إن خلق فرص العمل والزيادة في الخبرات والكفاءات وتوفير العملات الأجنبية وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، لا يكون بالقدر الكافي الذي يسعى إليه المستثمر المحلي وإنما يكون تحت ضغوط وتصرف المستثمر الأجنبي.

---

[2] – صفوت أحمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] – عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- إن انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني قد تؤدي إلى صغر حجم المشروع إن لم نقل انتقاله إلى الملكية الكاملة للاستثمار الأجنبي من خلال شراء حصة الطرف الآخر، هذا ما يؤدي إلى ضعف إسهامات المشروع في تحقيق أهداف الدولة المضيفة.

ب- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي[1]:

بالنسبة للمزايا فهي متعددة نوجز أهمها فيما يلي:

- إن هذا النوع من الاستثمارات يؤدي إلى تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة لمشاركته في المشروع.
- قد يساعد الاستثمار المشترك (في حالة نجاحه) في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكها مطلقا.
- يعتبر هذا النوع من الاستثمار أحسن الأشكال التي تحقق الشركة الأجنبية قدرا مقبولا من الأرباح إضافة إلى التحكم والرقابة على أنشطتها، خصوصا في حالة وجود قيود وعوائق على تملك المشروع تملكا كاملا خصوصا في بعض المجالات كالزراعة والبترول والتعدين...الخ.
- يساعد هذا النوع من الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المحلي، وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام والأولوية للشركة الأم.
- الاستثمار المشترك يساعد على تقليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي، خاصة إذا كان الطرف الأجنبي هو حكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية عامة (شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي...الخ).
- إن هذا النوع من الاستثمار يساعد المستثمر الأجنبي على حل بعض المشاكل الاجتماعية المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية والإنسانية والثقافية، إضافة إلى مساهمته في عملية التمويل من خلال تسهيل عملية القروض المحلية أو حصوله عل المواد الأولية اللازمة للمشروع.

أما فيما يخص عيوب هذا النوع من الاستثمار من وجهة نظر الطرف الأجنبي فيمكن إيجازها فيما يلي:

- انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني التي قد تؤثر سلبا على فعالية المشروع، وعلى تحقيق الأهداف المرجوة منه.
- يحتاج إلى رأسمال كبير نسبيا.

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (الطرف الوطني والأجنبي) خاصة فيما يخص تحيد نسبة معينة للمساهمة برأسمال المشروع، وهذا قد لا يتفق وأهداف المستثمر الأجنبي، خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط وحقه في الإدارة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر عل الإنجاز الوظيفي للمشروع.

قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، مما يتنافى وأهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستمرار في البلد المضيف.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (owned foreign investments):

يمثل هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات(*)، وهو ينطوي على التملك المطلق على أصول استثمارية من طرف أجانب لدى الدول المضيفة ضمن مشروعات في مختلف المجالات، الإنتاجية والتسويقية، وازداد حجم هذه الاستثمارات مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، فهذه الأخيرة سهلت حركة كل من الصناعة والاستثمار بشكل كبير وسريع، مع التحكم والسيطرة المركزية دون الحاجة إلى إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة لها وجود فيها[1].

في حين أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل وتحفز هذا النوع من الاستثمار، نجد ترددا كبير (بل في معظم الأحيان رفض مطلق) من طرف الدول النامية المضيفة، والتصريح لهذه الشركات بتملك كامل لمشروعات الاستثمار، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

في المقابل نجد أن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا ولأمريكا اللاتينية وحتى في إفريقيا، تمنح فرصا لهذه الشركات بتملك فروعها تملكا كاملا للمشروع، كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

إن حالات التردد والتخوف لم تؤيد لحد الآن بدائل علمية ودراسات إحصائية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية المترتبة عن هذا الشكل من الاستثمارات المباشرة، والمنطق يقول أن هذه الآثار موجودة ما دامت الدول النامية سمحت بدخول الاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها، وللتخفيف

(*) **الشركات متعددة الجنسيات:** هي عبارة عن مؤسسات احتكارية عملاقة تملك او تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا (إنتاج وتسويق، خدمات وغيرها) خارج وجود الدولة الأم، تطمح إلى تعظيم الأرباح من خلال توسيع الرقعة الجغرافية.

1- منور أوسرير + د / نذير عليان، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي 2005، ص 102.

من حدتها لا بد على هذه الدول أن تضع عددا من الضوابط والنظم والتوجيهات الجيدة، بالإضافة إلى محاولة تعظيم العوائد المتوقعة قدر الإمكان من وراء هذه الاستثمارات.

رغم كل هذه المخاوف فالواقع يفرض نفسه، إذ نجد زيادة حدة المنافسة بين دول العالم الثالث بل حتى بين الدول المتقدمة الصناعية فيما بينها، لجذب الاستثمارات الأجنبية، مما أدى بالكثير من الحكومات التي كانت مترددة إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمار وجذب المزيد من المستثمرين الأجانب خصوصا بعد تشابه الامتيازات والتسهيلات في أغلب هذه الدول.

أ- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة[1]:

تتمثل المزايا فيما يلي:

- زيادة حجم تدفقات النقد (رأس المال الأجنبي) إلى الدول المضيفة.
- كبر حجم المشروع قد يؤدي إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجات المجتمع المحلي، من السلع أو الخدمات المختلفة.
- تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال احتمال وجود فائض التصدير أو تقليل الواردات.
- المشروعات المملوكة تتسم عادة بالكبر والضخامة في الحجم، إذا ما قارناها مع المشروعات المشتركة.
- استعمال تكنولوجيا جد متطورة،بالمقارنة مع الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة غير المباشر، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تلبية متطلبات وخصائص التنمية بالدولة المضيفة.
- يترتب عند خلق فرص للعمل المباشرة والغير مباشرة وسواء في مراحل بناء المشروع المبدئية أو حتى في مراحل التشغيل.

أما من ناحية العيوب فنجد:

- أن معظم الدول المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي، خاصة في حالة تعارض أي مصلحة بينها وبين الشركات الأجنبية.

ب- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات[1]:

---

[1] – عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

من خلال إدراجنا لهذا النوع الاستثمارات يتضح لنا أنه يتميز بعدة مزايا تخدم هذه الشركات بالدرجة الأولى، ندرج أهمها فيما يلي:

- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي، وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية وإنتاجية ومالي...الخ).
- يساهم التملك المطلق للمشروع في التغلب على القيود التجارية والجمركية، التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات.
- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها وذلك لتمتع الشركات متعددة الجنسيات بقدر كبير من رؤوس الأموال والتكنولوجية المتطورة، إضافة إلى انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.
- تسهيل مهمة الشركات متعددة الجنسيات باكتسابه ثقة الدولة المضيفة، وإعطائها صورة جيدة ومقبولة، مما يمكنها من الحصول على تسهيلات وضمانات مختلفة وضرورية للحصول على مستلزمات المشروع من مواد خام محلية كانت أو مستوردة، وإزالة الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها.

أما فيما يتعلق بالعيوب المرتبطة بالاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي يمكن إدراجها كالآتي:

- الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة خاصة منها النامية.
- بعض الأنشطة الاقتصادية الجد مكلفة تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة كصناعة الأسلحة والأدوية...الخ بالمقارنة مع النوع الأول (المشترك).
- تحمل كل ما ينتج عن المشروع من خسائر فادحة، في الإفلاس أو فشل المشروع.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص تميزه عن باقي تدفقات رؤوس الأموال ووسائل التمويل الأجنبية الأخرى، تتمثل أهمها فيما يلي:

- ❖ إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بانخفاض درجة التقلب أي الاستقرار الكبير نوعا ما إذا ما قورن بباقي أنواع الاستثمارات الأجنبية الأخرى (قروض أو تدفقات الحافظة) وهذا راجع

لكونه استثمار طويل الأجل، إذ يؤدي التوقف أو الانسحاب من مشروع استثماري ما إلى تحمل تكاليف ضخمة جدا، تقف حاجزا أمام صاحب المشروع مهما كانت هويته (محلي أو أجنبي)، طبقا لمختلف العقود التي أبرمت قبل بداية المشروع والتي بدورها تجبر طرفيها الالتزام وعدم الإخلال بها.

- ❖ إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يجلب رؤوس الأموال فحسب، بل يجلب معه التكنولوجيا والخبرة الكبيرة والمعرفة المهنية والتنظيمية والأيدي العاملة الماهرة المدربة، إضافة إلى تعلم سبل الوصول إلى الأسواق معرفة مكوناتها ووضعياتها.
- ❖ يتخذ نشاطه شكل شركة فرعية قائمة أو من خلال أقامت مؤسسة جديدة، بالإضافة إلى ملكية المشروع الاستثماري من قبل الطرف الأجنبي التي تكون إما مطلقة أو مشتركة وطرفيها إما شخص طبيعي أو معنوي شرط أن يكون احدهما على الأقل أجنبي.
- ❖ آلية توزع الاستثمار الأجنبي المباشر هي إحدى الخصائص التي تميزه حيث بينت الدراسات التي أجريت من قبل أونكتاد (UNCTAD) أن الدول المتقدمة استقطبت أكبر حصة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر والنسبة المتبقية استفادت منها مجموعة الدول النامية، سيطر على أغلبها عدد قليل من دول آسيا وأمريكا اللاتينية[1].
- ❖ يغطي الاستثمار الأجنبي المباشر كل التوظيفات المالية في الموجودات الثابتة، عكس الاستثمار المحفظي فيضمن كل التوضيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية، وكل أنواع القروض المصرفية وكل أنواع الأسهم والتمويل بالملكية.
- ❖ هذا النوع من الاستثمار يضمن من خلال المشاركة حق الرقابة والسلطة في اخذ القرارات المتعلقة بالمشروع وذلك على أساس حصة كل طرف.
- ❖ يسمح هذا الاستثمار بتكوين رأسمال ثابت مشترك في المؤسسة، مما يحقق روابط دائمة مع المؤسسة في الخارج.
- ❖ إن القائم على الاستثمار الأجنبي مسؤول عن نتائج المشروع الاستثماري بما في ذلك الخسائر وذلك طبقا للصلاحيات المخولة إليه من حقوق الرقابة والسلطة والإشراف.
- ❖ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر استثمارا مرنا بالمقارنة مع باقي وسائل التمويل الأخرى، وذلك راجع لطول مداه، مما يخفض نسبة تأثره بالأزمات والتغيرات الاقتصادية المفاجئة، وهذا ما أثبته الواقع الاقتصادي حيث نجد أن دول جنوب شرق آسيا التي تعرضت للأزمة المالية خلال

---

[1] – لإدراك هذا الفرق في التوزيع، أنظر الجدول رقم (1-1) من رالملحق رقم (1)

الثمانينات أثبتت جدارتها في جذب أكبر كمية من الاستثمارات المباشرة، رغم أنها كانت تفضل من قبل التمويل بالاستدانة على التمويل بأسهم رأس المال أو الاستثمار المباشر، وذلك لأنها كانت كباقي الدول التي عانت ويلات الاستعمار، لا ترغب في سيطرت المصالح الأجنبية على شرائح اقتصادها وأيضا خشية منهم (الملاك المحليين) من فقدان السيطرة والخصوصية على مصالحهم.

- ❖ يتسم الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذو حركة داخلة وخارجة، مما أكسبه مفهوما متدفق للداخل والخارج، فالتدفق الداخل للاستثمار الأجنبي المباشر يقصد به ما يدخل إلى دولة معينة تكون مضيفة له، والتدفق الخارج يعني به ما يخرج من دولة إلى دولة معينة تكون مصدرة له، ولكن هذه الحركية ليست بهذه البساطة بل تحكمها آليات وقوى متعددة، غالبا ما تتم على يد حكومات وشركات كبرى.
- ❖ تضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعية الفرد في مجال الأبحاث والتصاميم التي تتولاها الشركة الأجنبية، وخضوع تنظيم الإنتاج والتوريد والتسويق والمبيعات إلى مصالح الرأسمال الأجنبي، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد المواد الخام من مصادر أخرى إذا كان في مصلحة الشركة، رغم توفر هذه المواد في البلد المضيف وقد تكون هذه المصادر فروع تملكها الشركة الأجنبية في بلدان ثانية.

المبحث الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر نظرا للمزايا العديدة الناجمة عنه مثل: توفير رؤوس الأموال، والتقنية العالية والخبرة الفنية والإدارية، ورفع كفاءة المنتجات المحلية، وما ينشأ عن ذلك من زيادة إمكانية دخولها إلى الأسواق العالمية وبمنافسة عالية.

لذلك اتجهت دول العالم المتقدمة منها والنامية في محاولة اجتذاب هذه الاستثمارات إلى أراضيها، بهدف تحقيق تلك المميزات المذكورة آنفا وغيرها والاستفادة منها في خدمة اقتصادياتها الوطنية.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة كبيرة في التحليل الاقتصادي الحديث، حيث استولت على اهتمام الكثير من الاقتصاديين، والخبراء ورجال الأعمال الذين بذلوا كل جهدهم في سبيل الوصول إلى الدوافع الكامنة لجعل هذه الظاهرة الاقتصادية محل أنظار واهتمام معظم الدول إن لم نقل كلها، سواء كانت مصدرة أو موردة له.

لذلك درست من جانبين، فهي متأرجحة بين تلك التي يطمح المستثمر الأجنبي إلى تحقيقها وتلك التي يطمح البلد المضيف الوصول إليها، وعليه سنتحدث عن الدوافع من ناحيتين كالآتي:

الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر (بالنسبة للدول الأجنبية المصدرة).

الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (الموردة أو المضيفة).

1) الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر:

سوف نقوم بتحليل للأسباب التي دفعت الدول الأجنبية لاستثمار أموالها خارج أقطارها الجغرافية متحملة عناء البعد، وإمكانية تعرضها لمخاطر اجتماعية وسياسية كانت قادرة على تجنبها، فتغيرت وتعددت هذه الدوافع، مع تغير وتطور الاقتصاد العالمي كالتالي:

أ– إن الشركات الأجنبية تسعى دائما للبحث عن أسواق جديدة لتحقق فيها ميزة تنافسية، وذلك إما لمواجهة الطلب المحلي أو التصدير إلى أسواق غير الأسواق المحلية (أي إلى البلد الأم) كما فعلت أمريكا في مجال صناعة السيارات حي تقوم بإنتاجها في أوروبا للاستهلاك المحلي.

ب– الرغبة في الحصول على المواد الخام والمواد الأولية واستخراجها بغرض التصدير أو لاستخدامها في مجالات التصنيع بأسعار منخفضة مقارنة بعملية الاستيراد، أو حتى بيعها في الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما ينطبق كثيرا على المؤسسات الخاصة بإنتاج النفط وكل ما يتعلق به من عمليات كالاستخراج والتكرير والتسويق والتعدين وأيضا بالمزارع والغابات.

ج– توفر عنصر العمل وعناصر الإنتاج الأخرى في الدول التي يتجه إليها الاستثمار الأجنبي المباشر بتكاليف أقل مما هو متاح في الدول التي يتجه منها وهو الأمر الذي يحقق انخفاض تكاليف إنتاج المشروعات الاقتصادية.

د– التمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الجمركية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات القانونية والتنظيمية التي تقدم إليها في سبيل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول. البحث عن أماكن لها، تتميز بالاستقرار النسبي في أسعار الفائدة ولأسعار الصرف بغية تحقيق أكبر عائد ممكن لها .

(*) **احتكار القلة:** هو أسلوب يم بموجبه تقاسم العرض بين عدد من الشركات وهذا في الغالب لا يتعدى ضمنيا 10 شركات

و– اندفاع الشركات بشكل واضح نحو إتباع أساليب وسياسات الشركات الأخرى المنافسة لها، بسبب وجود ما يسمى احتكار القلة[*]، هذا ما يدفع بهذه الشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينها، مما يحتم عليه استخدام مختلف الأساليب كالقيام بالبحث والتطوير لأجل الابتكار وتكثيف عمليات الإشهار...الخ، في سبيل الحصول على أكبر حصة ممكنة في الأسواق العالمية.

ي– إضافة إلى أن هناك دافع تاريخي وسياسي يتجلى في أن معظم الدول النامية خضعت للاستعمار والاستيطان، حيث كانت هذه الدول إما تحت الاستعمار التام، الانتداب أو الحماية، مما جعل تلك الدول الاستعمارية الكبرى وهي في معظمها دول رأسمالية متقدمة إلى إدماج اقتصاديات تلك الدول المستعمرة ضمن سيطرة اقتصادياتها إلى جانب استغلال مواردها الطبيعية والبشرية بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.

ز– إدراك الدول الأجنبية مدى رغبة العديد من الدول في جذب الاستثمارات المباشرة، مما يجعل هذه الدول المضيفة تستجيب لكل ما يتم عرضه من السلع والخدمات المحققة من قبل المستثمر الأجنبي الذي يكون واثقا من تلبية الطلب المحلي في أسرع وقت، من خلال الإنتاج مباشرة في تلك الأسواق، في ظل ظروف تتسم بغياب المنافسة وعدم مقدرة المؤسسة المحلية على المواجهة ومن ثم عجزها مقارنة بما يمتلكه المستثمر الأجنبي من الإمكانيات والمؤهلات.

2) الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد عددت وتنوعت الدوافع التي كانت وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الدول المضيفة فكل دولة لها دوافعها وأسسها طبقا لاحتياجاتها ونظمها المتنوعة اجتماعيا وسياسيا، وحتى اقتصاديا وإن كانت تصب كلها في مصب وتيرة النمو وخدمة التنمية الشاملة وإنعاش الاقتصاد الوطني، وعليه يمكن ترجمة هذه الدوافع التي تتخذ أبعادا اقتصادية واجتماعية في النقاط التالية:

أ– جعل المستثمر الأجنبي يساهم في خلق مناصب شغل جديدة، بغية الحد من مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها مختلف الدول النامية، من خلال إنشاء مشاريع استثمارية جديدة.

ب– جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على فتح مجالات جديدة وإنعاش قطاعات كانت مهملة نوعا ما من قبل الاقتصاد المحلي كالسياحة، والمصارف والتأمين...الخ.

ج– إن عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على عملية إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات وبناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الدولية.

د– الرغبة في سد العجز الذي تعاني منه الدول النامية والمتمثل فالرغبة في سد العجز الذي تعاني منه الدول النامية والمتمثل في نقص التكنولوجيا لذا فهي تسعى جاهدة من خلال الاستثمار

الأجنبي المباشر والتحفيز له إلى الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا، إضافة إلى مختلف المعارف والتقنيات بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية، وتحقيق تقدم اقتصادي مستمر من جهة ومن جهة أخرى لتحسين الوضع التنافسي لها مقارنة بالدولة الأم.

هـ- إضافة إلى ذلك تسعى الدول جاهدة إلى جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة لما يميز هذه الأخيرة عن غيرها من التدفقات المالية الخارجية إذ تتميز بالاستقرار النسبي علاوة على أنها تعد بمثابة وسيلة تمويلية خارجية محدودة العواقب مقارنة القروض الخارجية ومنعشة للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية...الخ.

و- الأمل في تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي فالاستثمار الأجنبي المباشر يساعد كلتا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرصة لكل شريك للاستفادة من الميزة التنافسية للطرف الآخر، فالشركاء المحلي ومن ثم تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم الأسواق وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، وفي المقابل يستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيا الصناعة والإنتاج المتقدم، الخبرة وما شابه ذلك من الفنون الإدارية.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت ظاهرة تدفق الاستثمارات المباشرة ظاهرة عالمية، حيث تتنافس مختلف الدول النامية منها والمتقدمة في جذب أعلى نسبة ممكنة من الاستثمارات، ولقد اشتدت هذه المنافسة خلال العقد الماضي، حيث انخفض العداء اتجاه هذا التدفق المالي في معظم دول العالم نتيجة لإدراكهم للآثار الإيجابية التي يحققها، خصوصا بعد التجربة المذهلة التي نجحت في العديد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ولكن في نفس الوقت هذا لا يعني أنه يخلو من العيوب، إذ هناك سلبيات جمة يمكن أن تصادف الدول أثناء قيامها أو تلقيها لهذا النوع من الاستثمارات.

على ضوء ذلك سنعرض بشيء من الإيضاح لمزايا -إيجابيات- وعيوب -سلبيات- الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الدول المصدرة والدول الموردة.

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

أ) بالنسبة للدول المضيفة:

- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، كما يعمل على تحفيز الخبرات الوطنية، وحثها على عدم الهجرة إلى الخارج من خلال استخدامها وتوفير لها كل الإمكانيات المتاحة التي تتحصل عليها بالخارج.
- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رؤوس الأموال فقط، ولكنه عادة ما يكون مصحوبا بفنون إنتاجية ومنتجات جديدة، إضافة إلى مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية تفتقر لها الدول النامية وتستفيد منها العمالة المحلية[1].
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في ناتج القومي، وخلق طبقة جديدة من رجا الأعمال عم طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في المشروعات الاستثمارية.
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات، من السلع والخدمات وبالتالي تحسين الميزان التجاري كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا قورن باستثمار الدولة المضيفة.
- توفير متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية[2].
- مساهمة الاستثمار الأجنبي في الحصول على منافع اجتماعية وتحسين البنية التحتية، من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد ورصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- يعمل الاستثمار الأجنبي على زرع روح المنافسة بين الشركات المحلية في سبيل البقاء والتوسع وتطوير منشآتها مما يخلق منافع عديدة لهذه الشركات.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بامتدادات عالية تسويقية فهي من جهة تضمن تصريف ما يتم إنتاجه، ومن جهة أخرى توسيع السوق المحلية واقتحام أسواق أخرى، ومن ثم جلب المزيد من العملة الصعبة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على نقل التكنولوجيا وبالتالي إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم، هذا من جهة ومن جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج وكذا معارف تكنولوجية أخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.

---

[1] – منور أوسرير + د / نذير عليان، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] – حسان حضر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على النقص الذي يميز الادخار المحلي أي العمل على سد الفجوة الادخارية، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمارات المحلية.

ب) بالنسبة للدول الأجنبية:

إن الدول ان لم تكن متأكدة من أنها ستحصل على مزايا عديدة من خلال قيامها بالاستثمارات خارج موطنها الأصلي وأن العائد المتحصل عليه سيكون أكبر لما قامت به، وعليه تتمثل أكبر المزايا في:

- ✓ إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع نشاطها الاقتصادي.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من وسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.
- ✓ يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموعة الأرباح المحققة في الدول المضيفة التي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له، مما يسمح بتحسين ميزان مدفوعاتها.
- ✓ استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة به بأثمان رخيصة، ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجات في هذا السياق لخدمة اقتصادياتها.
- ✓ ضمان استغلال اليد العاملة الرخيصة (من حيث الأجور والرواتب) وفي نفس الوقت الخبرة والمهارة.
- ✓ استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول المضيفة أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.
- ✓ الحصول على امتيازات مغرية تقدمها الدول المضيفة تتمثل في الإعفاء من الضريبة الجمركية والضريبة جزئية كانت أو كلية، وربما الحصول حتى على الامتيازات المالية في شكل إعانات مالية أو تسهيلات في القروض...الخ.
- ✓ إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها وتبادل الخبرة والمعرفة مع الوحدات المحلية. والاستفادة من قروض الإنتاج المباشر بدلا من التصدير من البلد الأصلي.
- ✓ توفير الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي.
- ✓ كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، نظرا لانخفاض تكلفة عوامل الإنتاج.
- ✓ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر آلية حقيقية لاختراق الأسواق الدولية وخاصة من طرف الشركات الأجنبية وشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا: عيوب بالاستثمار الأجنبي المباشر

رغم كل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه في نفس الوقت لا يخلو من العيوب، تتجسد أهمها فيما يلي:

أ)- بالنسبة للدولة الضيفة

- ✓ تساهم الشركات متعددة الجنسيات بقدر كبير في التباين الموجود في مستوى الأجور، وشروط العمل وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول العمالة الماهرة والإطارات الفنية الخبيرة في قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قدرتها الشرائية الكبيرة[1].
- ✓ في غالب الأحيان يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر العمل في القطاعات الصناعية والإستراتيجية بالدرجة الأولى، وذلك بغية استنزاف الثروات الوطنية والموارد الأولية وتصديرها بعد ذلك إلى شركات أخرى تابعة لها، من أجل تحويلها ليعاد استيرادها مرة أخرى من طرف البلدان النامية.
- ✓ التلوث البيئي، هذا الأخير الذي يعد أهم عناصر التكاليف التي يجب أن تتحملها الدول التي تستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن مسألة التلوث كانت ومازالت محور نقاش ومفاوضا مستمرة، إذ أن الشركات الأجنبية تقوم بنقل الصناعات والتكنولوجيا الملوثة إلى الدول النامية مما يزيد في انتشار الأوبئة زد على ذلك أنه برز اتجاه جديد خلال المناقشات التي قامت منظمات دولية تدعو إلى تبني مشاريع المعالجة البيئية وعليه قدمت شركات متخصصة في المعالجات البيئية أنشطتها إلى الدول النامية وفعلا استطاعت وخلال فترة وجيزة أن تؤسس لها فروعا لقيام باستثمارات أجنبية مباشرة في مجال المعالجة البيئية، ومن هنا فقد تمكنت الشركات أن تصدر تكنولوجيتها إلى الدول المضيفة من جهة وأن تتدخل من جهة أخرى لتنظيف تلك البيئة، لكن الأهم من هذا وذاك هو الدور الذي لعبته الشركات في دفن البقايا الملوثة الكيماوية والنووية وغيرها، ورميها في صحاري وبراري وبحار الدول النامية[2].
- ✓ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة، مما يؤدي حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وانتقال إدارتها إلى الأجانب، والسبب في كل هذا كون أن هؤلاء يجلبون معهم تقنيات عالية يفتقدها

---

[1] – أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] – من الموقع الشبكي: www.uluminsania.net/12.htm في: 2006/09/03.

الاقتصاد المحلي مما يؤدي أيضا إلى زيادة حدة البطالة عوضا عن تخفيضها خصوصا أن معظم التقنيات التكنولوجية الحديثة تتميز بكثافة رأس المال وقلة العمالة.

- ✓ الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف من خلال السيطرة على الصناعات الإستراتيجية.
- ✓ من خلال السياسات التي تتبعها معظم الدول في سبيل جذب أكبر كمية ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل على تقديم إعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية مما ينجم عنها تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، ووجوب موازنة العوائد قصيرة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية لخلق وظائف معينة، لكن ذلك قد يكون على حساب رأسمال الشركة المحلية والتي ستبقى في البلد المضيف، حتى ولو غادرها المستثمرون الأجانب إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المعنية بالاستثمار واستمرارها في العمل بعد مغادرة الأجانب يبقى محل جدل.
- ✓ معظم الشركات الأجنبية تنتهج سياسة الاستثمار في مجال التجارة وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى، ذلك لسعيهم للربح السريع مما يؤدي هذا إلى عدم مشاركة الشركات الأجنبية في المشاريع التنموية الحقيقية التي لها مردودية عالية وتمس كل احتياجات المواطنين المهمة.
- ✓ التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى الوطني والدولي.
- ✓ زيادة الفوارق الطبقية كنتيجة للأجور المرتفعة التي تدفعها لعمالها، دون مراعاة مستوى الأجور السائدة في الشركات المحلية.

ب) بالنسبة للمستثمر الأجنبي

من بين العيوب والمساوئ التي تواجه المستثمر الأجنبي نجد:

- ✓ قدرة الطرف الوطني على إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع إذا أراد ذلك، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في البلد المضيف.
- ✓ عندما يكون الطرف متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

- ✓ عند مشاركة المستثمر الأجنبي للطرف المحلي سيجد عمال قد تكون قدراتهم العمالية والفنية أقل من المستوى المطلوب، مما يكلف الشركة الضخمة أموالا لإعدادهم وتأهيلهم وبالتالي إضاعة قدرا كافي من الوقت والأموال الضرورية لإنجاز المشروع.
- ✓ المخاطر غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية والتدمير، الناجمة عن عدم الاستقرار في النصوص التشريعية أو بسبب عدم الاستقرار السياسية قد تؤدي بدورها إلى قلق الشركات المستثمرة بهذه الدول.

في الأخير أدركنا أنه مهما تعددت المزايا التي تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر في المصاف الأول من وجهة نظر الدول، وتبنيه في معظمه فإلا أنه لا يخلو من العيوب التي تعيق عملياته وتثير الطرفين المحلي والأجنبي على حد سواء.

المطلب الثالث: العوامل المشجعة على الاستثمار

إن هناك عوامل تساعد على تحقيق الاستثمار، سواء كان محليا أو أجنبيا، خاصا أو عاما، و لا بد من توفر بعض الشروط، لتصبح أي دولة قادرة على تنفيذ الاستثمارات لتحقيق التطور، و هناك محددات اقتصادية و غير اقتصادية تساعد على توضيح عمليات الاستثمار و تحقيق أهدافه.

1-العوامل المشجعة على الاستثمار

ا-السياسة الاقتصادية الملائمة:

يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية بالوضوح و الاستقرار، و أن تنسجم مع القوانين و التشريعات و يكون هناك إمكانية لتطبيق هده السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، و القوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة، و الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية، ضمن إطار الأهداف العامة، للقطاع الخاص في الاستيراد و التصدير و تحويل الأموال و التوسع في المشاريع، و يجب أن يكون دلك ضمن سياسة مستقرة، محددة، و شاملة.

و هذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في جملة من القوانين و التشريعات، و إن احتوت الكثير من المزايا و الإعفاءات و الاستثناءات، بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، و تؤمن السوق و الطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى، و هذا من الممكن أن يتوقف على :

- إعادة توزيع الدخل و زيادة حصة الرواتب و الأجور.
- تشجيع التصدير و إزالة كافة العقبات التي تقف أمامه.
- تطوير إجراءات التسليف و القرض، و تخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للمستثمرين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج و يسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية.
- و من الجدير بالإشارة كذلك على أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الداخلي مثل أسعار الفائدة العالمية، و معدل الأرباح.
- ظروف الاستثمار من حيث حرية خروج رأس المال و نقل الملكية إلى الدول الأخرى.

ب – بالبنية التحتية اللازمة للاستثمار :

و تتمثل خصوصا في المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء و الماء المواصلات و الاتصالات، بدرجة أفضل و إن تكن متساوية في أغلب دول العالم، حيث أن نظرية التنمية الاقتصادية تشير على ضرورة توفر حد أدنى من هده البنية و وضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة، و يندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات و العناصر الفنية، و المصارف الخاصة، و أسواق الأسهم و الأوراق المالية، و من المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج (كهرباء، مياه، اتصالات، إيجارات و قيمة أراضي) منخفضة لتشجيع المستثمرين و المساهمة في تخفيض تكاليف الاستثمار.

ج–البنية الإدارية المناسبة :

يجب أن تكون النية الإدارية بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس و الترخيص و طرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكاتب الاستثمار، و كذلك مشكلة الحصول على تراخيص مختلفة من الهيئة المكلفة بدلك، و إن هناك ضرورة لمساعدة المستثمرين و تخليصهم من مشقة متابعة هده الإجراءات عن طريق توفير ظروف ملائمة تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المعيقة.

د–ضرورة ترابط و انسجام القوانين:

حيث تكون متوافقة و غير متناقصة مع بعضها البعض، و مع القرارات و السياسات المختلفة التي تساعد على تنفيذ الاستثمار، مع ضرورة عدم تشعب هده القوانين و أن لا تكون بها تعديلات

متلاحقة مثل قوانين الاستثمار و التجارة و المالية و الجمارك، و ضرورة تبسيط تلك القوانين و إنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها.

المطلب الرابع: طبيعة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي:

إن أهم ما ميز عملية الاستثمار هي تلك الحوافز التي تمنحها الدول النامية و هدا لهدف بدل الجهود لزيادة معدلات النمو نحو استقطاب الاستثمار لضمان تدفقة للدول النامية. و هدا ما سنتطرق غليه على النحو التالي:

الفرع الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار:

أولا/ مفهوم حافز الاستثمار:

معناه تقديم الامتيازات الاقتصادية بحيث يمكن تقديره بقيمة نقدية من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها. كما يمكن تخصيص شكل معين من الاستثمارات حسب أهداف

الدولة مثل سعيها إلى تنمية المناطق النائية أو جلب استثمار يتميز بكثافة اليد العاملة، و يعتبر التصدير أهم هدف تسعى أليه الدول النامية.

ثانيا/ الإطار الدولي لحوافز الاستثمار :

لا يمكن تحديد إطار دولي عام لحوافز الاستثمار فهي غير مستقرة بسبب التصعيد الكبير للمنافسة بين الدول من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد خضوع هده الأخيرة لقانون العرض و الطلب (آليات السوق) إلا أنه نلاحظ العديد من الاتفاقيات الدولية جاءت لتنظيم هدا النوع من الاستثمارات و كما أنها تهدف لحماية مصالح الدول المنظمة غليها من الإجراءات التي تتخدها بعض الدول و التي ينتج عنها تأثير على تدفق استثمارات لباقي الول المنظمة لهده الاتفاقيات و أهمها " المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بسيول في 11 أكتوبر 1985".

و قد أنشأت هده الوكالة تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء و التعمير هدفها تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الإنتاجية و قد جاءت عدة اتفاقيات تتعلق تارة بحماية المؤسسات المحلية وأخرى لتشجيع الاستثمار كما نجدها تختلف في تحديدها لنوعية الضمانات (دولية و وطنية) الأكثر رعاية للاستثمار. و نجد اتفاقيات التعريفات و التجارة GATT و التي تحكم العلاقات التجارية الدولية حيث أنها منعت أية إجراءات تسعى لربط منح الحافز للاستثمار بمتطلبات تلزم الاستثمار الأجنبي المباشر رغم صعوبة الوصول لصياغة اتفاقية دولية بشأن الاستثمار الأجنبي فإنه نجد أن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مند جوان 1995 و بمشاورة منظمة التجارة الدولية OMC تسعى للوصول إلى اتفاقية دولية تخص الاستثمار و الحوافز و المنازعات لتكون أكثر دقة و شمولا و إلزاما.

ثالثا / أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول النامية لحلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أشكال:

أ- الحوافز المالية و التمويلية :

و هي التي تتعلق بالتخفيضات و الإعفاءات الضريبية و الجمركية المختلفة و يكون لمدة محدودة قصيرة و متوسطة أو طويلة و تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات و في جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء الكامل 3 سنوات الى20 سنة، و يستمر الإعفاء طوال مدة وجود الاستثمار.

أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية و القروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة و يكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع و هذا على شكل إعانات حكومية أو

قروض بفوائد مخفضة و الملاحظة أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد في حين نجده متوفرا في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر اجتذابا للاستثمار الأجنبي.

ب– الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر : هناك ثلاثة أنواع من الضمانات ضد المخاطر و هي كما يلي :

- **الضمانات المادية** :

و تتمثل في ضمانات حرية تحويل رأس المال و عوائده، و ضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمارات بسبب الخسارة الناجمة عن تغير سعر الصرف.

- **الضمانات القانونية** :

تتمثل هده الضمانات في التعويض عن التأميم و دلك بمرافقة إجراءات التأميم لأي سبب موضوعي مقنع و يدفع تعويض عاجل و فعلي خلال مدة معقولة.

- **الضمانات القضائية** :

و تتمثل هده الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات و تشمل المسائل حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكمية، حيث إدا كان النزاع موجه إلى المحاكم الوطنية، فإنه يطبق القانون الوطني الداخلي، أما إدا طرح أمام المحاكم المؤسساتية، فنظام التحكيم الذي يختاره الطرفين هو الذي يطبق.

ج– الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة :

تتمثل في جملة التسهيلات المختلفة و تعتبر هده الحوافز بمجملها من الحوافز التمييزية التي تمنح إلى المشاريع التي تستمر في قطاعات معينة أو مناطق معينة و من أمثلتها :

- عدم وضع أي قيود على تملك المشروعات الاستثمارية سواء كان تملك كاملا أو جزئي السماح للمستشارين الأجانب بتملك الأراضي و العقارات.
- تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام و استغلال المرافق العامة كالمياه، الكهرباء وتخفيض قيمة الإيجار العقاري و الأراضي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار أسواق تتسم إلى حد كبير بالمنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة، وعند تحليل مسببات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي الأخذ بعين الاعتبار طبيعة

أسواق عناصر الإنتاج، والمنتج والهياكل الداخلية للشركات القائمة بالاستثمار من جهة، وخصائص الأسواق وكافة الظروف المحيطة بالدول المضيفة من جهة أخرى[1].

وتركز دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على الإجابة على التساؤل التالي: لماذا تفضل الشركات متعددة الجنسيات أو المستثمر الأجنبي المباشر في دولة ما دون غيرها، لتقوم بإنتاج جديد في السوق المحلي للدولة الأم؟. لقد قدمت في هذا الشأن العديد من النماذج والنظريات والمناهج، مثل نموذج دورة حياة المنتج، ونظرية المزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع، والمنهج المسحي والمنهج الانتقائي.

لقد أشير في نموذج دورة حياة المنتج إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحدث في الدول المضيفة، وبصفة خاصة في الدول النامية بسبب نمطية التكنولوجيا وشيوعها وتحولها من كثيفة لرأس المال إلى كثيفة للعمل، وبالتالي تنقل الشركات متعددة الجنسيات نشاطها الإنتاجي إلى تلك الدول، للاستفادة من وفرة عنصر العمل، وبالتالي رخص أسعاره في تلك الأسواق.

أما نظرية المزايا الاحتكارية، فقد فسرت سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب رغبة الشركات القائمة بالاستثمار بتعظيم أرباحها في الأسواق الخارجية، خاصة في ظل امتلاكها لمجموعة مزايا احتكارية مقارنة بمثيلاتها من الشركات المحلية في الدول المضيفة، وتتمثل مصادر تلك المزايا في عدة عناصر منها التكنولوجيا الحديثة، القدرات العالية على التسويق ووفرة رأس المال...الخ.

تركز نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الداخلي على قدرة الشركات متعددة الجنسيات على استخدام ما لديها من مزايا احتكارية في الدول المضيفة، من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الربح.

أما نظرية الموقع فقد ألقت الضوء بتفسيرها لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، على امتلاك الدول/الدولة المضيفة لمجموعة مزايا تشجع في مجملها على حدوث مثل تلك التدفقات، وتتمثل تلك المزايا في السوق الضخم ورخص تكلفة عنصر العمل، والاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي بعناصرهما المختلفة، بالإضافة إلى توفر بيئة قانونية مستقرة، تقلل من حدة المخاطر التي الشركات الأجنبية عند استثمارها خارج حدود الدول الأم[2].

خلافا لما سبق فإن المنهج المسحي The Survey Approach يقوم على تحديد مجموعة من المحددات التي من المعتقد أنها تمثل الأسباب الحقيقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،

1- Lall, S.and P.Streeten (1978), "**Foreign Investment, Transnational and Developing Countries**", Second Edition, The Mac Milan Press LTD, Hong Kong, pp, 17.

[1-] Dunning. J.h.(1973) "**The determinants of International Production** Oxford, Economic Papers Vol 3, p.294.

والقيام بتحديد عينات من الدول المضيفة، والوصول في النهاية إلى وضع أوزان مختلفة لتلك المحددات وفقا لأهميتها في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وأخيرا فإن المنهج الانتقائي يعتبر منهجا متكاملا، لأنه يتمثل في كافة المحددات المفسرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقا له فإن تلك المحددات تتصرف في ثلاث مجموعات هي:

الأولى: تتمثل في امتلاك الشركات على استخدام المزايا الاحتكارية تمكنها من الاستثمار في الخارج وتميزها عن غيرها من الشركات، وبالشكل الذي يعظم من أرباحها.

الثانية: وتنطوي في استخدام تلك الشركات في استخدام ميزاتها الاحتكارية في الدول المضيفة.

الثالثة: وتتمثل في مزايا الموقع للدولة المضيفة لتلك الشركات.

المطلب الأول: المحددات الخارجية والداخلية

1) – المحددات الخارجية:

تشمل هذه المحددات مصادر امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لمجموعة المزايا الاحتكارية، كما أوضحت نظرية المنشأة الصناعية أو ما يطلق عليها بالنظرية الاحتكارية، Oligopolistique Theory وترجع هذه النظرية إلى العديد من الكتاب[2]، الذين اختلفت وجهات نظرهم فيما يتعلق بتلك المحددات، إذ قرر Grossack أن انتقال رأسا لمال الأجنبي إلى الخارج يلزمه توافر شرطين هما:

أ- أن تفوق الأرباح المحتمل تحقيقها في الدول المضيفة تلك المحققة داخل الدولة الأم.

ب- أن تشمل المنشأة القائمة بالاستثمار مجموعة مزايا احتكارية أو شبه احتكارية أو ما يطلق

2- Ibid. pp.308-311.

[2] – أمثال:

- Vernon, (1966);Gaves, (1974) and Grossack, (1979).

– خلل محمد خليل عطية، لمرجع سبق ذكره، ص ص 127-131.

عليها المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل أهم المحددات الخارجية، وفقا لبعض الدراسات في التالي:

1- رأس المال

إذ تملك الشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار مصدرا كبيرا لرأس المال الرخيص داخل الدول المضيفة مقارنة بالشركات المحلية المنافسة أو الشركات الأجنبية الصغيرة، ويرجع ذلك إلى[1]:

أ- امتلاك فروع الشركات متعددة الجنسيات مصادر داخلية كبيرة للتمويل (تمويل ذاتي) وذات تكلفة بديلة أقل.

ب- قدرة تلك الشركات على دخول أسواق الدول المضيفة والحصول على التمويل المناسب، والتي قد لا تتاح لكثير من المنافسين المحليين.

ت- العلاقة الطيبة لفروع تلك الشركات الأجنبية مع نظيراتها الأجنبية في السوق المحلي للدول المضيفة، كذلك علاقتها مع فروع البنوك الأجنبية في تلك الدول، ويساهم ما سبق في الحصول على التمويل المطلوب لإجراء توسعاتها الإنتاجية.

2- خطر الصرف الأجنبي:

إذ يلاحظ إن هذه الشركات الأجنبية لديها القدرة على تفادي أخطار معدلات الصرف، وذلك باستخدام العديد من الوسائل مثل تحويل أرباحها إلى الخارج (الدولة الأم) وبمعدل صرف مرتفع، وبصورة خاصة في ظل سماح القوانين الحاكمة للاستثمار في الدول المضيفة بالسماح انتقال رؤوس الأموال إلى الخارج.

يضاف إلى ما سبق أن تلك الشركات تلجأ إلى تنويع استثماراتها المباشرة بين الدول المختلفة وبالتالي يمكنها تخفيض مخاطر الصرف[2].

3- الإدارة:

---

[1]- أنظر في ذلك:

- Lall, S.and P. Streeten, Op, Cit, pp. 20-27.

- خليل محمد خليل عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-131.

- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 12

- Singh, H. and K. W. Jun (1995), "Some New Evidence on Determinants of foreign Investment in Developing Countries **Policy Research Working Paper,** no, 1531, The World Bank, November, p.3
- Blomstromm M. and A. Kokko, op. cit. , pp3.
- UN (1995), Op, cit. pp. 161-162.

[2] – أنظر في ذلك:

- Bayoumi, T. and G. Lipworth (1997), "Japanese Foreign Direct Investment and Regional Trad ", **IMF Working paper ,** WP/97 Asia Pacific Department, IMF , Washington , D. C.

تطبق الشركات الأجنبية الأسس الحديثة في الإدارة، إذ تملك مهارات إدارية عالية تساعدها في تحقيق أغراضها المختلفة، بما يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها بالشركات المحلية، ويلاحظ أن هذه الميزة تتزايد بمرور الوقت، ومع اكتساب الخبرة لمديري تلك الشركات خاصة في ظل زيادة الإنفاق على التدريب والتعليم، وفي ظل المستويات التعليمية العالية التي تطبقها تلك الشركات، بما يساعدها على سرعة اتخاذ القرارات.

4- التكنولوجيا:

حيث تمتلك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا عالية، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة، وترجع زيادة هذه التكنولوجية الحديثة إلى زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، وفي هذا الإطار يلاحظ أن 0.7 من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم من خلال ستة دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنا، واليابان، وسويسرا وهولندا.

وتتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة[1]، كذلك يلاحظ أن تلك التكنولوجيات الحديثة تمكن الشركات من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

5- التسويق:

يقوم التسويق بدور لا يمكن إغفاله من الاستثمار الدول بصفة عامة، إذ يساعد الشركة على معرفة الطلب على منتجاتها وتمتلك الشركات متعددة الجنسيات إمكانية تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية. كذلك يساعد التسويق الشركات المختلفة على تنويع منتجاتها، ومن الأمثلة على ذلك صناعتي السيارات والأدوية.[2]

6- اقتصاديات الحجم:

يمثل هذا العنصر ميزة للشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس في تخفيض تكاليف إنتاجها[3].

7- القوة التفاوضية والسياسية:

1- Lall, S. and P. Streeten, Op.Cit. p25
2- Ibid., pp. 26-27.
3- Vernon, R. (1996), "International Investment and International Trade in The product Cycle",

تتوافر لدى العديد من الشركات متعددة الجنسيات القدرة على إتمام المفاوضات، وبشروط مناسبة مع حكومات الدول المضيفة مقارنة بنظيراتها في السوق المحلي للدول المضيفة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أمرين:

الأول: يتمثل في امتلاك تلك الشركات، للموارد النادرة والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا، وتعتمد مقوماتها التفاوضية على مدى امتلاكها للمزايا سالفة الذكر

الثاني : النفوذ السياسي الذي تملكه تلك الشركات، والمستمد من حكومة الدولة الأم من خلال ما تقدمه تلك الدولة من معونات وقروض للدول المضيفة، كذلك الاتصالات الدبلوماسية والسياسية التي تتم بين مسؤولي دولها وبين المسؤولين في الدولة المضيفة.

واستكمالا للمصادر السابقة للميزة الاحتكارية، فقد أوضح Vernon في نموذج دورة حياة المنتج أن مصدر الميزة الاحتكارية يتمثل في التفوق التكنولوجي، من هنا فإنه في مرحلة النمطية يمكن للشركة الأجنبية أن تولي اهتماماتها بالإنتاج في الدول النامية المضيفة، من خلال الاستثمار المباشر. ويرجع ذلك إلى تركيز Vernon على المزايا المكانية (الموقع) التي تحظى بها الدول المضيفة، بعد أن أصبحت التكنولوجيا تتسم بالنمطية، غير أن نقطة الضعف في تحليل Vernon تمثلت في تركيزه على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول المتقدمة، دون التطرق إلى تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم من خلال الدول الأخرى غير المتقدمة مثل دول جنوب شرق آسيا. وبالتالي يتسم تحليله بالجزئية إذ يقتصر على الدول المتقدمة آنذاك، مما يخلق صعوبة في تعميم تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر في وقتنا الحاضر.

خلافا لما سبق فقد أوضح Caves أن مصادر الميزة الاحتكارية تتمثل في براءات الاختراع، والتصميمات والعلاقات التجارية، والمعرفة والتقنية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي القائم بتلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة.

خلاصة أفكار نظرية الميزة الاحتكارية، تتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى داخل الدول المضيفة، بسبب رغبة الشركات الأجنبية في تعظيم أرباحه في الدول المضيفة، وذلك من خلال امتلاكها لمجموعة مزايا احتكارية. من هنا لكي يمكن للشركة الاستثمار في الخارج يجب أن تملك بعض المزايا الاحتكارية بحيث يمكن استخدامها لتحقيق ربحية أعلى من خلال فروعها المتعددة

في الخارج من خلال تقديمها نوعيات متميزة من المشروعات لها خصائص محورية Pivotal بحيث تقدم كل الشركات ليس فقط رأس المال (مادي، بشري) بل مزايا لأخرى تملكها تلك الشركات[1].

لقد جاءت بعد ذلك نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية بواسطة كل من: Rugman et Casson, Buchely Dunning لتؤكد حقيقة امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لتلك المزايا الاحتكارية، وبما يمكنها ذلك من تحقيق التكامل الأفقي والتكامل الرأسي في عمليات الانتاج والتسويق.

ويتمثل التكامل الأفقي في قدرة تلك الشركات على توفير كافة احتياجاتها من مواد خام وسلع وسيطة ومعدات رأسمالية من الدولة الأم، بصفة خاصة في حالة عدم توفر تلك الاحتياجات في السوق المحلي للدول المضيفة أو وجودها لكن ليست بالجودة المطلوبة. وبالتالي نستطيع تحقيق التكامل الأفقي في ظل استخدامها للمزايا الاحتكارية الأخرى، ليس ذلك فحسب بل قد يمكنها ذلك من ضمان عدم دخول منتجين جدد في الدول المضيفة.

أما التكامل الرأسي فيتحقق من خلال قدرة الشركات متعددة الجنسيات على وضع خططها التسويقية، دون حاجة إلى وسطاء (موردين ورجال تسويق) في الدول المضيفة مما يساعد على تحقيق التكامل الأفقي والتكامل الرأسي تلك الشركات على إتباع سياسة التمييز السعري عند البيع في أسواق الدول المضيفة، من خلال قدرتها على تخفيض تكلفة المعاملات إلى أدنى حد ممكن، كذلك مشكلة تحويل أموالها (عند وجود قيود تحد من ذلك) من خلال تقيم وارداتها بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية وتقييم صادراتها بأقل قيمتها الحقيقية، بما يساعدها على تخفيض الضرائب المستحقة على أنشطتها في الدول المضيفة[2].

يلاحظ مما سبق أن كل من نظرية المزايا الاحتكارية ونظرية الاستخدام الداخلي ركزتا على المحددات الخاصة القائمة بالاستثمار، دون التطرق إلى العوامل أو المحددات الخاصة بالدول المضيفة.

فيما يتعلق بالدراسات الخاصة بالمحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد ركز Lopez في دراسته عام 1999 على المحددين التاليين[3]:

1- Blomstrom, M. and A. Kokko, Op .Cit., pp.2-3.

1- خليل محمد خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 222-223.

2- Lopez, M. A. (1999), "Large Capital Flows: A survey of the causes, Consequences and Policy Responses", **IMF Working Paper, WP99/17, IMF, Washington, D.C, February , pp. 15-17.**

أ- الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينيات، الأمر الذي أدى إلى جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية في الدول المضيفة بدلا من ادخارها أو استثمارها في محفظة الأوراق المالية.

ب- التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الهياكل الصناعية، والتي ترتب عليها حدوث المزيد من تدفق رؤوس الأموال من تلك الدول إلى الدول النامية باعتبارها حقل خصب لتحقيق الأرباح من خلال الاستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول.

ويلاحظ أن تلك الدراسة ركزت بصفة أساسية على تفسير الدفعة القوية التي حدثت في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية في التسعينيات، لكنها أغفلت العوامل الخاصة بالشركات المستثمرة بخلاف رغبتها في تحقيق الأرباح وبالتالي يشوبها الكثير من من أوجه القصور، رغم إشارتها إلى أهمية المزايا المكانية للدول النامية المضيفة كمحفزات لتدفق تلك الاستثمارات.

من ناحية أخرى ذهب كل من Singh et Kwang عام 1995، إلى التركيز على بعض الدول الخاصة بالشركات المستثمرة، وذلك خاصة بالدول المضيفة، وإن كانا قد أشارا إلى بعض العوامل الهامة كمحددات لتلك الاستثمارات إلا أنهما تجاهلا العديد من المحددات سالفة الذكر، ومن وجهة نظرهما أن المحددات التي تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية من الدولة الأم إلى الدول المضيفة تمثلت في التالي[1]:

أ- عدم توافر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.

ب- عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم، الأمر الذي يدفع الشركات إلى البحث عن ظروف أفضل للاستثمار في الدول الأخرى، لتتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم.

أما كل من Bayoumi et Gabrielle فقد ركزا على العوامل الاقتصادية الجزئية كمسببات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأوضحا أن هذه المحددات تمثلت في عدم كمال الأسواق (محددات داخلية) في الدول المضيفة، ورغبة الشركات متعددة الجنسيات في توسيع قوتها الاحتكارية للحصول الأرباح، حتى وإن ترتب تحقيق تلك الأهداف طرد المنافسين من المحليين في الدولة المضيفة، كما أشار إلى أن تحقيق ما سبق من أهداف، يتوقف على مدى امتلاك تلك

1- Singh, H. and K. W. Jun, Op. Cit., pp.6-19.
2- Bayoumi, T. and G. Lipworth. Op. Cit., pp6-19.

الشركات لمجموعة من المزايا الاحتكارية فيما يتعلق بالمنتج، مثل قدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج، وامتلاكها منتج جديد، وقدرتها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم وامتلاكها قدرات تكنولوجية وتسويقية عالية. الأمر الذي يمكنها من التوسع من أنشطتها في الدول المضيفة[1].

في النهاية يلاحظ أنه في ضوء صعوبة التحكم في تلك المحددات الخارجية من قبل الدول المضيفة، فقد انصب اهتمام معظم الدراسات التطبيقية على المحددات الداخلية (محددات الدولة المضيفة)، وذلك من أجل التعرف على أهم تلك المحددات لمساعدة صانعي القرار في الدول المضيفة على اتخاذ القرارات التي تيسر لهم سبل حصول الدولة المضيفة على المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا هو موضوع النقطة التالية.

2) المحددات الداخلية:

تنطوي هذه المحددات على حزمة العناصر والمزايا المكانية المتوافرة في الدول المضيفة، والتي قد تشجع أو تعوق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، لقد تم مناقشة تلك المحددات في العديد من النظريات والمناهج مثل نموذج دورة حياة المنتج، والنظرية الانتقائية والمنهج المسحي. ومن الملاحظ أن هناك العديد من تلك المحددات والتي تتراوح ما بين اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وقانونية، وفي إطار الدراسات المختلفة، التي تم إجراؤها في هذا المجال فسوف يقتصر التحليل على أهم هذه المحددات،:

1) المحددات السياسية والقانونية:

تتعلق هذه المحددات بدرجة الاستقرار السياسي، واستقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي، وتتمثل درجة الترحيب بالاستثمار الأجنبي في الحوافز المقدمة له ومدى التسهيلات في إجراء الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك، من خلال الاستخصاص ورف وخفض الهوامش لوسطاء Intermédiation Margins (الفرق بين معدلات الإقراض والإيداع)، ويؤثر السبق على مدى كفاءة النظام المالي في الدولة[2].

---

[1] أنظر في ذلك:

كذلك تؤثر النواحي التشريعية على نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي من حماية استثماراته من مخاطر الصرف، وتعتبر العناصر السابقة محددات هامة تؤثر في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبحيث أن عدم ملاءمتها تعوق تدفقه على الدولة المضيفة[1].

في هذا الإطار أوضحت دراسة Rosenn عام 1997، عن قواعد الاستثمار الأجنبي في أنجولا أن المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى أنجولا بسبب المناخ الملائم الاقتصادي كما ساعدت قوانين العمل والهجرة والعمالة الماهرة، وقوانين الضرائب والرقابة على معدلات الصرف ودرجة الاستقرار السياسي على تدفق المزيد من التدفقات الرأسمالية للأجانب في أنجولا[2].

كذلك قدمت الأمم المتحدة مجموعة من المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر، واحتل الإطار السياسي دورا هاما في تلك المحددات، وتمثلت مكونات الإطار السياسي في التالي[3]:

- مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- القواعد الخاصة بالدخول إلى الدولة المضيفة.
- معايير (قواعد) معاملة الفروع الأجنبية.
- السياسات الخاصة بهيكل الأسواق مثل تلك الخاصة بالمنافسة.
- الاتفاقات الدولية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- برنامج الاستخصاص.
- السياسة التجارية (التعريفات الجمركية والقيود الغير تعريفية).
- السياسة الضريبية.

تؤثر تلك العناصر على درجة الترحيب أو العائدات للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ وجد في الهند على سبيل المثال، عدم وجود شفافية في إجراءات الاستثمار، كما كانت تعاني من البيروقراطية بكثافة، الأمر الذي أدى إلى حدوث نقص نسبي في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، لهذا قامت الهند في التسعينيات من القرن الماضي بتحسين القواعد الخاصة بالاستثمار أجنبي المباشر مما أدى إلى تدفقه إليها. أما في بنجلادش وباكستان فعلى الرغم من السماح للمستثمرين

- Achour, A.S. (1996), "Growth and Globalization Challenger for Arab Business the To of the 21th Century : An economic and Managerial Perspective", Conference en Economies Globalization : Impact on Arab Business , 28-3., September , pp8-9
- Jegathesean, J.K., Op, Cit, pp13-15.

[1] – عبد الوهاب سيد عيسى (1993)، "**ملاحظات حول بعض قوانين الإصلاحات الاقتصادية**"، لقاء العمل السنوي حول الاقتصاد المصري بين الإصلاح الاقتصادي والتحولات العالمية، الحزب الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، 12-13- أبريل، ص 4.

2- Roseen, K. (1997), "Regulation of Foreign Investment in Angola", **Discussion Papers,** No. 12, December, p.1
3- UN(1998), "World Investment Report: Trends and determinant" , Op, Cit., Table IV.1,P91.

الأجانب بزيادة نسبة ملكيتهم في المشروعات إلى 100% لكنها فشلتا في جذب تدفقا معنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب عدم الاستقرار السياسي وكثافة البيروقراطية[1].

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية

تتمثل المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي تؤخذ بعين الاعتبار بعد المحددات السياسية والقانونية. إذ انه بعد الاطمئنان على استقرار السياسي للدول المضيفة سياسيا وقانونيا، يتم النظر إلى مدى الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدولة، وتعتمد جدوى المشاريع الاقتصادية على مدى الاستقرار النسبي في المتغيرات الاقتصادية المختلفة والتي تتطلب استقرارا في السياسات الاقتصادية.

تتنوع هذه المحددات وتتراوح ما بين مدى وفرة عنصر العمل الرخيص، ومدى استقرار سعر الصرف، ومستوى التجارة داخل الصناعة، وبرامج الاستخصاص ومدى وجود درجة من الانفتاح وحجم السوق في الاقتصاد المضيف....الخ، لذلك سوف يتم التعرض لأهم المحددات الاقتصادية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، مع توضيح الدراسات التطبيقية التي أجريت لدراسة تلك المحددات وذلك على النحو التالي:

1) توافر عنصر العمل الرخيص:

تناول نموذج دورة حياة المنتج دور تكلفة عنصر العمل كمفسر لإمكانية حدوث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في مرحلة النمطية، إذ يصبح المنتج في تلك الحالة كثيف استخدام العمل، وفي الغالب تتولى الشركات متعددة الجنسيات القيام بإنتاجه، لذلك فإن انخفاض تكلفة عنصر العمل قد يشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة ما دون غيرها[2]. ورغم أهمية هذا المحدد في تعظيم أرباح الشركات الأجنبية، إلا أنه قد لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل تلك الشركات مقارنة بالمحددات الاقتصادية الأخرى.ويمكن إرجاع ذلك إلى عنصر العمل يمثل أحد بنود التكلفة وليس الكل، كما أن تلك الشركات يمكنها تخفيض تكلفتها الإنتاجية إلى ادنى حد ممكن في حالة ارتفاعها قبل تدفق ذلك الاستثمار، عن طريق رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم، بالإضافة إلى دور اقتصاديات الحجم في هذا الإطار.

1- Oversea Development Institute **Op. Cit. ,** p7.

2- أنظر في ذلك:

- Singh,H. and K. W. Jun, Op. Cit., p.8.
- Jegathesan, J., Op. Cit. , p.15.

من هذا المنطق تباينت الدراسات في إظهار أهمية ذلك المحدد في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ على الرغم من أهمية عنصر العمل كمحدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه كان غير ذي أهمية عند تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال أمريكا وأوروبا والتي تدفق إليها المزيد من تلك الاستثمارات رغم ارتفاع معدلات الأجور في تلك الدول[1].

كما اتضح من دراسة Singh et Jun عام 1995، حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، أن تلك المحددات اشتملت فيما بينها تكاليف عنصر العمل، بحيث أن اختلاف التكلفة أدى إلى اختلاف تدفقات الاستثمارات من دولة إلى أخرى.

في النهاية يمكن القول أن هذا المحدد يصلح لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، والتي تتسم بانخفاض تكلفة هذا العنصر، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات الحديثة في هذا المجال[2].

2) معدل الصرف الأجنبي:

يؤثر معدل الصرف الأجنبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحيتين[3]:

الأولى: وتتعلق بانخفاض قيمة العملة المحلية في الدولة المضيفة، والذي يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وبالشكل الذي يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك الدول.

الثانية: وتتمثل في مدى استقرار معدل الصرف في الدول المضيفة، إذ أن استقرار معدل الصرف يؤدي إلى استقرار حصيلة أرباح المشروعات عند تحويلها إلى الخارج (الدولة الأم)، ويحفز ذلك على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويحدث العكس في حالة عدم استقرار معدل الصرف.

لقد أوضحت دراسة Bayoumi et Lipworth عام 1997، أن تخفيض قيمة العملة أدى إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن تخفيض قيمة العملة بنسبة 6% أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10% للدول المضيفة، إذ شجع ذلك التخفيض على إعادة استثمار أرباح الشركات المستثمرة بدلا من تحويلها إلى الخارج[4].

1- Bayoumi, T. and G. Lip worth, **Op. Cit**., p.12.

[2] – أنظر في ذلك إلى:

- Oversea Development Institute (1997), "Foreign Direct Investment Flows to Low – Income Countries A Review of the evidence " **Briefing Paper,** September, p.60.
- Chen, C., Change , L. and Y. Zhang, **Op, Cit,** pp 691-703.

3- Singh, H. and K. W. Jun, **Op, Cit,** pp. 8.

1- Bayoumi, T. and G. Lipworth, Op, Cit, p.19.

على العكس مما سبق وجد أن رفع قيمة الين الياباني خلال الفترة (1985- حتى بداية عام 1995) أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان إلى دول أوروبا مثل دول آسيا والولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى هجرة بعض الشركات متعددة الجنسيات من اليابان إلى تلك الدول للاستفادة من انخفاض التكاليف[1].

كما أوضحت دراسة Jegathesan عام 1995، أن استقرار معدل الصرف يؤدي إلى شعور المستثمر الأجنبي بنوع من الاستقرار والطمأنينة خاصة عند تحويل بعض رأسماله أو أرباحه إلى الخارج، كما أكدت ذلك دراسة El-Erian et El-Gamal [2]، ودراسات أخرى مثل دراسة Lopez عام 1999، ودراسة Jegathesan عام 1995. ودراسة Singh &Jun عام 1995[3].

كما أشار كل من Domac & Shabsigh عام 1999، حول سلوك معدل الصرف والنمو الاقتصادي، وبالتطبيق على كل من مصر، الأردن، والمغرب وتونس، أن تقلبات معدل الصرف أدت إلى تأثير سلبي على الاستثمار المحلي، وبررا ذلك بما تحدثه تقلبات معدل الصرف من سوء في تخصيص الموارد بسبب التشوهات التي تحدث في الأسعار المحلية من جانب، وتقلبات تلك الأسعار بالنسبة للأسعار العالمية من جانب آخر، ويؤدي ما سبق إلى خسائر في الإنتاج المحلي بسبب انخفاض الكفاءة[4].

3) التجارة المتداخلة داخل الصناعة الواحدة:

إذ يلاحظ نمو التجارة داخل الصناعة في الدول المضيفة يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد أبرزت دراسة Hoekman & Simeon عام 1996 هذه الحقيقة، إذ اتضح أن نمو التجارة داخل الصناعة كان مصحوبا بتدفق المزيد من الاستثمارات المباشرة إلى شرق أوروبا[5].

2- Durand, M., Christophe, M. and T. Flavia , (1998), "Trends in OECD Countries , International Competitiveness the influence of emerging Market Economies. "**OECD**, **Economic Dept, Working Paper, No.195 , Eco**/WKP/(98)8, May , p14.
3- Jegathesan, J., "Foreign Direct Investment in Developing Countries", in Liuksila Claire Presented at seminar Held in Paris , INF and Ministry of Finance of Japan , Washington , February 13-14, p. 15.
4- El- Erin, M. and M. El-Gamal, (With not date), "attracting Foreign Investment to Arab Countries: Getting The Basics Right" **Working Paper,** Vol.9718, The Economic Research forum for the Arab Countries , Iran and Turkey (ERF), pp.8-9.

[4]- أنظر في ذلك:

- Singh,H. and K. W. Jun, Op. Cit., p.8.
- Jegathesan, J., Op. Cit. , p.15.
- Lopew, M. A., Op. Cit., pp. 15-17.

1- Domac, I. and G. Shabsigh (1999), "Real Exchange Rate Behavior and economic Growth : Evidence from Egypt ,Jordan Morocco and Tunisia", **IMF,** Washington, D. C. p. 5.

4) الاستخصاص:

يقوم برنامج الاستخصاص على أساس تحويل أصول المشروعات العامة (بافتراض أنها لا تعمل بكفاءة) إلى القطاع الخاص من أجل تعظيم الكفاءة، كما يعتبر ذلك البرنامج من متطلبات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي الذي تتبناه بعض الدول النامية[1]. وهو بتلك الصورة يعتبر وسيلة أمام فتح المجال أمام القطاع الخاص (خاصة الأجنبي) للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وبالتالي يعتبر عامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بصفة خاصة في المشروعات التي كانت مفتوحة لمشاركة القطاع الخاص قبل الاستخصاص مثل الاتصالات وشركات الطيران...الخ[2].

لقد أثبتت العديد من الدراسات أهمية هذا المحدد لجذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بشقيها المباشر وغير المباشر، إذ وجدت أن 15% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول أمريكا اللاتينية عام 1994 كان بسبب الاستخصاص ووصلت هذه النسبة إلى 8% في دول إفريقيا بجنوب الصحراء و 1.1% في دول جنوب آسيا[3]، كذلك ساهم هذا البرنامج في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك بعد عام 1989[4].

كما أكدت الدراسات التي أجرتها منظمة الأنكتاد ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أن برنامج الاستخصاص كان بمثابة مصدرا أساسيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة، إذ استقبلت تلك الدول حوالي 257 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 1997، وبزيادة 19% عن العام السابق له[5].

من هنا لا يمكن إغفال برنامج الاستخصاص كمحدد لتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، ذلك على الرغم من أن الهدف الأساسي لتنفيذ البرنامج أساسا لا يكون

2- Hoekman, B. and S. Djancov (1996), "Intra industry Trad, Foreign Direct Investment and the Reorientation of Eastern Europe Export ", **Policy Research Working Paper,** the World Bank , March 1, p.26.
3- Mackenzie, G. A (1998), "the Macroeconomic Impact of privatization", **IMF Staff Papers,** IMF, Washington, D.C., Vol.45, No. 2, June, p. 363.

[3]- أنظر في ذلك:

- OECD, "OECD Donor Initiatives to Promote Foreign Direct Investment in Developing Counters", in OECD (1993), "**Promoting Foreign Direct Investment in Developing Counters",** Paris, p.82.
- United, Nation Center en transnational (1991), **"Courting Foreign Direct Investment in Developing Counters"**, Center for international private Enterprise, p. 1.
- UN(1999), "Investment Policy and Science **, Technology and Innovation Policy Reviews: Methodology and Experiences",** UNCTAD Secretariat, august 20,p.6.
5- Overseas Development Institute , **Op. Cit.,** pp. 1-8.
1 - Banister, G., Brage, C. A. P. and J. Peter (1994), "**the Quarterly Review of Economics and Finance"**, Vol. 34, Special Issue Trustees of the University of lllinois, Summer, p.87.

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ قد يكون الهدف هو زيادة إيرادات الموازنة العامة لتخفيف حدة العجز بها أو رفع كفاءة العمل بتلك الشركات...الخ.

5) تحويل الدين إلى أسهم:

وهي عملية يتم بمقتضاها تحويل بعض الديون الخارجية للدولة إلى مساهمات في المشروعات المحلية للدول المدينة، وبالتالي فهي تعتمد على مشاطرة المستثمرين المحليين والأجانب في رؤوس أموال المشروعات المحلية، إما القائمة بالفعل أو باستخدام حصيلة تحويل الدين بالعملات المحلية للدولة في إنشاء مشروعات جديدة ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد قامت العديد من الدول النامية في نهاية الثمانينات (بعد أزمة المديونية العالمية 1982) مثل الأرجنتين، بوليفيا، وبالبرازيل والشيلي والمكسيك والفلبين وفنزويلا ومصر إلى تشجيع تحويل ديونها الخارجية إلى أسهم في شركاتها المحلية، الأمر الذي ترتب عليه تخفيض في المديونية الخارجية من ناحية، وتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية أخرى، بصفة خاصة في ظل منح المستثمر الأجنبي تخفيض في قيمة الدين قد يصل إلى 50% أو أكثر إذا تم الاستثمار في قطاعات معينة[1].

6) حجم السوق:

يمثل حجم السوق في الدولة المضيفة محددا هاما في التأثير على التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، ويعبر عنه بعدة مؤثرات مثل الناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، إذ يلاحظ أن كبر حجم السوق يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، لتأثيره على الطلب في تلك الدولة، وبالتالي تشجيع الشركات الأجنبية على الإنتاج وتصدير الفائض إلى العالم الخارجي، لقد تناولت النظرية الانتقائية والمنهج العملي هذا المحدد باعتباره من أهم المزايا المكانية التي تتمتع به الدول المضيفة وبما قد يساهم اتساعه على تدفق المزيد من تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول[2].

كما أوضحت العديد من الدراسات مثل دراسة Overseas Development Institute عام 1997 أهمية كبر حجم السوق في لتأثير على تزايد تدفقا الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكية إلى الدول المضيفة المختلفة مثل دول الاتحاد الأوروبي[3]، وعلى الرغم من الدور الهام

---

[1]- أنظر في ذلك إلى:

- UN (1991),"Countries Foreign Direct Investment in the Nineties", p.1.
- OECD(With no date), "**Recent Trends in Foreign Direct Investment",** pp.1-2.

1- Singh, H. and K. W. Jun, Op, Cit. , p.8

[3] - أنظر في ذلك إلى:

- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

لهذا المحدد إلا أن بعض الدول المضيفة مثل الهند وباكستان وبنجلادش قد استحوذت على تدفقات ضئيلة من تلك الاستثمارات رغم ضخامة واتساع أسواقها، إذ يلاحظ أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حصلت عليها تلك الدول لا تتعدى 1% لكل دولة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية خلال الفترة (1982-1991)[1].

7) درجة الانفتاح:

لمعرفة أهمية هذا المحدد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينبغي التعرف على أغراض الشركات القائمة بالاستثمار. فقد ترغب بعض الشركات الأجنبية في الإنتاج خارج الدولة الأم من أجل سد فجوة الطلب في الدولة المضيفة، وبالتالي قد لا تولي اهتماما بدرجة الانفتاح، خاصة عند ما توفرت عناصر الإنتاج في الدولة المضيفة، لكن الاهتمام بدرجة الانفتاح يظهر جليا في ظل ضيق السوق المحلي للدولة المضيفة، الأمر الذي يتطلب إزالة كل العوائق أمام التصدير لتصريف فائض الإنتاج إلى الخارج والتغلب على صغر حجم السوق. كذلك في ظل عدم توافر عناصر الإنتاج والمنتجات الوسيطة في تلك الدول.

من هنا تظهر أهمية هذا المحدد في جلب وتحفيز المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، وهناك العديد من المقاييس لهذا المحدد مثل نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الإجمالي القومي، والتخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية، وفي هذا الخصوص طرح Vamvakidis عام 1999 عدة مقاييس للانفتاح، إذ وفقا له يتسم الاقتصاد بالانفتاح إذا توفرت الشروط التالية[2]:

- أن يكون متوسط معدل التعريفة الجمركية أقل من 40 %.
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل الصرف الرسمي.
- عدم وجود تدخل حكومي.
- عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

ويتم استخدام تلك المعايير لتحديد ما إذا كانت الدولة منفتحة تجاريا على العالم الخارجي من عدمه، على أنه أشار إلى أن الاعتماد على نسبة الصادرات والواردات/ الناتج المحلي الإجمالي يتناسب عكسا مع حجم الدولة. . لقد أشار

- خليل محمد خليل عطية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

3- Singh, H. and K. W. Jun, Op, Cit. , p. 6-19
1- Overseas Development Institute , Op. Cit. , pp. 1-3.

Heller et Collecchina عام 1998 إلى أهمية تحرير التجارة وبالتالي تحقيق درجة عالية من الانفتاح في تأثرها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، وذلك باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل للتجارة[1].

كما أكدت دراسة Claessence, Oks & Polastri عام 1998، أهمية هذا المحدد حيث أشار إلى أن تدفقات رأس المال الخاص (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) إلى دول وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق اعتمدت عناصر محلية خاصة بالدولة المضيفة، من بينها درجة الانفتاح وأشارت دراسة مؤسسة التنمية عبر البحار إلى أهمية درجة الانفتاح[2].

كما أشارت دراسة كل من Singh & June عام 1995، وبالتطبيق على الصين أن الصادرات محدد معنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهناك علاقة طردية بينهما إذ قامت الصين عام 1995 بجذب حوالي 86 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول منخفضة الدخل لقيامها بإجراءات التحرير عام 1979، كما قامت بجذب حوالي 2.5 مليار دولار سنويا خلال الفترة (1982-1991)، تزايدت إلى 37.5 مليار دولار عام 1995، وفي بنجلاديش هناك حصص ضئيلة لتصدير المنسوجات والملابس إلى أوروبا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي هناك درجة معقولة من الانفتاح تشجع المستثمرين الأجانب في القطاع الإنتاجي[3].

كذلك أوضحت دراسة Grignols عام 1986 لأن تحرير التجارة (مزيدا من الانفتاح) أثر إيجابي على قرارات الاستثمار وبشكل خاص في حالة الانضمام إلى تكتلات اقتصادية، إذ لوحظ منذ فترة الثمانينات قيام عدد كبر من دول أمريكا اللاتينية بإجراء إصلاحات في هياكل اقتصادياتها، تضمنت تحريرا للتجارة وعدة اتفاقات ثنائية تنطوي على تخفيض قيود التجارة، هذا إلى جانب عناصر الموقع في الدول المضيفة (مثل انخفاض تكاليف النقل واتساع حجم السوق). ودرجة الانفتاح للاقتصاد...الخ باعتبارها محددات هامة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[4].

2- Vamvakidis, A. (1999), "Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Witch Path Leeds to Faster Growth?", **IMF Staff Papers,** Vol. 46, No. 1, IMF, March, p. 46.
3- Hoeller, N.G. and Collection (1998), "The European Unions Trade Policies and Their Economic Effects", **Economics Department Working Paper,** No.194, OECD, ECO/WKP (98) 7, Mqy 4, pp.56-58.
1- Claessens, S., Oks, D. and R. Polastri (1998),"Capital Flows to Central and Eastern Europe and Former Soviet Union", **Paper prepared for The NBER, The World Bank,** p.6.
2- Overseas Development Institute, Op. Cit. , p 7.

كما أشارت دراسة Kenworthy عام 1997، حول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، تمثلت في حجم السوق، ومدى احتمال تحقيق ميزة نسبية، والمناخ المناسب للاستثمار وبعض العوامل الداخلية مثل التعريفات الجمركية، الحصص، وضرائب التصدير والحوافز العامة الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

8) البنية الأساسية:

تشكل البنية الأساسية العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي، وتعتبر محددا أساسيا لاختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتغطي البنية الأساسية العديد من الأبعاد مثل:

أ- الطرق والمطارات، وخطوط السكك الحديدة.

ب- أنظمة الاتصال عن بعد.

ت- قاعدة تكنولوجية قوية تساعد على استيعاب التكنولوجية الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

قد تكون البنية الأساسية معوقا أو فرصة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، في الدول منخفضة الدخل تمثل البنية الأساسية قيدا أساسيا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، كما أن وجود فرص جذابة في بعض مشروعات البنية الأساسية مثل الاتصالات وخطوط الطيران يشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمشاركة في تلك المشروعات لارتفاع العائد من ناحية وانخفاض المخاطر السياسية من ناحية أخرى. على عكس الاستثمارات في مجال الطرق والمباني، إذ تبدو غير جذابة لنفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

من ناحية أخرى فإن توفر البنية الأساسية التكنولوجية في الدول المضيفة، قد يحفز على المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد يضمن بذلك المستثمر الأجنبي توافر قدر من الكفاءة والمهارة لدى العاملين في الدول المضيفة في تطبيق التكنولوجية الحديثة المصاحبة لذلك الاستثمار.

كذلك فإن تحسين جودة وكفاءة خدمات البنية الأساسية المقدمة لشركات الأعمال، وانخفاض تكلفتها تلعب دورا هاما في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة، لقد أوضحت دراسة Chen, Change et Zhang عام 1995، عن دور الاستثمار الأجنبي في الصين أن البنية الأساسية متمثلة في تسهيلات النقل والمطارات لها تأثير إيجابي ومعنوي في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الصين، وعلى الرغم مما سبق أشارت نفس الدراسة إلى أن هذا الاستثمار قد يتزايد في الدول منخفضة الدخل على الرغم من عدم توافر بنية أساسية تتسم

1- Kenworthy, J. L., **Op. Cit.,** pp. 4-5.

بالكفاءة[1]، كما ركز Huge في دراسته عام 1999، وبالتطبيق على الهندوراس على ضرورة تحسين البنية الأساسية، لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز النمو الاقتصادي[2].

9) الحزمة البنكية والتمويل:

يعتبر هذا المحدد من المحددات الهامة لعملية التجارة الدولية والاستثمار الدولي، ويتمثل في مدى توافر بنوك كافية ذات قدرة إلى إدارة المشروعات الدولية المتنافسة من خلال ما تقوم به من تمويل لتلك المشروعات، ويلاحظ أن البنوك الأجنبية في الدول المضيفة تمتلك أصولا مالية ضخمة وتقوم بمجهودات ترويجية للاستثمار في البيئات المحلية (الدول المضيفة)[3]. إن توافر الكفاءة في تلك البنوك يحفز على جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة إلى الدول المضيفة.

إن توافر التمويل اللازم للمشروعات في الدول المضيفة يؤثر على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الدول المضيفة المختلفة، بصفة خاصة في ظل مناسبة شروط وتكاليف الاقتراض والدليل على ذلك يتمثل في زيادة تدفقا الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة[4].

10) إجراءات الاستثمار:

2- Andersen, P. S. and P. Hainault, **Op. Cit.,** pp. 12-13.

[2] - أنظر في ذلك:

- United Nation and International Chamber of Commerce (With not date), "**The Financial Crisis in Asia and Foreign Direct Investment",** http://www.unctad.org/en/press/bg9802 en.htm, p.2.
- http://nt-ids.ac-uk/id21/static/7b7cfpi.htm, "**Some recent Evidence: Why Direct Investment Flaws to Law-income Countries Benefit the Few",** p.1.
- IMF(1999), "Large Capital Flows: Causes, Consequences, and Policy Responses", **Finance and Development,**Vol.36,No.3, September, p.2.
- Chesquiere, H. (1998), "Impact of European Union Association Agreement on Mediterranean Countries ", **IMF Working Paper, WP/98/116,** IMF august, Washington, D. C, pp5-6.
- Barell, R. and N. Pain (1997), "Foreign Direct Investment, Technological Change, and Economic Growth Within Europe", **The Economic Journal,** Vol.1.7,No.445, November, pp. 1772-1774.
- Sutalaksana, D. M. "Three Basic Wisdoms to attract Foreign Direct Investment : an Indonesian Experience", in Lieksila C. (1995), "External Assistance and Policies for Growth in Africa", **Paper Presented at a seminar** Healed in Paris IMF & Ministry for Finance of Japan, Washington, February 13-14, pp.24-26.
- Barry, F. and J. Bradley(1997), "FDI and Trade : the Irish Host-Countries Experience", **The Economic Journal,** Vol.107, Blackwell Publishers, pp. 1798-1803.
- El-Said, H. H. (1999), " **Emerging Financial Markets and Financial Globalization",** PAPER Presented to the Seminar on "International Financial Flows With Implication for the Arab Countries", Center for economic & Financial. Research & Studies, Faculty of Economic and Political Sciences, Cairo University, Cairo, Egypt, Tusday,22 nd, June, p. 3.
- UN (1998), **World Investment Report: Trades and Determinant",** United Nation Trade and Development New York and Geneva, p.57.
- IMF (1999), "Large Capital Flaws: Causes, Consequences and Policy Responses", Finance and Development, Vol.36, No.3, p2.

[3]- Belot, T. J. and D. R. Weasel (With not date), " Programs in Industrial Countries to Promote Foreign Direct Investment in Developing Countries ", **World Bank Technical Paper,** No.115, The World Bank, Washington, D.C., P.1.

[4]- Sutalaksana, D. M. **Op. Cit.,** pp.23-27.

إذ يجب أن تتسم هذه الإجراءات بالسهولة في إتمامها بحيث تكون بعيدة عن البيروقراطية كما هو سائد في العديد من الدول النامية لهذا تؤثر الطريقة التي تدار بها تلك الإجراءات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

11) محددات اقتصادية أخرى:

وتتمثل هذه المحددات كالتالي[1]:

- مدى توافر الموارد الطبيعية في الدولة المضيفة.
- مدى إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية من خلال الاستثمار في الدول المضيفة.
- القدرة التنافسية للدول المضيفة، إذ تنجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصناعات التي تمتلك فيها الدول ة ميزة تنافسية عالية لارتفاع عائد الاستثمار في تلك الصناعات.
- انخفاض تكاليف الاتصال (خدمة الاتصالات).
- حوافز الاستثمار المقدمة من طرف الدول المضيفة وخاصة خدمات ما بعد الاستثمار.
- الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدول المضيفة.
- مدى وجود معدل نمو مرتفع في الدولة المضيفة وهو محدد هام، إذ قد تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول، لما يترتب عن ذلك من تفاؤل لدى المستثمرين الأجانب.
- الإمكانيات التكنولوجية في الدول المضيفة.
- معدل التضخم.
- الوفرة النسبة لعناصر الإنتاج.

المطلب الثالث: المحددات البيئية

ثمة محددات تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وبصفة خاصة الدول النامية، وتتمثل في المعايير البيئية بتلك الدول كما يلاحظ في هذا الشأن أن التشدد في هذه المعايير قد يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، على النقيض من ذلك قد يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة التي تتساهل مع تلك المعايير.

كقاعدة عامة تكون المعايير البيئية في الدول النامية أقل تشددا مقارنة بالدول المتقدمة، لكن لا ينطبق ذلك على كافة مجالات الاستثمار. فعلى سبيل المثال، تكون تلك المعايير أكثر تشددا في مجال

---

[1] - El-Arian, M. and M. El-Gamal, **Op. Cit.,** pp.77-78..

المشروعات السياحية، وأقل تشددا في مجالات الصناعة ومما يؤكد ذلك تركز الصناعات الملوثة للبيئة في العديد من الدول النامية، ومنها الجزائر مثل صناعات السيراميك، والغزل والحديد والصلب، وبالتاي قد تشجع المعايير البيئية الأقل تشددا على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول للاستثمار في تلك الصناعات.

وفي النهاية، ينبغي التنويه إلى انه على الرغم من مناقشة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منفصل، إلا أن المستثمرين الأجانب ينظرون إلى تلك المحددات في شكل حزمة، دون التركيز على بعض تلك المحددات، وقد أوضحت دراسة Bellot et Wrigel فيما يتعلق ببرامج الدول الصناعية لتشجيع والترويج للاستثمار المباشر في الدول النامية، أن الدول الصناعية تقوم بتشجيع شركاتها المحلية على الاستثمار في الدول النامية من خلال تقديم حوافز مالية، وتأمين لاستثماراتهم وعقد اتفاقات تمويلية واستثمارية مع الدول النامية من أجل زيادة عائدات الاستثمار وتخفيض درجة المخاطرة، كما قامت الدول الصناعية بتقديم برامج لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، إذ توضح تلك البرامج خدمات ومعلومات عن فرص الاستثمار في تلك الدول [1].

أما دراسة El- Erian et El- Gama حول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية فقد أوضحت، أن تخفيض قيمة العملة وانخفاض التضخم يعتبران من المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر. كما أشارت الدراسة إلى أهمية دور اختلاف معدلات الضرائب فيما بين الدول المضيفة والدولة الأم كإحدى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك أهمية درجة الانفتاح الاقتصادي في جذب المزيد من الاستثمارات، بالإضافة إلى استقرارالنصوص القانونية، وحجم السوق والاستقرار النسبي في معدلات الصرف، كعوامل محددة للاستثمار الأجنبي المباشر[2].

أما Binnister وآخرون، فقد أولوا اهتمامهم بتحرير التجارة والإصلاحات في الهياكل الاقتصادية وعناصر الموقع في الدولة المضيفة باعتبارها محددات هامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ قامت عدة دول في أمريكا اللاتينية بإجراء إصلاحات اقتصادية في هياكل اقتصادياتها تضمنت تحرير للتجارة والانضمام إلى التكتلات الإقليمية وعقد اتفاقات ثنائية لتخفيض قيود التجارة، وركزوا على عدة محددات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تمثلت في وجود سوق محلي ضخم، وزيادة عدد السكان (تؤثر على تكلفة عنصر العمل)، ووجود تكاليف إنتاج تنافسية، وتنفيذ برامج لتحرير التجارة، وإعادة هيكلة القوانين الحاكمة للاستثمار الأجنبي، ووجود برنامج لزيادة

---

[1] - **Ibid,** pp. 87.
[2]- OECD(With no date), "**Recent Trends in Foreign Direct Investment",** pp.1-2.

الصادرات، وتوفير عناصر الأمان للاستثمار وحقوق الملكية، وتطوير البيئة الأساسية المحلية، وحرية انتقال رأس المال واستقرار سياسي واقتصادي، ووجود عدد كبير من المنافسين المحليين في الدولة المضيفة[1].

كذلك لجأت المكسيك إلى عدة إصلاحات اقتصادية لتحقيق استقرار اقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي، لقد اشتملت تلك الإصلاحات على تحرير التجارة في اقتصادها وإتباع برنامج الاستخصاص وتخفيض ديونها الخارجي وفقا لخطة برادلي Bradley Plan كما اهتمت ببناء قاعدة قوية للبنية الأساسية بالإضافة انضمامها إلى النافتا، كذلك تم فتح الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1985، حيث وصلت نسبة الملكية الأجنبية إلى حدود 100%، ترتب على ما سبق تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المكسيك[2].

أما Edwards فقد أوضح في دراسته عام 1990، حول تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الدول النامية، أهمية المتغيرات الاقتصادية والسياسية كأهم المحددات لتلك الاستثمارات، وفي ظل ثبات العوامل الأخرى على حالها، فإن الدول التي تتسم بوجود نصيب مرتفع للفرد من الدخل، وأسواق داخلية كبيرة، واستثمارات محلية كبيرة ودرجة عالية من الانفتاح والتنافسية، وانخفاض التدخل الحكومي، وذات درجة عالية من الاستقرار السياسي وتقوم بجهود كبيرة في الإصلاح الاقتصادي تكون قادرة على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

كما قام كل من Mallampally et Sauvant بإجراء دراسة حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية في 1999، وتم تقسيم محددات ذلك الاستثمار إلى التالي:[4]

أ- الإطار السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر: ويشمل

- الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- القواعد الخاصة بدخول وعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مستوى معاملة الفروع الأجنبية.
- السياسات الخاصة بهيكل الأسواق (مثل المنافسة والاندماجات).

[1]- Banister, G., Brage, C. A. P. and J. Peter (1994), "**the Quarterly Review of Economics and Finance"**, Vol. 34, Special Issue Trustees of the University of lllinois, Summer, p.87.

[2]- Hoekman, B. and S. Djancov (1996), "Intra industry Trade, Foreign Direct Investment and the Reorientation of Eastern Europe Export ", **Policy Research Working Paper,** the World Bank , March 1, p.26.

[3]- Mackenzie, G. A (1998), "the Macroeconomic Impact of privatization", **IMF Staff Papers,** IMF, Washington, D.C., Vol.45, No. 2, June, p. 363.

[4]- Bayoumi, T. and G. Lip worth, Op, Cit, p.1

- السياسة التجارية.

ب- المحددات الاقتصادية: وتمثلت فيما يلي

- حجم السوق ومتوسط نصيب الفرد من الدخل.
- نمو السوق.
- الدخول إلى أسواق عالمية وإقليمية.
- تفضيلات المستهلك.
- مدى توافر المواد الخام.
- وجود تكاليف إنتاجية منخفضة.
- كفاءة العمالة.
- الاختراعات التكنولوجية.
- البنية الأساسية (مطارات، طرق واتصالات...الخ).
- تكلفة النقل والاتصالات.
- مدى المشاركة في تكامل إقليمي.

ج- تسهيلات الأعمال: وتمثلت في

- الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر.
- مدى تقديم تسهيلات للاستثمار الأجنبي.
- توافر حزمة من الحوافز المقدمة للاستثمار مثل التخفيض الضريبي.

ويتشابه التقسيم السابق مع تقسيم الأمم المتحدة في هذا الشأن[1].

من ناحية أخرى أشارت دراسة Clasessens وآخرون عام 1998، ودراسة Cardoso et Goldfajn عام 1997ن إلى أهمية العناصر المحلية الخاصة بالدول المضيفة مثل الإصلاحات الهيكلية (الاستخصاص، والانفتاح، ومدى توفر عمق في القطاع المالي واستقرار القطاع البنكي)، والتغيرات الاقتصادية الكلية مثل عجز الموازنة العامة، ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين قصير الأجل إلى إجمالي الدين الخارجي، والقاعدة النقدية في الاحتياطات الأجنبية وسلوك القطاع الخاص (مثل الميل للادخار) كذلك مؤشرا ت الأداء الاقتصادي مثل نمو

[1]- Banister, G., Brage, C. A. P. and J. Peter (1994), "**the Quarterly Review of Economics and Finance**", Vol. 34, Special Issue Trustees of the University of lllinois, Summer, p.279-291.

الناتج المحلي الإجمالي. كل تلك العناصر تؤثر على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة[1].

وعلى الرغم من أن درجة الانفتاح قد تشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن الحوافز قد تبدو غير ذات أهمية عند اتخاذ القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي، إلا أن Motta أوضح أن وجود حائط من الحماية الجمركية قد يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع المحمي[2]، ووجد نفس التأثير Gaves عام 1974 في كندا والمملكة المتحدة، كما أن وجود سوق ضخم وتقديم حوافز من قبل الدول المضيفة تشجع على ذلك الاستثمار[3].

كذلك أكد Kinoshita et Mody على أهمية كبر حجم السوق في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليابان[4]، أما Ashour على أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة يتطلب تنفيذ برنامج عمل يشتمل على[5]:

- منح حوافز للمستثمرين، بحيث تتسم المنافسة مع الدول الرائدة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر
- إصلاح الإدارة الحكومية المنوط لها التعامل مع هؤلاء المستثمرين

من اجل تحسين الخدمة المقدمة لهم. وبحيث تشتمل على إصلاح السياسات والقواعد الإدارية والنواحي القانونية الحاكمة للاستثمار الخاص.

أخيرا ركز Rothger في دراسته عام 1986 على ضرورة أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في بيئة مستقرة اقتصاديا، وعليه يختلف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو باختلاف حالات النشاط الاقتصادي، سواء كانت رواجا أو كسادا.[6]

فيما يتعلق بدور كل من ا(لتدخل الحكومي، والتوسع التصديري والنمو الاقتصادي كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد قام Cham وآخرون عام 1990، بدراسة بالعلاقة بين المتغيرات

---

[1]- أنظر في ذلك:

- Overseas Development Institute, Op. Cit. , p 7.
- Jegathesean, J.K., Op, Cit, pp13-16.

[2]- Vamvakidis, A. (1999), "Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Witch Path Leeds to Faster Growth?", **IMF Staff Papers,** Vol. 46, No. 1, IMF, March, p. 21.

[3] - Hoeller, N.G. and Collection (1998), "The European Unions Trade Policies and Their Economic Effects", **Economics Department Working Paper,** No.194, OECD, ECO/WKP (98) 7, May 4, pp.56-58.

[4]- Claessens, S., Oks, D. and R. Polastri (1998),"Capital Flows to Central and Eastern Europe and Former Soviet Union", **Paper prepared for The NBER, The World Bank,** p.21.

[5] - Lall, S.and P.Streeten (1978), "**Foreign Investment, Transnational and Developing Countries**", Second Edition, The Mac Milan Press LTD, Hong Kong, pp, 148.

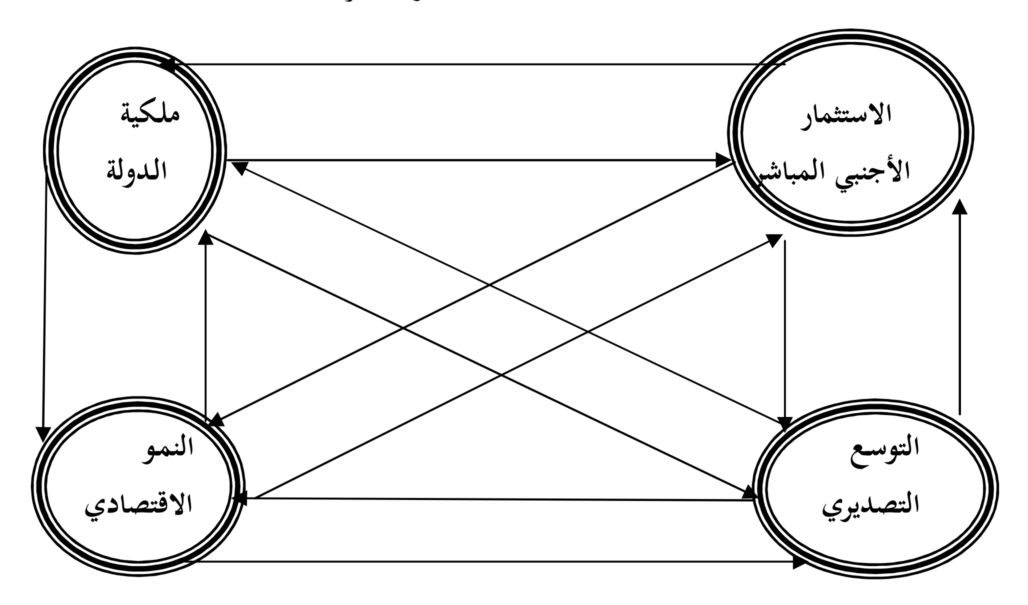
[6]- Singh, H. and K. W. Jun (1995), "Some New Evidence on Determinants of foreign Investment in DevelopingCountries **Policy Research Working Paper,** no, 1531, The World Bank, November, p.103.

في تـايوان، وأوضـحت الدراسـة أن هنـاك تـداخل فيمـا بينهـا، بحيـث أن كـل متغير يـؤثر علـى الآخـر، وبالتـالي فـإن انخفـاض ملكيـة الدولـة في النشـاط الاقتصـادي، ووجـود خطـة طموحـة للتوسـع التصـديري ومعدل نمـو مرتفـع في الدولـة المضيفة تؤدي إلى مزيـد مـن التـدفقات للاسـتثمار الأجنـبي المباشـر، ولقـد أخذ التداخل الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2)

التفاعل بين التدخل الحكومي، والتوسع التصديري والنمو الاقتصادي

كمحددات للاستثمار المباشر



المصدر:

Chan, S., Clark, C. and D. R. Davis (1990), "State Entrepreneurship, Foreign Investment, Expiry Expansion, and Economic Growth: Granger Causality in Taiwan's Development", Journal of Conflict Research Resolution, Vol.. 34, No. 1, March, p. 103.

المبحثالرابع: آثار الاستثمار الأجنبي في الدول النامية

سيظل لاستثمار محور الجدل بين الباحثين والممارسين والكتاب، فالبعض يؤيد والبعض الآ خر يعارض وله مبرراته. ومن واقع الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية لخدمة أغراض التنمية الشاملة في الدول النامية على وجه الخصوص، لقد سبقت الإشارة إلى أنه من الخطأ تعميم أي رأي سواء كان معارض أو مؤيد حول مدى إسهام الاستثمار في دفع عجلة التنمية وخدمة أهداف الدول النامية/فكبر حجم وفعالية إسهامات الاستثمارات الأجنبية للدولة ما يعني ضرورة إمكانية تحقيق نفس درجة النجاح في أخرى، أو حتى العكس ليس من المتوقع حدوثه بنفس الدرجة فالأمر يتوقف على عوامل ومتغيرات عديدة، وإن الممارسات السلبية لإحدى الشركات الأجنبية في دولة ما لا يستلزم بالضرورة تعميم هذه الممارسات على الشركات الأخرى ولهذا يتم التحدث في هذا المبحث عن آثار الاستثمار الأجنبي، ومن خلال ذلك نقوم بتقسيم المبحث إلى خمسة مطالب كما يلي:

- الأثر على النقد الأجنبي.
- الأثر على التقدم التكنولوجي.
- الأثر على العمالة و المدخيل.
- الأثر على الاقتصاد العالمي.
- الأثر على التجارة وميزان المدفوعات.

المطلب الأول: الأثر على النقد الأجنبي

حسب وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك في تواجد الشركات الأجنبية للدول المضيفة يؤدي إلى زيادة التدفق الأجنبي الخارج مقارنة بتدفقات الداخلة، ويرجع ذلك إلى المجموعة لأسباب أهمها: (كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من راس المال إلى الدولة الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة للعاملين الأجانب).فضلا على ذلك ما قد تمارسه من تصرفات التي من شأنها المغالات في تحديد أسعار التحويل ومستلزمات الإنتاج والمستوردة.

أما من وجهة نظر المدرسة الحديثة، فإن الشركات الأجنبية حسب رأيهم تعمل على الزيادة في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي فهذه الشركات تمتلك موارد مالية ضخمة وقدرة كبيرة على الحصول على الأموال في أسواق النقد الأجنبي، تمكنها من سد الفجوة الموجودة بين الدول النامية للنقد الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية وبين المدخدرات أو الأموال المتاحة محليا، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية المقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

ومن خلال وجهة النظر السابقتين، تجدر بنا الإشارة إلى أن مساهمة الشركات الأجنبية في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي بالدول النامية المضيفة يتوقف على ما يلي[1]:

1- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة متعددة الجنسيات في بداية الاستثمار.
2- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك الحلية.
3- مدى تاثير الشركات الأجنبية على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام الفعال.
4- حجم الأرباح التي يتم رسملتها (استثمارها) مقارنة بتلك التي يتم تحويلها إلى الخارج.

[1] - محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 121.

5- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.

6- مدى كبر أو صغر المشروع الاستثماري وطبيعته، فمثل إن كان المشروع الاستثماري مملوك ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة.

وتبرز أهمية شكل الاستثمار في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي، قد تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة، بالاضافة إلى أنها تخصص مبلغا ضخما من أجل الاستثمار في مجال البحث والتطوير داخل لدول المضبفة، وتدفع مبلغا كبيرا في شكل ضرائب.

كذلك فإن الاستثمار المبدئي يتم تمويله بواسطة أموال الشركة، وإذا كان المشروع يتميز بكثافة رأس المال فإنه يساعد على زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة، خاصة تلك المبالغ الطلوبة للاستثمار المبدئي.

إن المنافع الناجمة عن النقد الأجنبي المتعلق بنشاط تلك الشركات الأجنبية بالدول المضيفة، ديون مرتبطا بالقيمة المضافة محليا، وهذه الأخيرة تتعلق بإنتاج الشركة الأجنبية.

وفي الأخير، ومن أجل تقييم أو قياس أثر الاستثمار الأجنبي على النقد الأجنبي في دولة ما، يمكننا اعتماد الأساليب والنسب التالية[1]:

1- استخدام أسلوب تحليل الاتجاه"Trend Analysis" لكل من التدفقات الداخلة التدفقات الخارجة.

2- المقارنة الإجمالية لحجم التدفقات الداخلة (حجم الاستثمار المبدئي، القروض التي حصلت عليها الشركات الأجنبية من بنوك أجنبية أو وطنية داخل الدولة الأم) بإجمالي حجم التدفقات الخارجة (حجم الأموال الخارجة في شكل أرباح، أجزاء من رأس المال).

[1] - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، مصر، 2003، ص 434-444.

المطلب الثاني : الأثر على التقدم التكنولوجي:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية أهم قناة لنقل التكنولوجيا للبلدان النامية والتكنولوجية بغض النظر عن درجة التقدم فيها هي بمثابة جزء أو ركن أساسي من أركان حضارة إنسان في مجتمع معين، تلك الحضارة هي بمثابة مجموعة من النظم والمفاهيم التي يحتاج إليها كلا امرء للعيش بها داخل المجتمع حتى يواجه متطلبات الحاضر والمستقبل والتكنولوجيا باعتبارها فن وعلم يحتوي من حيث المنشأ على شقين، الشق الأول فطري أو وراثي، أما الشق الثاني فهو مكتسب عن طريق التعلم والتقليد أو البحث.

تجدر الإشارة إلى هنا عدد من القضايا الرئيسية التي تمثل محور الاهتمام الدول النامية وكذلك الباحثين والكتاب في هذا الخصوص، وبين هذه القضايا ما يلي:

1- ماهي الشروط التي يفرضها المستثمر الأجنبي لنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة النامية
2- قضية الملائمة: ونتناول مدى مناسبة مستوى التكنولوجية التي تم نقلها إلى الدول المضيفة مع خصائص ودرجة التقدم وأهداف هذه الدول.
3- ماهي التكلفة التي تدفعها الدول النامية مقابل حصولها على التكنولوجيا
4- ما هي الأثار المترتبة على درجة تقدم التكنولوجيا الوطنية في الدول النامية جراء استيراد التكنولوجيا الأجنبية

القضية الأولى: وهي الشروط التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، فيجدر بالذكر أن مدى استفادة الدول النامية من التكنولوجيا، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- ما مدى ما يشترطه المستثمر الأجنبي من توفر لمستوى معين من خدمات أو مشاريع خاصة بالبنية التحتية قبل نقل التكنولوجيا.
2- فرض حضر القيود المعينة من قبل المستثمر الأجنبي على إعادة تصدير التكنولوجيا المنقولة.
3- هل يشترط المستثمر الأجنبي التعامل مع التكنولوجيا بمستوى أقل أو أكثر مما عليه الحال في الدولة الأم.

القضية الثانية: الخاصة بتكلفة التكنولجيا المحولة عن طريق الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية، نجد أنه يخطأ من يتصور إمكانية الحصول أو استخدام اختراع التكلفة، أي أن الدول المضيفة لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا بدون تكلفة أو حتى بتكلفة في بعض الأحيان.

فهي ليست منفعة عامة يمكن لأي فرد أو شركة استخدامها دون مقابل وإذا كان من المتفق عليه أن أي اختراع جديد لا ينطوي فقط على الكثير من المخاطر، بل أيضا يتطلب إمكانيات مادية وبشرية، فضلا عن أنه يعتبر مصدرا للأرباح فإن المشتري في هذه الحالة يجب أن يدفع مقابلا مجازيا يتناسب وجدوى هذا الاختراع، أو أنه يتحمل تكلفة تتناسب وطبيعة التكنولوجيا المختارة.

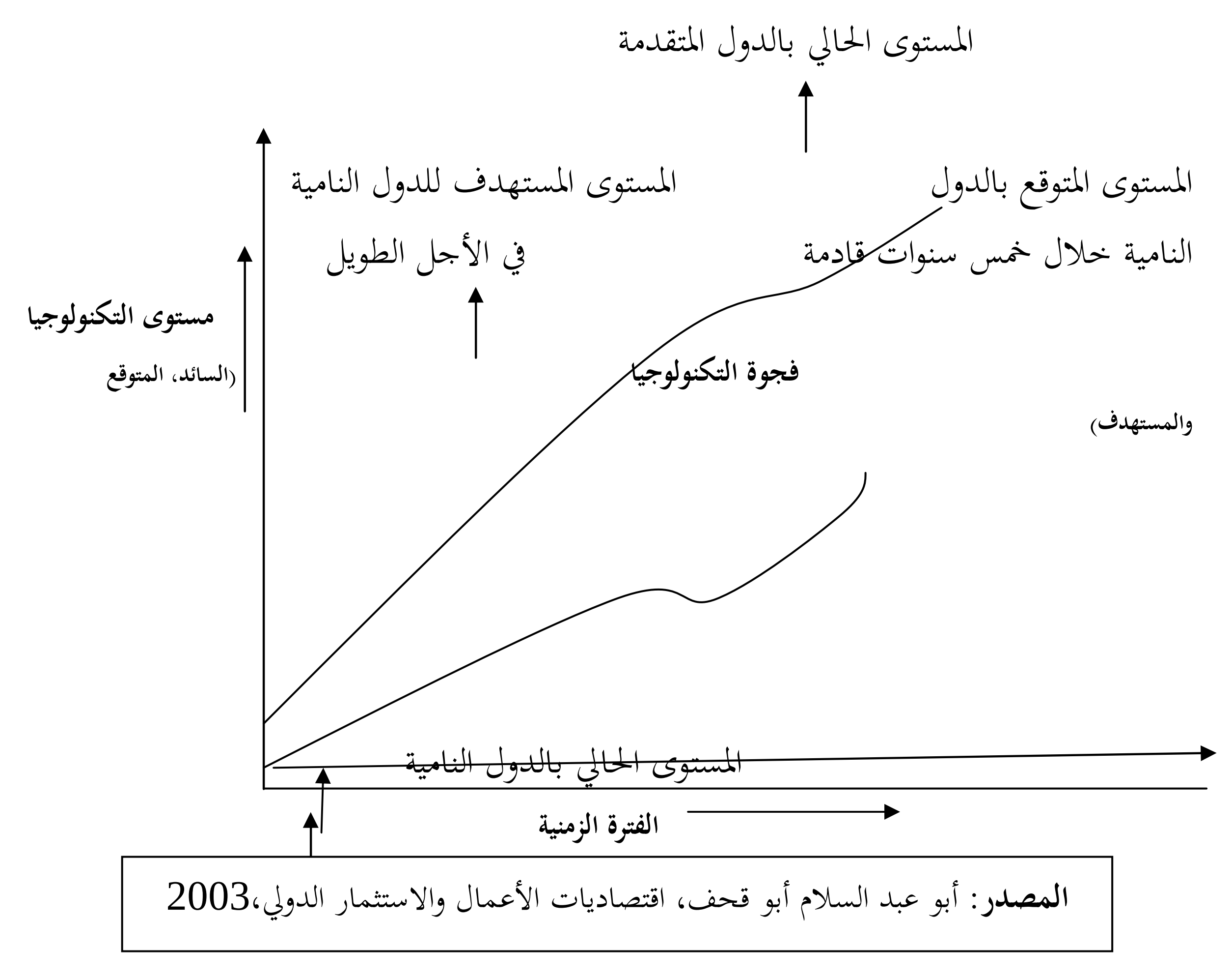
وتجدر الإشارة إلى ان قضية تقدير أو قياس تكلفة التكنولوجيا المحولة، تثير الكثير من القضايا أو تواجهها العديد من المشاكل، يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:[1]

1- عدم وجود سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية من شراء نوع تكنولوجيا معين وذلك في ضوء العرض والطلب.

2- ارتفاع التكلفة الحدية الخاصة بالتنمية، وابتكار لأحد الأنواع، البدائل الأخرى للتكنولوجيا المستخدمة في نشاط إنتاجي معين، وبصفة خاصة تلك الأنواع المتميزة أو المتفردة، وهذا بكل صعوبة بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص.

3- من أجل تطبيق جديد للتكنولوجيا، يجب تهيئة البيئة المناسبة لإنجاح هذه العملية، وتنطوي هذه البيئة على المهارات والخبرات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا، التسهيلات الإنتاجية والخدمات المرافقة الأخرى بمستوى معين، ومن أجل توضيح الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية تأخذ الشكل الاتي:

شكل 1-3: الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية



المصدر: أبو عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي،2003

وأخيرا من دوافع إسهامات براساد Brassad قد يكون من المفيد تلخيص أنواع التكاليف المرتبطة بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية المضيفة كالآتي:

- التكاليف الناشئة عن تهيئة وإعداد المناخ أو البيئة العمل الملائمة للتكنولوجية المنقولة (التنمية وتدريب القوة العاملة).
- تكاليف الناشئة عن المقاومة التغيير وعدم قبول التكنولوجية الأجنبية.
- التكاليف الناشئة عن توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة[1]

ا لقضية الثالثة: قضية الملائمة

[1] - عبد السلام أبو قحف، سابق ذكره، مصر، 2003، ص 452.

يلاحظ أن لعدم تلائم التكنولوجيا المنقولة وخصائص الدولة المضيفة دورا في رفع تكلفة الحصول على تلك التكنولوجيا والإستفادة منها جراء ضرورة تهيئة بيئة العمل، بتنمية وتدريب القوة العاملة وتوفير المشاريع البنية الأساسية، والمغالاة في فرض الشروط والقيود الخاصة على استخدام التكنولوجيا من جانب المستثمر الأجنبي، هذا من ناحية ارتباط قضية الملائمة بتكلفة وشروط تفرضها استثمارات أجنبية.

ومن ناحية أخرى فإن فاعلية التكنولوجية المنقولة و الإستفادة منها تتوقف عن عدد آخر من العوامل أهمها درجة تلائم النسبي للمستوى ونوع التكنولوجية المنقولة لخصائص الدولة النامية، أو العوامل الملائمة فيها لنوع تلك التكنولوجيا. ويضاف إلى ذلك مدى اتفاق هذه التكنولوجيا مع أهداف الدولة المضيفة الخاصة بالتطوير والتحديث الفني الخاص بالنشاط المتصل بها، والأهداف المتصلة بالعمالة، كالحد من البطالة واستغلال القوة العاملة والمتوفرة فيها.

والناظر في خصائص الاستثمارات الأجنبية المستقطبة داخل الدولة المضيفة وخاصة الاستثمارات المباشرة، يلاحظ اعتمادها على نتائج البحوث والتطوير الموقامة في الدول المصدرة لهذا الاستثمار والتي تستند بدورها على متطلبات اقتصادية والبيئة لهذه الدولة، فأغلبها يعمل على تكثيف استخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية بدل من تكثيف العمالة، في حين تقضي الظروف الاقتصادية في الدولة المضيفة استخدام الصناعات التي تمتد على تكثيف عنصر العمل في العديد على العمليات الإنتاجية بما يتناسب مع الاحتياجات الفعالة لهذه الدولة من تقليل المستويات البطالة والحد منها.

القضية الرابعة: وترتبط بمدى تأثير التكنولوجيا المستوردة على تطوير التكنولوجيا الوطنية وتقدمها، فيما يخص الدور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق هذه التنمية التكنولوجية أثبتت بعض الدراسات الميدانية جعل نماذج من الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول النامية يكمل في قيامه بإجراء أنشطة البحوث وتنمية الخاصة بالفروع الأجنبية في الدول المنشأة الأم كما حصل في نيجيريا كما أثبتت تلك الدراسات قيام استثمارات أجنبية بتنفيذ برامج تدريبية للعمالة الوطنية ساهمت في تنمية مهاراتهم وقدرتهم الإدارية منها والعملية في المجال الذي يتصل به ذلك الاستثمار.

غير أن هذه الإجراءات على الرغم من ما حققته من عوئد على الدول النامية ورفع كفاءة العمالة فيها وجلب آلات حديثة وتدريب العمال المحليين عليها، بقيت مهمة الاستثمارات الأجنبية في بناء التقنية المحلية في هذه الدولة المحدودة والضعيفة. إذ ليس هناك ما يدل على مساهمة هذا

الاستثمار في بناء القدرات المحلية، وذلك لن التقنية ليست سلعا ومعدات وإنما هي بحث علمي واستمر في كافة المجالات الاقتصادية[1].

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي على الشغل و المداخيل

1- الآثار الاستثمار الأجنبي على الشغل

لقد سبقت الإشارة على أن الدول النامية تسعى جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، ولبلوغ هذا الهدف فقد فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل.

وجدير بالذكر أنه قد وضعت عدد اعتبارات وافتراضات نتناول كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي على العمالة منها:

1- إن وجود الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى خلق علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدول المضيفة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء الخدمات والمساعدات اللازمة للشركات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة، وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها والتي ينشأ عنها خلق الفرص الجديدة للعمل.

2- إن دفع المستثمر الأجنبي لضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ومع بقاء عوامل أخرى ثابتة فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تكمل الدولة من توسع في إنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة وبالتالي خلق فرصة جديدة للعمال.

3- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجية متقدة سواء كانت أساسية أو مساعدة، أو قد يؤدي وجودها نتيجة للسبب المذكور سلفا إلى عدم ثبات العمالة الموسمية.

4- نتيجة للارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي قدمتها الشركات الأجنبية فإنه من المحتمل جدا أن تهرب العمالة مشروعات أجنبية.

ولقياس أو تقييم الأثر المترتب على الاستثمارات الأجنبية ووجود الشركات الأجنبية على العمالة والمكاسب الأخرى المرتبطة بها يمكن اقتراح حساب النسب والمعادلات والمؤشرات الآتية:

1. حساب إجمال تكلفة وإجمالي عدد الوظائف الجديدة للمواطنين.
2. حساب معدل دوران العمالة أو مدى استقرار العمالة في المشروعات الجديدة.

[1] - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذمره الأردن، 2005، ص 60-119.

3. حساب نسبة عدد العاملين المهرة من المواطنين إلى إجمالي عدد العاملين في الوظائف الجديدة.

4. حساب نسبة عدد العاملين من المواطنين من الوطنيين إلى عدد العاملين الأجانب، ومعدل نمو كل منهما في العدد أو العوائد.

2- : أثر الاستثمار الأجنبي على المداخيل

يترتب على هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لممارستها لنشاطها الإنتاجي، الزيادة في الأجور، كما يؤدي ذلك أيضا إلى خلق دخول لبعض الفئا ت الأخرى مقابل استخدامها لبعض الخدمات أو إستئجار أراشي أو مباني أو نحو ذلك غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الفروع تلك الشركات الأجنبية العاملة في الدول النامية كثيرا ما يترتب على وجودها خلق الإختلال في هيكل الأجور في الدول النامية، ذلك أن الفروع تتنافس مع مشروعات محلية في سبيل الحصول على العمالة المحلية الماهرة، وتكون هذه المنافسة دائما في صالح الشركات الأجنبية، حيث أن قدرتها على دفع مرتبات وأجور أعلى من المشروعات المحليةأكبر. وعلى الرغم من أن الأجور التي تدفعها الشركات الأجنبية تكون أعلى من الأجور التي تدفعها الشركات المحلية فإن تلك الأجور تكون عادة أقل بكثير من الأجور التي تدفعها لعمالها الوطنيين، وهو الأمر الذي يرجع إلى ضعف نقابات العمال في الدول النامية مما يترتب عليها انخفاض معدلات الزيادة في الأجور عن نظيرتها في الأرباح والأسعار. وبالاضافة إلى قلة الأعداد التي توظفها هذه المشروعات نظرا لتحيزها لأساليب الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية، فإن الشركات الأجنبية تجذب الخبرات والكفاءات إلى خارج الدول النامية إذا ما رأت استخدامها بعائد أفضل من فروع أخرى لهذه الشركات. فكثيرا ما تنتج الشركات الأجنبية في إغراء الكفاءات المحلية النادرة للعمل معها وذلك عن طريق الأجور المرتفعة والمزايا العليا مما يترتب عليه حرمان المشروعات المحلية منها، وهذا ما يعرف بعملية استنزاف العقول البشرية التي تعاني منها الدول النامية.

فضلا عن أن الشركات الدولية لا تعطي الدول المضيفة الحق في إطلاع أو حصول المعرفة التكنولوجية أو الخبرات التنظيمية التي تمتلكها حتى تضمن المحافظة على مركزها الاحتكاري المتفوق[1].

ورغم ذلك فقد تحصل بعض الفئات على دخول عالية خاصة الكفاءات ذوي المهارات العالية، وطبقة التجار الذين يتعاملون بيعا وشراء مع الشركات الأجنبية وهذه الزيادة قد تؤدي إلى

[1] - ابارهيم العيساوي، دى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمرات الأجنبية ومساهمتها في التنمية في مصر، مرجع سابق، ص ص 117-118.

الزيادة في الأجور والمرتبات وإختلال في توزيع الدخل وزيادة حدة التفاوت بين الأفراد ولكن بين الأقاليم والقطاعات المختلفة في الدولة الواحدة نظرا لأن هذه الاستثمارات تتركز عادة في المدن الكبرى، وما يترتب على ذلك من زيادة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وزيادة أو تضخم المدن بالسكان. بصورة اكبر ويجدر بالذكر أنه من الطبيعي أن تنتشر الأجور المرتفعة التي تدفعها تلك الشركات لعمالها في قطاعاتها أخرى تكون كثافة رأس المال بها منخفضة، وإنتاجية العمل متدنية، مما يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخيمية وانتشار البطالة ومن ثم سوء استغلال الموارد الاقتصادية فضلا عن المزيد من الاختلال في الدخل[1].

ويتضح مما سبق، أن مساهمات الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة ورفعها مستوى التوضيف في الدول النامية كانت محدودة إلى الغاية إن لم تكن هامشية، ويرجع ذلك أساسا إلى استخدامها لأساليب إنتاجية مكثفة لعنصر رأس المال بصورة كبيرة، هذا فضلا عن تباطؤ نمو تدفقات ث ج م إلى الدولة النامية ، واتجاهها نحو استثمارات مالية. في صورة شراء مشروعات قائمة وليست استثمارات جديدة، وتستثمر من ذلك بعض الدول النامية والتي نجحت في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي وتوجيهها إلى التصدير حيث جاءت زيادات كبيرة في معدل نحو حجم العمالات خاصة دول جنوب شرق آسيا.

وعموما لا يتوقع أن تزداد العمالات التي تستخدمها الاستثمارات الاجنبية المباشرة بصورة محسوسة في سنوات القادمة بحيث تغطي ولو جزئيا الزيادة الكبيرة في قوة العمل في العالم، والتي تنمو بمعدل فوق 2% سنويا. وتشير بعض التقديرات إلى أنه حتى يتسنى الاقتراب من العمالات الكاملة على مستوى العالم لا بد من خلق 600 مليون وظيفة على الاقل بحلول عام 2000غير أن ذلك الأمر لا يمنع الدول النامية من إتباع سياسات أكثر فاعلية تحفز هذه المشروعات على استخدام المزيد من قوة العمل المحلية بها. وذلك من خلال توجيه تلك الاستثمارات إلى أنشطة جديدة كما توجد أساسا نحو التصدير، مع استخدامها لأساليب إنتاجية مكلفة للعمل كلما أمكن ذلك بحيث تتوائم مع الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بالدول النامية.

المطلب الرابع : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد العالمي

للاستثمار الأجنبي المباشر أثرين على المستوى العالمي

أولا : الأثر على المستوى المبادلات

[1] - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، الدراسة الثانية، مرجع سابق، ص 278.

1- **الأثر على التجارة الدولية**: إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد أدت إلى تطور التجارة الدولية ومن خلال تتبع تطور الحركة الدولية لرأس المال من السبعينات إلى سنة 2002 نلاحظ ان الاستثمار الأجنبي المباشر كان في سنوات السبعينيات 39.5 مليار دولار ثم ارتفع إلى 1100 مليار دولار خلال سنة 2001 و 2002 ومن جهة أخرى رافق هذا الارتفاع المحسوس لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع بفي نسبة حجم التجارة في العالم في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمقدار 1.2 نقطة مئوية في العالم على طول الفترة 1975 إلى 1994فقط فهو معدل يزيد بثلاث أضعاف على العقد السابق وأسرع حتى من سنوات الستينات[1]

ويتضح من الجدولين 1 و 2 تطور الاستثمارات الأجنبية في العال

جدول رقم "1.1": تطور الحركة الدولية لرأس المال (بملايير الدولارات، معدل سنوي)

الفترات	1980-1976	1985-1981	1990-1986	1990	1992	1993
الاستثمارات المباشرة	39.5	43.0	162.8	184.5	173.5	173.5

المصدر: **Banque des règlements international**

جدول رقم "2.1": تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجمIDE في العالم	331	356	446	644	828	1100	780	651
نسبة الزيادة(%)	+28.8	+7.55	+30.33	+38.79	+28.41	+33.06	-20.03	-16.53

المصدر: **CNUCED World investment. Rapport.2002**

والسبب في ذلك هو أن الاستثمار الأجنبي يضع طاقات إنتاجية خارج موطنه الأصلي فهو يوسع خاصة في استثمارات البنية الأساسية في الاقتصاديات النامية، ويشغل طاقات كانت عاطلة، وتدخل عليها تكنولوجيا حديثة العهد، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير طرق إنتاج ومتابعة تحسينها وهذا ما يعرف بالميزة النسبية التي تميز منتجات الدول النامية وتصبح بالتالي تصدر المنتوجات المصنعة وهذا ما يؤدي إلى تغيرات بنية التجارة الدولية.

[1] - مجلة التمويل والتنمية -صندوق النقد الدولي- سبتمبر 1996، ص 47.

2- **الأثر على بنية المبادلات التجارية:**

لقد تغير التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر عبر السنوات، فبعد أن كان مركزا على قطاع المنتجات الأولية، أصبح الآن يتجه شيئا فشيئا نحو الصناعات التحويلية بمختلف فروعها، وهذا بسبب التغيرات الدولية وتطور مواقف الدول النامية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر نحوه، ومن خلال الجدول التالي يبين لما طرق توزيع القطاع الاستثمار الأجنبي في عدة بلدان.

جدول رقم 3.1 تطور المخزون من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدة دول:

قطاع الدولة	أولي		تحويلي		خدمي	
	71	78	71	78	71	78
الو م أ	31	24	44	44	25	32
بريطانيا	34	28	42	45	24	27
اليابان	–	–	87	83	13	17
ألمانيا	05	–	88	70	15	23

المصدر: Economie International Contemporaine

من خلال تحليلنا للجدول يتبين لنا الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ازدادت أهمية القطاعات التحويلية بالدرجة الأولى، م القطاع الخدمي بالدرجة الثانية وانعكس هذا التوجه على بنية التجارة الدولية، حيث تغيرت هذه الأخيرة بشكل محسوس مع رؤوس الأموال بين الدول، وانخفضت حصة المنتجات الأولية مع إجمالي الصادرات الدولية والتي كانت تمثل 64% من إجمالي الصادرات الدولية سنة 1992 لصالح المنتجات الصناعية الممثلة بـ 36% من إجمالي الصادرات الدولية سنة 1993 لتصل إلى 75% سنة 1992 ولتوضيح ذلك نورد الجدول التالي:

الجدول رقم4.1: بنية الصادرات العالمية بالنسبة الإجمالية (1913-1992).

	1913	1963	1973	1974	1980	1983	1987	1992
منتجات أولية	64	45	38	44	40	40	30	25
زراعة	50	29	21	18	15	15	14	12
معادن	–	06	06	06	05	04	04	03
طاقة	–	10	11	20	24	21	12	10
		55	62	56	56	60	70	75

المصدر (catt, Commerce International, Raport Annuel et Bureau(19936

بعد دراسة الجدول نلاحظ الأهمية المتزايدة لصادرات المنتجات المصنعة طوال الفترة 1992 من إجمالي الصادرات الدولية وذلك بسب إزدياد حركة رؤوس الأموال بين الدول وبالتالي زيادة الاستثمارات الأجنبية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

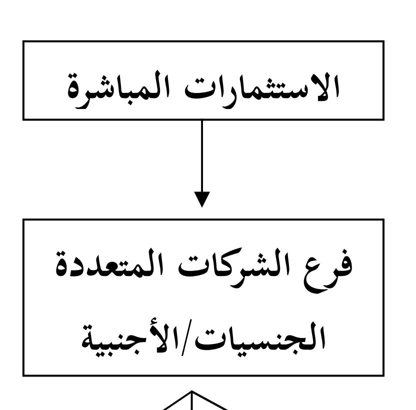
ثانيا: الأثر على مستوى التوازنات الدولية

تلعب الدول النامية دورا مؤثرا على مستوى الاقتصادي العالمي، وخاصة على البلدان الصناعية ومثال ذلك 1/5 من صادرات البلدان الصناعية وجه نحو البلدان النامية في أواخر الثمانينات وقد ارتفعت هذه الحصة إلى 1/4 في سنة 1996 وأثناء الفترة 1991-1993 كانت بلدان العالم الصناعي تعاني من الكساد،فإن أسواق الدول النامية استوعبت في هذه الفترة حوالي 3/4 من الزيادة في الصادرات العالمية مما أدى على تنشيط نمو الاقتصاديات الصناعية لكن هذه التغيرات الكبيرة في بنية الاقتصاد العالمي والتوجه نحو تحريره والاندماج الناجح نحو البلدان في هذا الاقتصاد سيؤدي إلى توسيع نطاق التباين الدولي[1]، حيث سجلت منطقة شرق آسيا نموا سريعا بلغ 08% في السنوات العشر الماضية، بينما قدر النمو السنوي في اقتصاديات افريقيا جنوب الصحراء بأقل من 02% خاصة أن الزيادة المتواصلة في السنوات الأخيرة في تجارة البلدان النامية مع البلدان الصناعية قد تزامنت مع أحوال أسواق العمل غير المواتية في البلدان الصناعية.

حيث أثرت هذه التجارة على توسيع فجوة التباين في الأجور بين العمال المهرة والأدنى مهرة في البلدان الصناعية، وبالتالي خروج طاقات إنتاجية من وطنها الأصلي، ومنه على البلدان الصناعية تخفيض التكاليف الاجتماعي لهذا التكامل من خلال إعادة توزيع الموارد على الصناعات التي تستفيد منها، ولتخليص المنافع المتبادلة والممكنة لتحقيق لكل من الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب يمكن وضع الشكل التالي:

الشكل رقم4.1 : تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية

[1] - مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي-مارس 1996، ص 35.



الحكومة، العمال، المحليات المستهلكين، المستثمرين
متحصلات من الضرائب، نتيجة من الصادرات. نتيجة تنمية وتطوير مشروعات البنية الأساسية.
تنمية المهارات المحلية والأجور المرتفعة.
انخفاض أسعار المنتجات وارتفاع

الحكومة، العمال، المحليات المستهلكين، المستثمرين
متحصلات من الضرائب، نتيجة من الصادرات. نتيجة تنمية وتطوير مشروعات البنية الأساسية.
تنمية المهارات المحلية والأجور المرتفعة.
انخفاض أسعار المنتجات وارتفاع

الحكومة، العمال، المحليات المستهلكين، المستثمرين
متحصلات من الضرائب، نتيجة من الصادرات. نتيجة تنمية وتطوير مشروعات البنية الأساسية.
تنمية المهارات المحلية والأجور المرتفعة.
انخفاض أسعار المنتجات وارتفاع

ارتفاع الإنتاجية، زيادة وتعدد المخترعات الحديثة، تنمية وتنشيط أنشطة البحوث والتنمية، الحصول على الأرباح

المستهلكون يتعلمون طرق وأنماط جديدة للاستهلاك واستخدام المنتجات تنمية وتطوير الاستخدامات الخاصة بالسلع

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 126

المطلب الخامس: آثار الاستثمار الأجنبي على التجارة وميزان المدفوعات

إن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم دراسة ما يلي:[1]

1- التدفقات الداخلة: وتتضمن العناصر التالية:

أ- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر في المشروع، كلما زادت النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع وزاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.

[1] - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، مصر 2003، ص 468-469.

ب- مقدار الوفرة في النقد الأجنبي الناجمة عن الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.

ج-مقدار النقد المتدفق إلى الداخل والذي يكون نتيجة لـ:

المساعدات المالية المقدمة من طرف الشركات الأم إلى مختلف فروعها في الدول المضيفة، عملية التصدير، منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.

د- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

2- التدفقات الخارجة: وتتمثل فيما يلي:

أ- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد خام، سواء مواد اولية أو مستلزمات الإنتاج.

ب- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين بالأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج.

ج- مقدار الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدئ مرحلة الإنتاج والتسويق.

د- الفروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية من خلال المعاملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة.

3- دراسة العوامل والمؤثرات التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات والتجارة:

تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- ✓ الدور الذي تلعبه الشركات الأجنبية في دعم مراكز البحوث والتنمية البشرية والفنية.
- ✓ نمط أو شكل الاستثمار الأجنبي المسموح به والذي يحدد مقدار التدفق من النقد الأجنبي كراسمال مبدئي للمشروع، بالإضافة إلى نوع المشروع الاستثماري في حد ذاته، فقد يكون ذو كثافة في رأس المال أو في العمالة.
- ✓ مقدار الأرباح التي أعيد أو يعاد استثمارها سنويا (تكلفة الفرصة البديلة).
- ✓ درجة التوجه بالمشروعات الاستثمارية، فقد تكون موجهة لغرض التصدير أو لتخفيض الواردات.
- ✓ الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات والواردات.
- ✓ فروق العملة، معدلات التضخم وأسعار الفائدة[1].

وأخيرا يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الأثار الأخرى سواء الناجمة عن ممارسات وشروط الدولة المضيفة أو تلك الخاصة بالطرف الأجنبي، فضلا عن ما قد ينجم من أثار نتيجة فتح أو الدخول إلى

[1] - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، مصر 2003، ص 470-471.

أسواق عالمية جديدة وتحسين المركز التنافسي للدولة المضيفة للأسواق الدولية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية المختلفة لخلق علاقات تكامل اقتصادية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بالدولة، وتنمية صناعات أخرى جديدة، وعند القيام بإجراء عملية التقييم يجب حساب نسب الحجم أو مقدار أنواع التدفقات الداخلة وأي نوع آخر من التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية إلى عدد من المؤشرات منها على سبيل المثال ما يلي: الدخل القومي، والنتاج القومي حجم الاستثمارات الواردة في خطة الدولة.

خلاصة الفصل:

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالأمر الهين، باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجي، وهو في نفس الوقت القناة الرئيسية للعلاقات الدولية الاقتصادية، نال ومازال ينال اهتمام الكثير من المفكرين ورجال الاقتصاد، نظرا للأهمية الكبيرة التي تعود على كلا الطرفين.

لقد اهتمت مختلف الدراسات بهذا النوع من الاستثمار وحاولت إيجاد مفهوم محدد له إلا أنها اختلفت في مجملها، سواء من حيث تسميته، تعريفه، أو حتى إبراز محدداته ما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد ظاهرة معقدة، حديثة في تطبيقها وانتشارها، قديمة في مفهومها وتسميتها، لكنها اتفقت على أنه لن يكون مباشرا ما لم يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر حقه في الإدارة والرقابة وفقا لنسب معينة من رأسالمال المساهم به في المشروع، متخذا إحدى الشكلين؛ إما مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بكل محتوياته ونتائجه، من سلبيات وإيجابيات وإما مشترك بين الطرفين على حد السواء.

زد على ذلك الاختلاف الكبير على تفسير لأسباب ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر بين التقليدي والحديث، كل مفكر منهم يعطي وجهة نظر خاصة به، منه ما هو بعيد ومنه ما هو قريب من الواقع، بغض النظر عن الدوافع الكامنة وراءه.

من جهة أخرى إن الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع إلى العديد من العوامل والمحددات التي تكون في مجملها توفير مناخ مناسب من طرف الدولة المضيفة بغية اجتذابه مع العلم أن هذا المناخ يختلف من دولة إلى أخرى، وفقا لسياستها ورغبتها بالمشروع، ومدى ملائمة البنية التحتية والاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي، كما أن لكل من الطرفين دوافع خاصة به، تجعله أكثر تعلقا بهذا الاستثمار على الرغم من تباين وجهات النظر حول مدى وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو إلا أنه من خلال تتبع تطوره عبر الزمن، أدركنا أنه مهما تعددت العيوب والعوائق إلا أن الدول المضيفة لا تستطيع التخلي عنه، بدليل توسعه والارتفاع معدله في فترة وجيزة خصوصا خلال التسعينات، وتراجع باقي مصادر التمويل الأخرى، كالقروض والمحافظ الاستثمارية.

والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يجلب منافع اقتصادية واجتماعية كبيرة لا تستطيع باقي المصادر الأخرى توفيرها، تشمل نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، وتنمية الصادرات.

ونخص بالذكر، أن التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر عرف تطورا ملحوظا، خصوصا مع تفشي ظاهرة العولمة والتحول الاقتصادي الذي عرفه العالم، من تطبيق لبرامج الخصخصة وانتهاج

سياسة اقتصاد السوق، والانفتاح على العالم مع انتشار عمليات الاندماج والتملك ومختلف التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

لقد نال الاستثمار الأجنبي المباشر على اهتمام كل دول العالم بدون استثناء، ولكن توزيعه عرف اختلالا كبيرا إذ تركز لدى الدول المتقدمة، بينما لم تنل الدول النامية سوى حصة قليلة لم تتعدى الثلث في أحسن أحوالها.

الــفــصل الثــانــي

علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي بالمتغيرات الاقتصادية
المبحث الثاني: قياس و تحليل مدى جاذبية الاستثمار الأجنبي
المبحث الثالث: تحليل العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي و النمو

مقدمة:

يعد الاستثمار أهم النشاطات الاقتصادية على الإطلاق، باعتباره احد أهم عوامل النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل التي من خلالها يتم حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. فالأموال بحد ذاتها لا يمكن أن تقضي على الفقر، أو تحد من البطالة، أو تؤمن السلع والخدمات لأفراد المجتمع، أو تخلق نموا اقتصاديا حقيقيا وإنما استثمار الأموال بشكل فعال، وفي المجالات المناسبة من شأنه أن يحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف حلها على النمو الاقتصادي المرتبط هو الآخر وبشكل أساسي بنمو حجم التكوين الرأسمالي وبنوعية الاستثمارات.

وتجرى في كثير من بلدان العالم اليوم عمليات إصلاح اقتصادي استجابة للتطورات الحاصلة على الساحة الدولية. وما تدعو إليه من تعزيز القطاع الخاص، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، وفتح الباب على مصرعيه لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتماد آليات السوق تمهيدا لدمج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي. وكذا استجابة للضغطات المحلية الناجمة عن الاختلالات والتشوهات الناجمة في اقتصاد الدول، لا سيما النامية منها، التي رافقت عملية التوسع الكبير في نطاق الاستثمارات العامة، مقابل تضييق نطاق القطاع الخاص وحصر دوره في مجالات محدودة مما أكد عدم قدرة الاستثمارات العامة على مواجهة تلك التحديات الخارجية، وعلى مواجهة متطلبات عملية التنمية بمفردها. الأمر الذي أكد أيضا على أهمية دور الاستثمارات الخاصة المحلية منها أولا، والخارجية ثانيا.

وتقوم الجزائر شأنها شأن بقية الدول بإجراء عملية إصلاح اقتصادي تتصف بالتدرج والحذر وسياسة الخطوة خطوة، تتجه من خلالها نحو تحرير الاقتصاد الوطني، والمزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وتعزيز دور القطاع الخاص، وإفساح المجال أمامه بشكل واسع. وكذلك تسعى إلى خلق مناخ استثماري ملائم يعمل على جذب الاستثمار المحلي المقيم المغترب، وكذلك جذب وتشجيع المستثمر الخارجي، وإعادة الثقة. وذلك باعتبار أن عملية الاستثمار هي عملية تنموية وليس مجرد توظيف لرؤوس الأموال بهدف الحصول على الأرباح، وبما أنها كذلك فهي تحتاج لمناخ استثماري ملائم. لا يعني فقط مجرد حزمة من الإعفاءات والحوافز وإنما المناخ الاستثماري الذي يجذب الاستثمارات والمستثمرين هو ذلك المناخ الذي لا يعتمد على قانون محدد بعينه، وإنما يعتمد بصورة أساسية على جملة من الشروط والمقومات الاقتصادية التي تحقق أرضية يمكن أن ينمو فيها مشروعا تنمويا، فقد آن الأوان، وأصبح من المجدي أن تبدأ الدولة في التفكير في إمكانية تسويق مناخها الاستثماري بطريقة مختلفة عن السابق، فحتى الآن ما زالت تفكر بعقلية أن عليها أن تقدم بعض التعديلات والقوانين،وأن لعلى المستثمر يأتي إليها، في الفترة الحالية لا تكفي التعديلات بالقوانين لتحفيز

واستجلاب الاستثمار، وإنما يجب على الدولة أن تتمتع بعقلية إدارية جديدة تستطيع الترويج لمجالات الاستثمار فيها، وذلك من خلال دراسات جدوى أولية تقوم بها بنفسها، بحيث تثبت للمستثمرين الكامنين جدوى توظيف أموالهم فيها، وفي الكثير من الدول (وحتى المتقدمة)، تقوم الجهات الحكومية، بالترويج للاستثمار في داخلها أو لتسويق منتجاتها، ولم يعد دورها كما كان في السابق مقتصرا على الاقتراض الخارجي.

الفصل الثاني

علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخول، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (أخذ بعين الاعتبار معدل نمو السكان)، وبما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة ويتم التعبير عن النمو بالتغيير في الناتج المحلي الإجمالي[1]، ويجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات[2].

من هنا لكي ينمو الاقتصاد لا بد من إيجاد وخلق الظروف اللازمة للنمو، والتي تعتمد على العديد من المقومات المختلفة والتي من ضمنها توافر كميات معينة من عناصر الإنتاج بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك ضرورة اختيار أفضل طريقة لاستخدام تلك الموارد، بما يحقق كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

وتعتمد كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية على عنصر التكنولوجية' من هنا يعتبر التغير ا(لتكنولوجي عنصر لضمان كفاءة استخدام تلك الموارد، ويعتمد التغير التكنولوجي على التالي:

- مدى توافر مهارات إدارية في الدولة.
- مدى جودة التعليم.
- الانفاق على البحوث والتطوير.
- الحوافز المقدمة للتوصل إلى الاختراعات.

ويقوم الاستثمار الأجنبي المباشر على دور هام في تحقيق كفاءة استخدام عناصر الانتاج ، باعتباره حزمة من التكنولوجيا الحديثة.

لقد استقر الفكر الاقتصادي في مجال تناوله لظاهرة النمو الاقتصادي على ضرورة توافر مجموعة من السياسات، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما[3]:

1- سياسات جانب العرض:

وتتمثل في تلك السياسات التي تهدف إلى تحفيز جانب العرض من خلال التالي:

- خفض معدلات الضرائب لتحفيز الأفراد على العمل وزيادة الإنتاج.

[1] - أنظر في ذلك إلى:
- IMF(2000), "Promoting Growth in sub-Saharan Africa: learning What Works", **Economic Issues,** D. C. USA , P3.
- Eltis, W.A. (1996), "Economic Growth: Analysis and policy", Hutchinson University, Library , London , p.v
2- Unknown (With not date), http//:bized-ac-uk/virtual/economy/policy/autcoums/gdb/,p.1.

[3]- http//:bized-ac-uk/virtual/economy/policy/autcoums/gdb.Growth 3- htm "Economic Growth: Analysis and policy", p. 1.

- تشجيع التعليم والتدريب لرفع مستوى المهارة وزيادة وتشجيع الإنفاق على البحوث والتطوير، وبما يساعد على إيجاد طرق أأكثر كفاءة في الإنتاج.

ويقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتحفيز العرض وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP) Toutal Factor Produvtivity، وباعتبارها إحدى محددات النمو الاقتصادي[1].

2- سياسات جلب الطلب:

وتنصرف تلك السياسات التي تهدف إلى زياد الطلب الكلي الفعال باستخدام العديد من الوسائل، يأتي في مقدمتها:

- خفض معدلات الضرائب على الدخول لزيادة الدخل المتاح للتصرف فيه، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل والطلب الكلي الفعال.
- خفض معدلات الفائدة لتشجيع الاقتراض والإنفاق الكلي.

وتؤدي زيادة الطلب الكلي الفعال باستخدام الأدوات السابقة على اتساع حجم السوق في الدولة، وبالشكل الذي يحفز على تدفق المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة، للاستفادة من اتساع حجم السوق المحلي كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

على الجانب الآخر، ركز الاقتصاديون عند تناولهم لظاهرة النمو الاقتصادي، باعتبارها تعبير عن زيادة متوسط نصيب الفرد من النتاج أو الاستهلاك، وذلك وفقا لرأي كل من Brennery و Caicross عام 1962. على أن استمرار النمو يتطلب ضرورة إحداث نمو واحد أو أكثر من عنصر الإنتاج[2]، أو الزيادة في معدل النتاج المحلي الإجمالي[3] كتعبير للنمو الاقتصادي وهو مفهوم المتبع في هذه الدراسة.

وتوفر النظرية الاقتصادية ثلاثة محددات ضرورية لازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وهي[4]:

---

[1] - IMF, (1999), "determinant of Growth in transition Countries", Finance and development, Vol.36, No2, June, pp. 5.

[2] - أنظر في ذلك:

- Caircross, A. K. (1966), "Factors in Economic Devlopment", Unuin Univresity, Simson, LTD, London, p.19.
- Brennery, S. (1962), Theories of economic and Growth ", Gorge Allen & Unwin LTD, London, p. 150.

[3] - باهر محمد علم ومنال محمد متولي (1997)، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر قسم الاقتصاد حول تحديات النمو زالتنمية في مصر والبلاد العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4-6 مايو، ص 40.

[4] - جيفري ساكس (1997)، نحو معدلات أعلى رللنمو الاقتصادي في مصر، ترجمة سمير كريم، مراجعة محمود محي الدين، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، المحاضرة المميزة، رقم 3، ص 10.

المحدد الأول: ويتمثل في ضرورة تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج في الدولة بما في ذلك رأسا لمال المادي ورأس المال البشري.

المحـدد الثـاني: ويتعلـق بضـرورة فإحـداث كفـاءة فبتخصـيص المـوارد فيمـا بـين القطاعـات الاقتصادية.

المحدد الثالث: ويتمثل في إجراء تحسينات مستمرة في التكنولوجيا.

في إطار تلك المحددات فإن الدول الأكثر فقرا، والتي تسعى إلى تحقيق معدل نمو مرتقع، يمكنها أن تحقـق ذلـك بمعدل أسـرع مقارنـة بمثيلاتها في الـدول المتقدمـة، إذ تعـاني الـدول الناميـة مـن انخفـاض نسبة رأس المـال / العمـل، بالشـكل الـذي يـؤدي إلى ارتفـاع العائـد مـن الاسـتثمارات الجديـدة لخضـوع الإنتاج لظاهرة تزايد الغلة،وبما يؤدي إلى إحداث زيادة سريعة في تراكم رأس المال، كما يمكن لتلك الدول أن تتقيد من التكنولوجيا الحديثة التي تقمها الدول المتقدمة دون الحاجة إلى إعادة اختراعها ، وذلك بعدة طرق أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتعلق ما سبق بالمحددين الأول والثالث، حيث يظهر فيها بوضوح الدور الذي يظهر به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي.

وأما ما يتعلق بالمحدد الثاني، فإن

تحقيقـه يتطلـب تـوافر مؤسسـات اقتصـادية تسـاعد علـى تـراكم رأس المـال والتخصـص الكفـء للمـوارد والعمل على سرعة انتشار التكنولوجيا، ويتم ذلك من خلال التالي:[1]

أ- العمل على زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وبما يمكن من:

- كفاءة تخصيص الموارد وفق لمبدأ الميزة النسبية.

- الاستفادة من التعليم عن طريق التعلم أو ما يسمى Know How من خلال الاستفادة من كـل مـا هـو جديـد في مجـال الإدارة والتكنولوجيـا المصـاحبين للاسـتثمار الأجنبي المباشـر. وبالتـالي فـإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقوم بدور هام في إعادة تخصيص الموارد.

ب- استخدام السياسات اللازمة لتشجيع الادخار المحلي بأدواتها المختلفة وبما يؤدي إلى تدني فجـوة (الادخـار-الاسـتثمار) في الـدول الناميـة ويـتم مـا سـبق مـن خـلال عـدة أسـاليب مثـل مكافحـة التهرب الضريبي، وضغط الإنفاق العام، كما ستخدم بعض الدول بما يسمى الادخار الإجباري[2].

ج- تشـجيع المنافسـة الداخليـة: مـن خـلال إتبـاع العديـد مـن الوسـائل مثـل عـدم تـدخل الحكومـة في تحديـد أسـعار منتجـات القطـاع الخـاص، تحريـر إجـراءات التجـارة وخارجيـة، وبالشـكل الـذي يفـرز

[1] - المرجع السابق مباشرة، ص ص 11-12.
[2] - مثل تايوان وكوريا وموريشيوس.

منتجات محلية جديدة تصمد أمام مثيلاتها الأجنبية، وبما ينعكس في زيادة صادرات الدول النامية وبالتالي المساهمة في تحقيق نمو مرتفع. كما يمكن أن يأتي ذلك من خلال تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية والذي يؤدي إلى خلق منافسة مع الشركات المحلية وبما يفيد الدولة المضيفة.

د- التركيز على إستراتيجية التصنيع القائمة على تشجيع الصادرات Export Promotion، دون الاعتماد على إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات.

وقد أوضحت الدراسات الحديثة (كما سيأتي توضيحه) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور هام في تحفيز النمو وبشكل أسرع وأكبر في الإستراتيجية الأولى مقارنة بالثانية.

المبحث الأول: علاقة الاستثمار بالمتغيرات الاقتصادية

يتوقف الحجم الكلي للاستثمار على الإمكانات الكلية المتاحة للاستثمار، سواء أكانت محلية أو خارجية كما يتوقف على قدرة الاقتصاد على استيعاب هذا الحجم من الاستثمار وإمكانية امتصاص نتائجه حتى لا يتم هدر الجهود والإمكانيات التنموية دون مبرر.

وتتوقف القدرة الاستيعابية للاقتصاد على جملة من العوامل منها (معدل العائد، التكنولوجيا، مدى وفرة القوة العاملة المؤهلة، الموارد الطبيعية المتاحة...الخ)[1].

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن حجم سوق التصريف يلعب دورا هاما في تحديد القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، إذ يختلف مستوى الاستثمار من فترة إلى أخرى تبعا لاختلاف قدرة السوق على امتصاص ما ينتجه من السلع والخدمات أي تبعا لحجم المبيعات التي يحققها هذا الاستثمار.

ومما لا شك فيه أن زيادة حجم الاستثمار وتوفير الشروط المناسبة لعملها يؤديان إلى زيادة الإنتاج والدخل والتشغيل، ويدفعان عملية التنمية نحو الأمام إلا أن زيادة حجم الاستثمارات على المقدار الذي يستطيع الاقتصاد الوطني استيعابه وامتصاصه سوف يؤثر على ميزان المدفوعات وتنشأ عنه صعوبات كثيرة، لذلك يجب الربط بين جم الاستثمار، وإمكانية البلد على التصدير والاستيراد.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار بالدخل والإنتاج

1)- علاقة الاستثمار بالدخل

يتوقف الإنفاق الاستثماري على الميل للاستثمار الذي يقتضي أن تكون الكف الميل للاستثمار الذي يقتضي أن تكون الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعرا لفائدة، ويمكن أن يتم ذلك بإحدى الطريقتين:

- إما تخفيض سعر الفائدة وهذا ما تفعله الحكومة عندما تريد أن ترفع من مستوى الإنفاق الاستثماري، إلا أن أثر التغيرات الحاصلة في سعر الفائدة تكون محدودة لحد ما، لأن سعر الفائدة لا يشكل إلا نسبا بسيطة من تكاليف الإنتاج، لهذا فإن آثاره على الاستثمار تبقى محدودة بخاصة على الاستثمارات الكبيرة.

- وإما أن ترفع مستوى الإنفاق الاستثماري نتيجة حدوث تغيرات في منحى الكفاية الحدية لرأس المال بسبب العوامل الكثيرة التي تؤثر عليه، وأهمها (التوقعات، الاختراعات، ومستوى الدخل القومي)، حيث أن الطلب على الاستثمار دالة لمستوى الدخل، وهذه الدالة طردية بمعنى أنه كلما زاد مستوى الدخل، كلما زاد الطلب الكلي على الاستثمار والعكس صحيح.

كما أن الطلب على الاستثمار دالة على مستوى سعر الفائدة، وهذه الدالة عكسية، بمعنى أنه كلما انخفض سعر الفائدة ازداد الطلب على الاستثمار والعكس صحيح.

[1] - يونس محمود، 1986- محاضرات في التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية بيروت، ص 107.

ومع زيادة مستوى الدخل القومي فإن الطلب على الاستثمار (الإنفاق الاستثماري) سوف يزداد حتى لو بقي سعر الفائدة ثابتا بدون تغير.

ما أن زيادات الدخل المتتالية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار لو ظل سعر الفائدة ثابتا بدون تغيير.

كما أن زيادة الدخل المتتالية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار لو ظل سعر الفائدة ثابتا عند مستوى معين، أو حتى لو ارتفع سعر الفائدة إلى مستوى آخر.

ويرى الاقتصاديون، فيما يتعلق بمستوى الدخل أنه من غير المنطقي القول بعدم وجود علاقة مباشرة بين مستوى الدخل القومي ومستوى الإنفاق الاستثماري. فعند مستوى دخل كلي مرتفع تكون الأرباح كثيرة، على اعتبار أن الأرباح تشكل دائما النسبة الأكبر من الدخل القومي. أي أنها ترتفع بكمية اكبر من الكمية التي ترتفع بها دخول عناصر الإنتاج الأخرى. ولما كانت الأرباح الحالية تشكل الأساس الذي تبنى عليه الأرباح المتوقعة، إذا فإن الأرباح العالية التي تترافق مع ارتفاع مستوى الدخل القومي تؤدي إلى خلق جو من التفاؤل، فيما يتعلق بمستوى الحصيلة المتوقعة للاستثمار، وهذا يعني ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال، وزيادة مستوى الإنفاق الاستثماري. كما أن ارتفاع الأرباح المترافق مع ارتفاع مستوى الدخل القومي لا بد أن يؤدي إلى التوسع إلى الإنفاق الاستثماري نتيجة ارتفاع القدرة على التمويل، الداخلي على الأقل لجزء من الإنفاق على الاستثمار.

كما أن مستوى الإنفاق الاستثماري يعد دالة ا تابع لمستوى الناتج القومي في جزء كبير منه، مع وجود حد معين من الاستثمار المستقل عن الناتج القومي فإننا نحتاج إلى زيادة التكوين لرأس مالي للمشاريع الاستثمارية، بخاصة الصناعية منها. أي زيادة رصيدها من الآلات والمعدات الصناعية.

ولتحليل أثر التغير على مستوى الدخل على الاستثمار، نحتاج إلى دراسة نظرية المعجل حيث أنه إذا أردنا زيادة الدخل القومي بوحدة واحدة نحتاج إلى استثمارات بقدر معين، وهذا ما يطلق عليه اسم المعجل، وتبعا لنظرية المعجل فإن الذي يؤثر في نظرية الاستثمار ليس مستوى الدخل وإنما التغير في الدخل على اعتبار أن الدخل (الناتج) القومي يتحدد في فترة ما بمستوى الطلب الفعلي في هذه الفترة، أي بالطلب المتحقق على الاستهلاك وعلى الاستثمار وبالمقابل ينزع الدخل بين الإنفاق الاستهلاكي وبين الإنفاق الاستثماري، وأي زيادة في الدخل ستقود إلى زيادة في كل منها حسب الميل إلى الاستهلاك وإلى الاستثمار.

وتتلخص آلية عمل الضارب والمسارع (المعجل): بأن زيادة الاستثمار بمقدار معين يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار أكبر، والنسبة بين زيادة الدخل وزيادة الاستثمار يسمى بالمضاعف أو مكرر

الاستثمار، وهو النسبة بين زيادة الدخل والميل الحدي للادخار وتتلخص آلية عمله: في أن الزيادة الأولى في الدخل الناتج عن الاستثمار يخصص قسم منها للاستثمار، وقسم للاستهلاك، والإنفاق الاستهلاكي سوف يؤدي بدوره إلى زيادة ثانية في الدخل. يخصص منها جزء للاستثمار وجزء للاستهلاك، وهكذا[1].

فالاستثمار له أثر مباشر تنجم عنه آثار عديدة متتالية، ويحدد أثر الاستثمار الجديد على الدخل والعمالة كل من حجم الاستثمار والميل الحدي للاستثمار.

ويتعلق مفهوم الضارب الاستثماري بالاستثمار الأولى (الأساسي)، كمنعش للاستهلاك، وبالتالي الدخل. فإذا ما انتقلنا إلى بحث آثار الاستهلاك الجديد، أي الاستهلاك في الزيادة الناتجة عن زيادة الدخل بمقدار ما على الطلب لاستثمار جديد، نكون قد انتقلنا إلى مفهوم آخر هو مبدأ التسارع[2].

ومبدأ التسارع أو الطلب المتوفر يمكن تلخيصه بالآتي:

يزداد الدخل من خلال عمل الضارب نتيجة زيادة الاستثمار بكمية تعادل الزيادة في الاستثمار مكررة بمقدار الضارب، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب على البضائع الإنتاجية (زيادة الطلب الاستثماري) لكي تزداد الطاقة الإنتاجية وتستطيع تلبية حاجات المجتمع الاستهلاكية المتزايدة، أي أن البضائع الإنتاجية تزداد عندما يزداد الطلب النهائي في الاقتصاد، ويطلق على هذا التزايد في الطلب على الاستثمار (مبدأ الطلب المتفرع أو المشتق، أو التسارع)، والمسارعة هي النسبة بين الزيادة في الطلب على الاستثمار وزيادة الاستهلاك التي كانت السبب في خلق الحاجة لهذا الاستثمار.

وبشكل عام، فإنه في ظروف زيادة الدخل الناجمة عن زيادة حجم الاستثمار، واستنادا إلى مبدأ الضارب الاستثماري سوف يذهب جزء للادخار وبالتالي جزء للاستثمار، والجزء الأخير يشكل إنفاقا استهلاكيا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، كما أن مستوى الاستثمار سيرتفع في ظل هذه الظروف، وذلك لسيادة موجة من التوقعات المتفائلة لدى أصحاب المشروعات، الأمر الذي يحدث زيادات جديدة في الدخل غير التي تنشأ عن الاستثمار الأساسي وهكذا.

ومن ناحية أخرى، فإن ظروف انخفاض الدخل تؤدي إلى نقص في الاستثمار وذلك لأنه حينما يبدأ الدخل في التناقص فإن أصحاب المشروعات لن يجدوا أي حافز لديهم لزيادة طاقاتهم

[1] - العاقل محمد، مبادئ الاستثمار، مصدر سابق، ص 31-38.
[2] - المرجع نفسه ، ص 31-37.

الإنتاجية، بل إنهم قد لا يقومون بإحلال أصول رأسمالية جديدة محل تلك الأصول التي استهلكت في العمليات الإنتاجية، وأكثر من هذا فإن ظروف تناقص الدخل وتناقص حصيلة المبيعات تثير عادة توقعات متشائمة تجاه المبيعات المنتظرة مستقبلا، مما يؤدي إلى انخفاض استثمارات المشروع بشكل عام[1].

2) – علاقة الاستثمار بالإنتاج:

إن الهدف الأهم للإنفاق الاستثماري بخاصة الإنفاق على استثمارات التنمية، هو زيادة حجم التكوين الرأسمالي من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسسات الإنتاج المادي، والخدمي كما هو معلوم، وذلك انطلاقا من أهداف التنمية في زيادة الإنتاج لتلبية حاجات المواطنين من السلع والخدمات، كما أنه يكاد يكون الشرط الأساسي لاستغلال المواد الطبيعية والبشرية المتاحة للاقتصاد، وهذا ما دفع ببعض الاقتصاديين للاعتقاد بأنه لا يمكن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع على الوجه الأمثل، إلا عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية، أي عن طريق توظيف المواد المعطلة، أو استحداث موارد جديدة، مما يستدعي بطبيعة الحال استثمارات جديدة[2].

ويعبر عن العلاقة بين الاستثمار والإنتاج بنسبة الاستثمار أو تكوين رأس المال في الإنتاج، وتسمى معامل رأس المال الذي يظهر لنا كمية وحدات رأس المال اللازمة للحصول على وحدة الإنتاج، وتكون نسبة وسطية عندما تمثل العلاقة بين مجموع الاستثمارات التي تحدث في فترة زمنية معينة وبين الإنتاج في الفترة نفسها.

وتكون نسبة حدية عندما تمثل العلاقة بين الاستثمار والدخل عندما يزداد الدخل وحدة واحدة فقط[3]. وتبعا لذلك كلما ارتفعت نسبة الاستثمار أو التكوين الرأس مالي زادت إمكانات الاقتصاد على الإنتاج والنمو، وتزداد هذه الإمكانات في حال كانت نسبة الاستثمار ترتفع ونسبة رأس المال إلى الإنتاج تنخفض، ولا يقتصر الأمر على الاستثمارات الإنتاجية فقط بل الاستثمارات غير الإنتاجية التي تساهم أيضا في زيادة الإنتاج من خلال توفير الخدمات الضرورية له، وتوفر كل ما يساعد على تسهيل عملية الإنتاج ويخفض تكلفات الإنتاج، كما أن تأثير الاستثمارات لا يقتصر فقط على الإنتاج بل يتعداه ليؤثر على بنية الإنتاج وهيكله. فزيادة الاستثمارات وبخاصة الصناعية منها، تغير في هيكل الإنتاج السائد. وبذلك تساهم فبتصحيح أحد مظاهر لاختلال الهيكلي الرئيسية في الاقتصاد، وهو اختلال الهيكل الإنتاجي.

---

[1] - الحرير خالد، 1986- التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة ابن خلدون، دمشق، ص 239-240.
[2] - شايا آساد، 1990- الكينيزية الحديثة، دار سينا للنشر، القاهرة، ص 27-28.
[3] - العاقل محمد، مبادئ الاستثمار، مرجع سابق، ص 38.

والتوسع في الإنتاج يؤثر على الاستثمار أيضا، فمع كل عملية توسع في الإنتاج ما يخلق طلبا إضافيا على مستلزمات الإنتاج وهذه تشكل إنتاج مشاريع إنتاجية أخرى مما يخلق حافزا لزيادة إنتاجها، وتكون طاقات إنتاجها إضافية عن طريق التوسع في مستوى الاستثمار السابق، أو القيام باستثمار جديد، كما أن التوسع في الإنتاج سواء كان من خلال زيادة الإنتاجية أم زيادة التكوين الرأس مالي يؤدي إلى خلق دخول جديدة للعمال من خلال فرص العمل التي يتيحها ودخول لرجال الأعمال لزيادة فرص الربح، وهذه الزيادة في الدخل تؤثر على مستوى الاستثمار، بمعنى أنها تؤدي إلى زيادة الاستثمارات المنتجة لمقابلة الزيادة الحاصلة في الطلب، إضافة إلى أن الاستثمارات الإنتاجية لا سيما الصناعية منها يترتب عنها زيادة المقدرة على خلق الاستثمار، والارتقاء بمستواه للاعتماد على الموارد المحلية وتساهم في خلق فرص استثمار أخرى في مجالات أخرى نتيجة لارتباط والتشابك بين الصناعة والقطاعات الأخرى، وبين الصناعات المختلفة.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار بالتشغيل والعمالة

تمثل مشكلة البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات صفة عالمية في كافة المجتمعات النامية منها والمتقدمة، لذلك فإن السياسيين والاقتصاديين دائما يحاولون في أغلب دول العالم البحث عن حلول عملية للسيطرة على هذه الظاهرة نظرا للخطر الذي تشكله على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ولقد اعتمدت الدول إلى مشكل البطالة على سياسة التوسيع في الاستثمارات العامة التي تقوم بها الإدارات الحكومية، أو القطاع العام الاقتصادي، نظرا لدور الاستثمار في خلق فرص عمل جديدة واستيعاب العمالة الفائضة، حيث نفذت الحكومات برامج استثمارية ضخمة، (مشروعات كبيرة تعتمد على الكثافة في العمل)، التي أصبح معها الإنفاق الاستثماري العام عاملا حاسما في السياسة الاقتصادية للدولة التي تعمل على تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي. إذ تعد سياسة الإنفاق العام أسرع في تحقيق أهدافها من السياسة الضريبية أو السياسة النقدية[1].

ولقد ساهم الإنفاق العام في زيادة فرص العمل والتوظيف بخاصة في القطاع العام الذي استوعب نسبة أكبر من العمالة، حيث أدت زيادة حجم الإنفاق العام الحكومي على تحسين الخدمات العامة، وتنفيذ البرامج الاستثمارية إلى نمو حركة العمالة في القطاع العام وإن كان ضروريا في مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي يترتب عليه نتائج سيئة في بعض الأحيان، إذ يحمل الدولة أعباء إضافية تثقل كاهلها، مما يؤدي في ظهور عجز في الموازنة العامة للدولة، ويقود ذلك إلى ضغوط تضخمية، وبطالة مقنعة في مختلف قطاعات الدولة وإداراتها، مما يدفع مؤخرا إلى ظهور اتجاه جديد يدعو إلى تقليص دور الدولة والحد من تدخلها في الحياة الاقتصادية، وضرورة إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص.

وترجع مشكلة البطالة في الدول النامية بشكل أساسي إلى ضعف وقصور الطاقات الإنتاجية التي يمكن أن تستوعب العمالة الفائضة، أي انخفاض التكوين الرأس مالي وبالتالي انخفاض القدرة على رفع معدلات نمو الإنتاج والناتج القومي، لذلك يكون من أولى مهمات السياسة الاقتصادية في هذه البلدان العمل على رفع معدلات الاستثمار وبالأخص في القطاع الصناعي كونه يتمتع بقدرة أكبر على الانفتاح على النمو واستحداث فرص عمل جديدة.

فالعلاقة الكائنة بين حجم الإنتاج وحجم التغيرات في التشغيل تفترض زيادة حجم التشغيل مع زيادة حجم الإنتاج مادامت هناك كميات من رأس المال تنفق في تكوين طاقات إنتاجية جديدة،

---

[1] - مندور أحمد، ورمضان أحمد، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، مرجع سابق، ص 276.

وعندما يتوقف الإنتاج الرأس مالي عن تكوين طاقات إنتاجية تزول علاقة الارتباط القائمة بين حجم التشغيل وحجم الإنتاج[1].

ولكن هذه الحالة تصدق فقط في حالة ثبات نسبة دمج كل من عنصري الإنتاج (العمل، رأس المال)، وتزداد مشكلة البطالة في البلدان التي تتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع، وتعاني في الأصل من فائض في العملية الموجودة فيها، مما يترتب عليها إيجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب الذين دخلوا سوق العمل مجددا. وأولئك العاطلين عن العمل، وإيجاد عدد متزايد من فرص العمل وفي ذلك صعوبة كبيرة وتحد يجب مواجهته، ببذل جهود مكثفة وجادة لتطوير الاستثمار ورفع معدلات نموه، لأن تأمين فرص عمل لاستيعاب أكبر عدد من العاطلين عن العمل يحتاج إلى استثمارات كبيرة بخاصة طويلة الأجل التي تحتاج عدد كبير من العمال، ولا شك أن الاستثمارات الكبيرة أقدر على خلق فرص العمل مقارنة بالاستثمارات الصغيرة والمتوسطة المماثلة، حتى ولو اعتمدت على تكنولوجيا متطورة، فهي تحتاج إلى كوادر عمالية متنوعة المؤهلات والقدرات.

ومهما يكن، فإن سياسة الاستثمار يجب أن ترتبط بسياسة واضحة للتشغيل، تعتمد على دراسة كاملة لتطور القوى العاملة، والتطور السكاني لمواجهة العمالة الفائضة والتخفيض ما أمكن من معدل البطالة، وتأخذ هذه المسألة بعدا أعمق وأوسع في البلدان النامية التي تعاني من مشاكل جدية وصعبة في إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من قوة العمل، التي تكون غالبا في مستوى تأهيلي وتعليمي منخفض، مما يتطلب صياغة سياسة استثمارية تتلاءم مع واقع هذه البلدان، من خلال قيام الحكومة بالاستثمارات التي تتطلب عدد أكبر من العمال وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع ذات كفاءة عمالية من أن يكون ذلك على حساب مستوى الأجور، وانخفاض الدخل الفردي.

وتعد مسالة اختيار التكنولوجية المناسبة أمرا هاما وأساسيا في تحديد القدرة على خلق فرص العمل، أي قدرة الاستثمارات على استيعاب فائض العمالة، إذ أن قدرة المشاريع تتضاءل مع الرغبة في تحقيق الكفاية الإنتاجية عن طريق تكثيف رأس المال المستثمر خاصة وأن التقدم التكنولوجي والتقنيات العالية تقترن بالاستثمارات المكثفة لرأس المال، ويظهر ذلك بشكل واضح في قطاع الصناعة الذي يسعى دائما لمواكبة التقدم التكنولوجي، وتطبيق التقنيات الحديثة في الإنتاج مما يقلل من قدرته على زيادة فرص العمل، فالعلاقة بين استيعاب العمالة وتطور الاستثمارات المكثفة لرأس

[1] - زكي رمزي، 1992- عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، ص 267-269-273.

المال غير مرنة، أي مع تطور الاستثمارات كثيفة رأس المال يزداد رأس المال اللازم لخلق فرص عمل جديدة، وهو ما يعبر عنه بتكلفة فرصة العمل التي ترتفع مع استخدام التكنولوجيا الأكثر تطورا[1].

وتلعب عملية التوازن بين كلفة رأس المال وكلفة اليد العاملة دورا مهما في اختيار نوعية التكنولوجية للمشروعات الاستثمارية، الأمر الذي يستدعي الدراسة والدقة في اختيار تكنولوجيا ملائمة لواقع البلد انطلاقا من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، ودون التخلي عن الأهداف المراد تحقيقها من عملية الاستثمار.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار بالتجارة الخارجية

توجد علاقة وثيقة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إذ أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالمقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج، وهذا ما يكسب قطاع التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات، وتصدير الفائض عن الاستخدام المحلي، كما يمكن أن يكون له دور كبير في خلق طلب فعال على سلع التصدير، مما يؤدي إلى توسيع القطاعات المنتجة لهذه السلع وتنفيذ إستراتيجية جديدة وعمالة وإنتاج وخدمات، مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ولا تقتصر أهمية التجارة الخارجية على الاستفادة من المزايا في مجال الإنتاج، أو في مجال العلوم والمعارف وحسب، وإنما لتلبية الحاجات التي يفرضها التنوع والتزايد الكبير من الحاجات والسلع والخدمات، ومستلزمات الإنتاج التي لا تتوفر في الإنتاج الوطني، وإدخال المنجزات العلمية والتكنولوجية، إضافة إلى تأمين مصادر لتمويل عمليات الإنتاج والاستثمار، وكذلك توفير أسواق خارجية لاستيعاب المنتجات المحلية المتطورة التي تستخدم لإنتاجها تقنيات جديدة متطورة، تعتمد في أغلبها على الإنتاج الكبير.

ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في البلدان النامية في ظل ضعف جهازها الإنتاجي وفي ظل ضعف قدرتها على تأمين متطلبات مجتمعاتها من السلع والخدمات، سواء الاستثمارية أو الإنتاجية نتيجة لاختلال هياكلها الاقتصادية وضعف العلاقات المتشابكة بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، غالبا ما يكون فيها قطاع متطور منتج لسلعة متطورة أو محدودة من المواد الأولية، تحقق

---

[1] - النابلسي سعيد، 1997- قانون الاستثمار رقم (10) وأثره على العمالة .الندوة السورية- الألمانية الأولى حول سياسات الاستثمار في سورية، جامعة دمشق، ص 121.

فائضا يمكن تصديره لمواجهة النقص الحاصل في المجالات الاقتصادية الأخرى التي تعاني من الضعف والتخلف، الأمر الذي جعلها تعتمد على الأسواق الخارجية بدرجة كبيرة، وزاد من ارتباطها وتبعيتها لهذه الأسواق بدل من أن تكون شريكا فعالا فيها، مما زاد من أهمية التجارة الخارجية في اقتصادياتها.

وتأتي علاقة الاستثمار بالتجارة الخارجية من العلاقة الكائنة بين الإنتاج والتجارة أو النشاط الاقتصادي التي تعبر عن علاقة تأثير متبادل، ويأتي تأثير الإنتاج في التجارة أولا لأن بنية الإنتاج المادي وهيكله الاقتصاد تنعكس على هيكل التجارة الخارجية، سواء على الصادرات أو على الواردات ويختلف هذا التأثير بين الاستيراد والتصدير ونوع السلعة المنتجة، فإذا زاد حجم الإنتاج من منتج معين عن الاستهلاك المحلي توفر فائض للتصدير، وإذا قل عن الحاجات انتفت إمكانية التصدير، ونشأت حاجة الاستيراد لتعويض النقص، كما أن بنية الإنتاج وتنوعه تؤثران في هيكل الصادرات فيما إذا كانت سلعا صناعية، أو زراعية، أو مواد خام، وتكون الفائدة من الصادرات أكبر من تزايد القيمة المضافة في السلع المصدرة، ونجد ذلك في السلع الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية المحلية، وبذلك يكون من مصلحة الدول النامية تغيير بنيتها الإنتاجية والتوجه نحو إقامة صناعة متطورة تهدف بالدرجة الأولى إلى تصنيع المواد الخام المتوفرة لديها.

كما تحدد بنية الإنتاج طبيعة السلع المستوردة، سواء أكانت سلعا رأس مالية أم استهلاكية، أي أنها تلعب دورا في تشكيل الواردات أيضا وبهذا تكون التجارة الخارجية مرآة تعكس طبيعة الاقتصاد الإنتاجية وقدرته على الإنتاج، إما إيجابيا من خلال الصادرات أو إما سلبيا من خلال الواردات.

ويأتي تأثير التجارة الخارجية على الاستثمار من خلال تأثيرها على الإنتاج، حيث يتأثر الإنتاج الوطني من خلال فتح أسواق لتصدير الفائض السلعي، الذي يعطي إمكانية التوسع في الإنتاج وتطويره، والاستفادة قدر الإمكان من وفورات الحجم الكبير للإنتاج التي تزيد القدرة التنافسية للمنتج في السوق الخارجية كما يتأثر الإنتاج بالاستيراد عن طريق استيراد مستلزمات الإنتاج غير المتوفرة محليا خاصة ما يتعلق منها بالسلع الرأسمالية من معدات وآلات وتكنولوجيا الإنتاج بالنسبة للدول النامية التي لا تستطيع إنتاج هذه السلعة.

وفي تناولنا للعلاقة بين الاستثمار والتجارة الخارجية من جانب الإجراءات والسياسات المتخذة سواء على الصعيد للاستثمار الأجنبي، أم على صعيد التجارة الخارجية، نجد أن هناك سياسات استثمارية تتخذها بعض الدول لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيعه، من خلال إعفاء مزايا وإعفاءات لهذه الاستثمارات وهذا بالطبع يترك أثرا واضحا على التجارة الخارجية من خلال تشجيع انتقال

السلع الرأسمالية ورؤوس الأموال من بلد لآخر، كما أن بعض إجراءات الاستثمار المتخذة في هذا المجال تؤدي إلى تقييد التجارة بوضعها شروط معينة للاستثمار الأجنبي ضمن حدودها.

وهذه الشروط والإجراءات مما لا شك فيه لها أثرها على التجارة الخارجية لأنها تؤدي في بعض الأحيان إلى تقييد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الاقتصادات المختلفة، وهذا ما دفع الدول الرأسمالية وهي المصدر الأكبر للسلع ورؤوس الأموال لطرح مسألة سياسات وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة على طاولة المفاوضات في جولة المفاوضات الأخيرة، حيث توصلت إلى اتفاق بشأنها سمي (اتفاق إجراءات الاستثمار). وكان موضوع إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة من المواضيع الهامة التي تناولتها المفاوضات والتي كانت محل خلاف بين الدول المتقدمة التي تريد إلغاؤها وإزالة كافة القيود والعراقيل أمام حركة القيود والعراقيل للاستثمارات الأجنبية، وبين الدول النامية التي اعتبرت الموضوع ينتقص من سيادتها الوطنية ويضر بمصالحها الاقتصادية، والهدف من إثارة هذا الموضوع من قبل الدول وبخاصة الولايات المتحدة واليابان المحرك الأساسي للموضوع، هو إلغاء الإجراءات التي من شأنها الحد من حرية التجارة أو التي تؤدي إلى قيود بتعارض مع مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، وبنتيجة المفاوضات تم لتوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، تأسس على مبدأين من مبادئ الجات وهما المعاملة الوطنية والشفافية.

وقد أعطت الاتفاقية فترة انتقالية لمدة عامين بدءا من 1995/01/01 للبلدان المتقدمة لإلغاء جميع إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والتي تتعرض مع مبادئ الجات.

المطلب الرابع: علاقة الدول النامية بالاستثمار الأجنبي

أولا : مواقف الدول النامية من رأس المال الأجنبي:

أولا: التغيرات الدولية

عرفت العشرية الماضية ارتفاع نسبة حجم التجارة في العالم إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، حيث تم تسجيل معدل يزيد بثلاث مرات على العشرية السابقة، وهذا يوضح ازدياد سرعة التكامل العالمي، ويعزز اتجاه الاستثمار الأجنبي نحو العولمة، وسنتناول هنا أهم التغيرات التي ظهرت في الاقتصاد الدولي، وانعكاسه على مواقف الدول النامية.

1- التقسيم التقليدي للعمل والتخصص الدولي:

إن دراسة تاريخ تطور الرأس مالية تكشف بأن الشركات التجارية كانت تستعمل كأدوات تمهيدية لغرض سيطرة الدول الأوروبية الاستعمارية على باقي الدول الأخرى في آسيا، وإفريقيا وأمريكا.

وكانت المهمة الأساسية لهذه الشركات هي جلب المعادن النفيسة والمواد الأولية، وبعد أن تمت السيطرة الاستعمارية على هذه البلدان قامت الشركات الأوروبية بتطبيق تقسيم دولي للعمل، حيث تتخصص البلدان المتخلفة في إنتاج المواد الأولية بينما تتخصص الدول الأوروبية في إنتاج المنتجات المصنعة، وبالتالي أصبحت الدول المتخلفة مكمل للبنية الاقتصادية الأوروبية، وجعل البلدان النامية أسواقا لمنتجاتها[1]

2- تغير العلاقات الدولية:

تمكنت دول العالم الثالث من الحصول على استقلالها بعد الحرب العالمية تدريجيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى انتقلت موازين القوى من أوروبا الغربية إلى أمريكا والاتحاد السوفييتي، الأمر الذي أدى إلى تقليص الهيمنة الروبية.

على الرغم مما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي من نزاع فيما يعرف بالحرب الباردة، إلا انه وبسبب النظرة التوسعية للرأسمالية فقد ركزت على إجهاض محاولة البلدان النامية فبتحقيق التنمية المنشودة وذلك من خلال التحكم في آليات السوق العالمية،واستغلال الفوائض الاقتصادية عبر حرية الاستثمارات الأجنبية عبر التبادل غير المتكافئ وحرمان الدول النامية من اختيار أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية[2].

3- ظهور نظام دولي جديد:

ازدادت العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، والمتمثلة في تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والأفكار...الخ.

فقد ارتفعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رؤوس الأموال وكذلك تنوع مجالات الاستثمارات التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، خصوصا بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي من الساحة الدولية وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة التي تعمل على دعم لنظام الرأسمالي في العالم الثالث عن طريق مجموعة من آليات اقتصادية كان ينادي بها الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل: فتح الأسواق، حرية حركة رؤوس الأموال، تحرير التجارة الخارجية...الخ.

[1] - مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الولي، سبتمبر 1996، وخلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية.ص 47.
[2] - مجلة المستقبل العربي، ماي 1993، ص 48.

وأصبحت الوسيلة الأكثر استعمالا في تحقيق انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتحقيق مبادئ الرأسمالية هي الشركات متعددة الجنسيات.

4- تطور الشركات متعددة الجنسيات:

ظهرت هذه الشركات في منتصف القرن 18، وكان نشاطها منحصرا في عدد من الدول المستعمرة والدولة الأم إما في الوقت الراهن فإنها تنشط في كل أنحاء المعمورة سواء تعلق الأمر بالحصول على لوازم الإنتاج أو التسويق بحثا عن أربحها، الأمر الذي يجعلها تحاول الضغط على الدول النامية لفتح أسواقها وحدودها من أجل استثمار واستثمار الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة.

5- تطور الأسواق المالية الدولية:

لقد حدث نموا سريعا وتغيرا مؤسساتيا كبيرا في الأسواق المالية المتواجدة في البلدان الصناعية الكبرى، وذلك في السبعينيات والثمانينات حيث تكاملت الأسواق الوطنية بشكل كبير، وقد أدت التغيرات الهيكلية إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية بتخفيض تكاليف الوساطة، وزيادة القدرة على التغطية الآجلة لمخاطر المالية المتعلقة يسعر الفائدة، وتقلب الأسعار والعملات، وانعكست هذه التغيرات بشكل واسع على التخصص الدولي للمدخرات، وتقلبات الأسواق وخلق الاحتياطي الدولي ورقابة الأسواق المالية، وزيادة إمكانيات المؤسسات المحلية من الوصول الى مصادر التمويل الدولي، وقد اتبع التحرير المالي مسارين رئيسيين ها:

1- تخفيض قيود الأسعار والكميات على أنواع معينة من النشاط.

2- تخفيض القيود على الحق في إقامة مؤسسات وعلى أنشطة مالية مع بعض قطاعات الاقتصاد.

ففي سنة 1983 غير هيكل البورصات وألغيت العملات الثابتة على مشترياتها وحررت عمليات التبادل عن طريق تطبيق نظم ونظريات جديدة وفي ماس 1986 سمح لغير الأعضاء بتكوين شركات عضوة جديدة وامتلاك 100% من شركات القائمة، وبالتالي المساهم في أشغال الوساطة المالية مباشرة، وفي أكتوبر 1986، أصبح كل أعضاء البورصة يستطيعون التعامل مع المستثمرين مباشرة.

ولقد أدت هذه السياسة إلى ازدهار المؤسسات المالية في البلدان النامية، ولكن ليس بشكل مماثل، رغم المنافسة الشديدة بين المستثمرين للدخول في هذه الأسواق الجديدة وحصولهم على أرباح كبيرة في إطار التكامل المالي العالمي، ففي حالة العشرية الأخيرة سجل ارتفاع القيمة الإجمالية للأوراق المالية المدرجة في جميع الأسواق المالية في العالم من 4.7 مليون إلى 15.2 مليون دولار، وارتفعت

حصة رأس المال المتداول في الأسواق الجديدة من أقل 4% إلى 15 % وازدادت التعاملات في هذه الأسواق حيث تم تسجيل ارتفاع قيمة الأسهم العالمية من أقل من 3% عام 1985 إلى 17 % عام 1995[1].

ويتمثل دور هذه الأسواق في الحياة الاقتصادية في توفير رؤوس الأموال وتعزيز آفاق النمو، كما تعمل على زياد التكامل المالي الدولي.

6- تطور التكتلات الاقتصادية:

أصبح الاقتصاد الدولي المعاصر يتميز بما يسمى بالتكتلات الاقتصادية، ولذلك نجد تكتل أوروبا الموحدة والذي يضم 12 دولة حيث يبلغ حجم كثافته السكانية أكثر من 320 مليون نسمة وناتج قومي أكثر من 6 تريليون دولار، وسيصبح أكثر قوة في العالم، كما أننا نجد تكتلا آخر في جنوب شرق آسيا، ويضم 06 دول (أندونيسيا، الفليبين، ماليزيا، تايلند، سنغافورة، بوناي)، بالإضافة إلى ذلك نجد تكتل شمال أمريكا ويضم والولايات المتحدة الأمريكية وكندا[2].

ويبرز أيضا تكتل النمو الآسيوية الاقتصادي وظهور اليابان كعملاق اقتصادي وسياسي إضافة إلى بروز الدولة الألمانية الموحدة داخل الاتحاد الأوروبي والتي تتمتع بقدرات تكنولوجية هائلة.

إن هذه المعطيات تجعل الدول النامية مجبرة على الاندماج أكثر والتفاعل مع الأحداث حتى لا تبقى على هامش الحياة، وبالتالي يجب على هذه الدول أن تأخذ بأسباب القوة الاقتصادية والسياسية حتى تتمكن من مسايرة القوى المؤثرة في هذا النظام وتتمكن من تأمين نفسها من مخاطر النظام الاقتصادي. وقد تطورت بذلك مواقف الدول النامية من خلال هذه الأحداث وخاصة فما يتعلق بموقفها من الاستثمار الأجنبي.

ثانيا: تطور موقف الدول النامية

لقد لعب الاستثمار الأجنبي في الماضي دورا كبيرا في تسهيل عملية استعمار الدول النامية وبعد حصولها على الاستقلال تعادي ترفض الاستثمار الأجنبي وذلك من أجل تكريس حريتها، وتفاديا لرجوع الاستثمار إليها من جديد.

---

[1] - التمويل والتنمية- صندوق النقد الدولي- مارس 1989، ص 3/مارس 1996، ص 36.

[2] - المستقبل العربي، سبتمبر 1990، ص 5.

ولقد بذلت الدول النامية مجهودات جبارة وتضحيات مناهضة من أجل استرجاع استقلالها وسيادتها الوطنية، ووضع حد لنهب المواد الأولية واستغلال الأيدي العاملة بأجور زهيدة وقامت هذه الدول بتشكيل حكومات وطنية تضطلع بمهمة القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي ولتحقيق ذلك عملت هذه الدول في الستينات والسبعينات على وضع قيود الرقابة على الاستثمار الأجنبي، وقد ساعدها في ذلك إمكانيات حصولها على الديون الخارجية.

هذه الأخيرة التي تفاقمت بشكل كبير وأدت إلى مديونية أوقفت تدفق القروض إلى البلدان النامية بالإضافة إلى وجود اختلالات هيكلية، الأمر الذي جعل التنمية في هذه البلدان غير ممكنة، وأمام هذه المتغيرات اضطرت الدولة النامية خلال الثمانينات إلى تقليص وتقليل القيود على الاستثمار الأجنبي.

وتغيير سياساتها لجذب هذا الاستثمار وقد أدركت هذه الحكومات أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يحقق فوائد كثيرة في عصر يتميز بالمنافسة الدولية، كما أن بعض هذه الفوائد لا يمكن الحصول عليها إلا بالاستثمار الأجنبي مثل التكنولوجيا وأساليب الإدارة الجيدة والوصول إلى أسواق التصدير وبصفة عامة الارتباط بالسوق العالمية بشكل أفضل، واليوم لم تحد البلدان النامية من الاستثمار الأجنبي بل على العكس هي تتنافس فيما بينها لجذبه تشجيعه.

ثانيا) ضرورة لجوء الدول النامية إلى رأس المال الأجنبي:

من أجل الخروج من دائرة التخلف وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتي ظلت متدهورة وغير مستقرة بسبب اختلالات داخلية وخارجية نستعرضها فيما يلي:

أولا: الاختلالات الداخلية

وهي ومتشعبة بالرغم من كون الاختلالات الاقتصادية تعتبر أهمها، إلا انها ليست الوحيدة لأن هناك العديد من الاختلالات الاجتماعية والثقافية والتي تؤثر سلبا على عملية النمو الاقتصادي مثل عادة الاكتناز، والتي تؤدي إلى تعطيل جزء كبير من الأموال للمجتمع، ويمكن إعطاء مظاهر مختلفة للتخلف على سبيل المثال لا الحصر أهمها:

أ- **اختلال البنية الاجتماعية:** حيث تميزت هذه البنية في الدول النامية بهيمنة القطاع الزراعي في أغلب هذه لبلدان أما البعض الآخر فتتميز اقتصادياته بسيطرة قطاع الخدمات ورغم هذا كله نجد أن أغلب الحاجات الأساسية لهذه الدول غير ملباة وفي كلتا الحالتين نجد أن قطاع الصناعة ضعيف جدا، وهذا الضعف يأخذ شكلين أساسيين:

1- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في مجمل النشاط الاجتماعي.

2- تركزه في فرع واحد أو اثنين على الأكثر.

ويمكن التأكد من ذلك من خلال تحليل بنية النتاج الصناعي حسب الفروع، حيث نجد أن أغلب الدول النامية يسود فيها فرع صناعي معين على القطاع الصناعي ككل غالبا ما يكون فرع النشاطات الاستخراجية، ففي الاقتصاديات العربية مجتمعة نجد أن قطاع الصناعة يساهم ككل بنسبة 48 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم النشاط الاستخراجي بنسبة 38%، أي أن الصناعات التحويلية تساهم بأقل من 10% في إجمالي النتاج المحلي.

ب- التخلف الشديد في مستوى القوى المنتجة وإنتاجية العمل الاجتماعي:

وتعود إلى عدة أسباب مثل: الأمية، أغلب اليد العاملة (في حدود 80%) منها تعمل في القطاع الزراعي، اتساع مجال الفقر، قلة المهارات الفنية المتمرسة والتطبيقية[1].

ج- تفشي البطالة:

الدائمة والموسمية المكشوفة منها والمقنعة بسبب عجز الاقتصاد الوطني عن استيعاب الإمكانيات المتوفرة من قوة العمل وهذا يعود أساسا إلى النمو الديموغرافي الكبير لسكان هذه البلدان.

د- استعمال الوسائل القديمة في العملية الإنتاجية:

وهذا ما يؤثر سلبا على النتاج القومي وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان، وكنتيجة حتمية لكل ما سبق فإن ضعف مستوى النتاج المحلي الإجمالي والدخل القومي وكذلك الحصة المتدنية للفرد الواحد من الدخل، بالإضافة إلى سوء توزيعه، وإعادة توزيعه بين الفئات والطبقات الاجتماعية، وهي أهم سمة تتميز بها الدولة المتخلفة، حيث يقل معدل حصة الأفراد الواحد من الدخل في مثل هذه الدولة عن مثيله في البلدان المتطورة بحوالي 11 مرة (وبالنسبة للبلدان الأقل تطورا فالفرق يصل إلى 26 مرة)، وهذا كله يؤدي إلى ضعف الادخار ومنه يؤدي إلى ضعف الاستثمار[2].

بالتالي فإذا أرادت الدول النامية التغلب على كافة المشاكل المذكورة فإن القيام باستثمارات ضخمة يتم توزيعها على جميع فروع الاقتصاد وقطاعاته يمثل الحل الوحيد، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفر رؤوس أموال تكون ضخمة لتناسب الاستثمارات التنموية، سواء كان ذلك بتبني إحدى الإستراتيجيتين، النمو المتوازن، أو النمو غير المتوازن.

---

[1] - ملاحظات حول خصائص التطور الاقتصادي لدول النامية، نشرت في مجلة سيرتا، قسنطينة، العدد 83/02، ص 97.

[2] - عبد الرحيم بوادقجي، التنمية الاقتصادية، دمشق، المطبعة الجديدة، 1977، ص 79.

ولما كان الادخار ضعيف في هذه البلدان فإن السبيل الوحيد للقيام بهذه الاستثمارات هو اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية بصورة عامة من اجل تخفيف عبئ التنمية على الأجيال الحالية، بحيث يحمل جزء منها للأجيال المستقبلية، والذي يتمثل في سداد الفوائد وأصل الديون المستحقة[1].

ثانيا: الاختلالات الخارجية

نتيجة للأوضاع التاريخية والمتمثلة خصوصا في الاستثمار الذي عاشته معظم الدول النامية ظهرت تقسيم دولي للعمل تتخصص بموجبه الدول النامية في إنتاج الخدمات والمواد الأولية لتلبية احتياجات الدول المتقدمة، وهذا خلق تبعية على صعيدين أساسيين هما:[2]

[1] - د. عمروو محي الدين، قضايا التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة العربية، 1975، ص 75.
[2] - مجلة سيرتا العربية، مرجع سابق، ص 101.

أ- كون هذه البلدان تتخصص في إنتاج المواد الخام والتي لا يتوقف إنتاجها على السوق المحلية بل يكاد يتوقف تماما على الطلب من جانب الدول الرأسمالية المتطورة.

ب- إن البلدان النامية لا تنتج سوى جزء بسيط من المنتجات الضرورية لإشباع حاجياتها وبذلك فهي تخضع خضوعا كاملا للواردات من الاحتكارات الأجنبية، وبالأسعار التي تقررها البلدان المتقدمة بسبب احتكارها لهذه المنتجات الضرورية للبلدان النامية (على عكس ذلك فإن الدول النامية التي لا تحتكر سوق الخدمات تبقى تحت ضغوط وسيطرة الدول الرأسمالية، فأسعار صادراتها تبقى في انخفاض مستمر، لأن هناك عدة دول نامية تسدد نفس المنتجات الخاصة وكل دولة تعمل على بيع أكبر قدر ممكن من الخدمات للحصول على أكبر عائد، حتى وإن أدى بها ذلك إلى تخفيض أسعارها إلى درجة دنيا، أما الدول الصناعية فهي باحتكارها لإنتاجها ترفع أسعاره إلى الحدود التي تراها مناسبة دون أن يؤثر ذلك على حجم مبيعاتها أي صادراتها، وينتج عن كل ذلك تدهور حدود التبادل بين الدول الصناعية والدول النامية).

ومن خلال دراسة هيكل التجارة للدول النامية نلاحظ وبوضوح أن[1]:

- هذه الصادرات متمثلة في سلعة أو سلعتين على الأكثر وتشكلان النسبة العظمى من الصادرات.
- هيكل واردات الدول النامية مشكل من السلع المصنعة والنصف مصنعة والمواد الغذائية وهذا يعكس بوضوح تخلف القطاع السلعي والتحويلي وقطاع الزراعة.
- التوزيع السيئ لجغرافيا التجارة الخارجية من خلال تركيز أغلب الصادرات والواردات مع الدول الرأسمالية المتطورة.

إن ارتفاع حصيلة قطاع التجارة الخارجية في الدخل القومي والهيكل المتخلف له قد اقترن بسمة أخرى هي أن مؤشر التجارة الخارجية (شروط التبادل) قد ظل مجحفا بالنسبة للدول النامية ونظرا لكون الدول النامية في حاجة متزايدة للواردات في مختلف السلع خاصة المتعلقة بالاحتياجات الاستثمارية (معدات، آلات) فإن غالبية البلدان تعاني من عجز متنامي فيميزان مدفوعاتها، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للبلدان النامية غير النفطية 13.2 مليار دولار عام 1972. واستمر في التصاعد إلى أن بلغ 44.2 مليار دولار عام 1979[2]، ولتمويل العجز في الميزان التجاري كان من الضروري اللجوء إلى انسياب الأموال في الخارج والذي يمثل إضافة إلى موارد النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار، كما انه يرفع من إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية.

[1] - عبد الرحيم بوادقجي، مرجع سابق، ص 102.
[2] - عمروو محي الدين، مرجع سابق، ص 49.

ثالثا: ضعف الفوائض بسبب العلاقات مع الخارج

إن البلدان النامية لا تستطيع أن تشرع في عملية حقيقية ما دامت طرق التبادل الدولي تمكن الدول المتقدمة من الاستيلاء على كل إمكانات التراكم المالي، هذه الأخيرة التي تعمل على إبقاء الدول النامية ملحقا خاما لها، حيث لازالت نسب التبادل تحمي أثر التفاوت الكبير بالنسبة للمواد المصنعة المستوردة والمواد المصنعة، فبالنسبة لصادرات البلدان النامية وخلال الفترة (1951-1969) كانت أسعار المواد قد انخفضت بنسبة 10.3% بما فيها الخامات الغذائية التي انخفضت إلى 4%

.

والخدمات الزراعية غير الغذائية التي انخفضت إلى – 17.9%[1] وبالتالي تضطر إلى تصدير كميات متزايدة من الخامات إلى الأسواق الرأسمالية العالمية بهدف شراء البضائع الضرورية لإجراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها، وبهذا الشكل انتهى الأمر إلى أسلوب التبادل غير المتكافئ ، بحيث تحصل البلدان النامية على كمية العمل الأكبر المجسدة في البضائع المصدرة.

ونتيجة لذلك فقد خسرت البلدان الإفريقية في الفترة (1960-1970) أكثر من 6 مليارات دولار بسبب الشرط غير المتساوية المفروضة عليها في التجارة والتبادل من قبل الاحتكارات الأجنبية بالرغم من ازدياد حجم الصادرات من هذه البلدان بنسبة 4 إلى 5% إلا أن ثمن الطن الواحد من الصادرات انخفض بنسبة 64% خلال نفس الفترة.

المبحث الثاني: قياس وتحليل مدى جاذبية الاستثمار الأجنبي

المطلب الأول: مؤشرات قياس مدى جاذبية البلد للاستثمار

[1] - Jegathesean, J.K., Op, Cit, pp13-15.

إن السياسات التي تقوي جاذبة البلدان للاستثمارات ترتكز أكثر فأكثر على المحيط الاقتصادي للمؤسسة وتسير العوامل غير المرتبطة المشاريع الاستثمارية أو بمعنى آخر مناخ الاستثمار المحيط بها ويأتي دور الدولة في محاولة لإيجاد محيط ملائم جاذب للمستثمرين، وكذا إعطاء الدافع اللازم لتنمية الاستثمارات.

ويتم تقييم مناخ الاستثمار باستخدام عدة مؤشرات تستخدمها هيئات ومنظمات دولية وفق معايير اقتصادية، سياسية واجتماعية، وتختلف هذه المؤسسات من حيث معايير التقييم وتتفق في أن تحليلها للمعطيات عادة ما يرتكز على مواقف السلطات المحلية اتجاه القطاع الخاص وموقفها من الاستثمار الأجنبي.

ولقد اخترنا جملة من المؤشرات التي في كونها تشترك في تحديد مناخ الاستثمار الملائم محاولة لتقديره.

1- مؤشر مخاطرة بيئة الأعمال:

إن تعريف المؤشر هو تعريف حقيقي للمناخ السياسي والاقتصادي للبلدان والتي يتم تصنيفها وفق خمسة مجموعات:

- الدول ذات مناخ مناسب.
- دول يكون التوجه فيها نحو القومية الوطنية مدعم بالمؤسسات المالية.
- دول ذات مخاطرة متوسطة.
- دول ذات مخاطر بالنسبة للشركات الأجنبية.
- دول ذات مناخ أعمال غير مناسب.

وبالتالي فإن هذا المؤشر يولي أهمية كبرى لكل من الاستقرار السياسي وقابلية العمل لتحويل ومستوى النمو الاقتصادي، وأهمية قليلة لكل من القروض طويلة وقصيرة الأجل.

2- مؤشر الحرية الاقتصادية:

هو مؤشر لقياس درجة التصنيف التي تمارسها الحكومات في مواجهة الحرية الاقتصادية للأفراد، وتعني الحرية الاقتصادية حماية الحقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع كما تعني غياب الإكراه في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة.

يعطي مؤشر الحرية الاقتصادية صورة عامة عن مناخ الاستثمار في بلد حيث يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية، والبيروقراطية ووجد عوائق التجارة ومدى سيادة القانون، وقد ازدادت أهمية هذا المؤشر لما يخله من انطباع إيجابي عن البلد فهو يدعم عملية الترويج للاستثمار.

3- مقياس (مؤشر) قوة روح المبادرة:

هو مؤشر لقياس مدى تعمق روح المبادرة في بيئة أداء الأعمال لجعلها أكثر تنافسية وكذا لقياس مدى نجاح الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية لدعم بيئة الإبداع، وقد طبق هذا المؤشر منذ عام 2000 في منطقة أوروبا وينص هذا المقياس على إحداث تغيرات وتحديد إصلاحات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تقديم حوافز مالية التي تعتبر مصدرا مهما لتوفير رأس مال المخاطرة لدعم تأسيس الشركات الجديدة.
- إزالة القيد على المؤسسات المالية المحلية التي تحد من قدرتها على الاستثمار الخاص بالأسهم.
- تطوير الدعم المقدم للشركات لتحسين وضعها المالي.
- تخفيض الضرائب على الأرباح المحتفظ بها لشركات المبادرة.
- تقديم الحوافز المالية لدعم الشركات المبادرة التي تستمر في تنمية رأس المال البشري لديها.
- إدخال مواد التي تدرس مفاهيم وآليات روح المبادرة في المدارس والجامعات.
- تخفيض العبء الضريبي عن شركات المبادرة.
- تبسيط إجراءات تسجيل وترخيص الشركات المبادرة الجديدة.
- تعديل قوانين إشهار الإفلاس للحد من الاحتيال للشركات المتعثرة.
- تعديل قوانين الهجرة للسماح لغير الأوروبيين للعمل في الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى الطلب على مهاراتهم.
- تعديل النظام الضريبي الخاص بمشاركة العاملين في خيارات الأسهم لاستحداث توزيع أكثر عدالة للثروة والتأكد من فرض الضريبة مرة واحدة على العاملين في الشركات المنتشرة في عدة دول أوروبية.

4- مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة إلى الفساد:

هو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه المؤسسات ويعالج مشكلة تفشي الفساد وتأثيرها على قرار المستثمر وجاذبية القطر كموقع استثماري، ويدعو هذا المؤشر إلى:

- تكثيف الجهود لمحاربة الفساد وتبني سياسة النفس الطويل للوصول إلى بيئة أكثر شفافية في أداء الأعمال.
- يساند القوانين التي تحرم دفع الرشاوى، ومحاسبة المسؤولين المتهمين بممارسة الفساد.
- تعزيز ربط المساعدة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية لمدى تبني الدولة لبرنامج محاربة الفساد ومدى النجاح في تطبيقها الفعلي.

5- مؤشر الضبابية أو عدم الوضوح:

هو مؤشر لقياس درجة عدم الوضوح والدقة في الممارسات بالسائدة والمتعارف عليها في الدولة وتأثيرها على تكلفة رأس المال من الناحية الاقتصادية دون الخوض في الاعتبارات السياسية والأخلاقية والثقافية لهذه الممارسات. جاء هذا المؤشر مبينا لتأثير التغير في السياسة والشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار.

يعتبر مؤشر الضبابي أداة تحليلية مهمة في خدمة الحكومات لتحديد أبرز معوقات الاستثمار ويفيد بأنه كلما ركزت الدولة على الشفافية ومحاربة الفساد وتحسن البيئة التشريعية المؤسساتية والاقتصادية وأفضل الممارسات المحاسبية المالية زادت قدرتها على استقطاب التدفقات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الازدهاV

6- مؤشر بيئة أداء الأعمال:

هو مؤشر لرصد نوعية وجاذبية بيئة الأعمال وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وطبيعة المعوقات التي تعترضها داخل القطر المضيف للاستثمار ويعتبر المؤشر عاملا مساعدا لتنبيه لضرورة إجراء الإصلاح في السياسات الاقتصادية وفي أداء الأعمال رغم عدم اليقين من التطورات الطارئة التي يمكن أن تؤثر على سير الأحداث.

7- المؤشر المركب للمخاطرة الدولية:

هو مؤشر لقياس المخاطرة المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع بلد ما وقدرته على تسديد التزاماته المالية، ويعتبر هذا المؤشر مرجعا مهما للباحثين والمستثمرين وأصحاب القرار للاستفادة منه في مخططاتهم وهكذا لكونه يصدر شهريا، وبالتالي فهو أداة مهمة محللو المخاطرة في المؤسسات المالية

خاصة تلك التي تعمل في مجال ضمان المخاطر السياسية (المخاطر غير التجارية) وفي مجال التأمين وإعادة التأمين.

8- مؤشر "اليروموني" للمخاطرة القطرية:

هو مؤشر لقياس قدرة الدولة على الالتزام المالي كخدمة الديون الخارجية وسداد قيمة الإيرادات أو السماح بتحويل الأرباح وهو يصدر عن مجلة اليروموني مرتين سنويا.

9- مؤشر التنافسيةالعالمي:

هو مؤشر لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لغرض تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، وينقسم هذا المؤشر إلى المؤشر الجاري ومؤشر النمو ويعكس هذا الأخير توقعات اداء الدولة بفي المستقبل (05 سنوات).

10- المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية ومناخ الاستثمار: وهو مؤشر للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ويحسب هذا المؤشر بمجموع كل من مؤشر السياسة المالية ومؤشر سياسة التوازن الخارجي ومؤشر السياسة النقدية مقسوما على ثلاثة، ويتم قياس التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب.

- ✓ ونستعرض فيما يلي جدول يوضح دليل ومكونات هذه المؤشرات:

جدول رقم: 1.2 دليل و مكونات المؤشرات

المؤشر	مكوناته	دليله
مؤشر مخاطرة بيئة الأعمال	- يتم التصنيف انطلاقا من تقييم مجموعة من العناصر بعلامات تتراوح من (0-4) حيث: 0: يعبر عن الخطر الأقصى. 4: يعبر عن انعدام الخطر	0-4 نقطة (بلدان ذات مناخ غير ملائم). 41-55نقطة(بلدان خطيرة بالنسبة للشركات الأجنبية). 56-69 نقطة (بلدان ذات مخاطر متوسطة). 70-85نقطة (بلدان ذات مناخ ملائم نسبيا) 86-100نقطة(بلدان ذات مناخ أعمال مناسب ومحفز)
مؤشر الحرية الاقتصادية	السياسات التجارية-السياسات النقدية الهيكل الضريبي للمؤسسات والأفراد حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والخاص وضع القطاع المصرفي والتمويل مستوى الأجور والأسعار- حقوق الملكية الفردية- أنشطة الأسواق السوداء التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية	1-1.95 (حرية اقتصادية كاملة). 2-2.95 (حرية اقتصادية شبه كاملة). 3-3.95 (حرية اقتصادية صعيفة). 4-5.00 (انعدام الحرية الاقتصادية).
مقياس روح المبادرة	توافر التمويل (الحوافز الضريبية، رأس المال، المخاطر والاستثمار) درجة تنمية رأس المال البشري (برامج مشاركة العاملين، اقتطاعات الضمان إج...). مدى ملائمة بيئة أداء الأعمال (معدلات ضريبة الشركات، ضريبة الربح، ضريبة الثروة)	1 نقطة (أداء فوق العادي). 2 نقطة (أداء عادي). 3 نقطة (أداء أقل من العادي)
مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة إلى الفساد	مسح آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة في تنفيذها آرائهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة	0 نقطة (درجة فساد عالية). 10نقاط (أداء عادي). ما بين 1و10 نقطة (مستويات متدرجة من الشفافية).
مؤشر الضبابية أو عدم الوضوح	الفساد-النظام القضائي-الإطار السياسي السياسة الاقتصادية الكلية معايير المحاسبة (سلامة ممارسة الشركات وتوافر المعلومات).	نسبة منخفضة (ارتفاع درجة الوضوح والشفافية وصلاح الإدارة والحكم). نسبة مرتفعة (خطورة حالة الضبابية وعدم الوضوح في الدول).

مؤشر بيئة اداء الاعمال	**توافر البيئة المؤسساتية الملائمة للاستثمار** **موقف الحكومة من الاستثمار الأجنبي** **وجود سوق عمالة مؤهلة ومرنة** **وجود سوق رأسمالية متطورة** **تكاليف أداء الأعمال** **تكلفة استخدام الخدمات (المياه، كهرباء...).** **النتيجة التحتية للنقل وشبكات الطرق**	**أكبر من 8(جيد جدا).** **6.5–8.0 (جيد).** **5.5–6.4 (معتدل).** **5.5–5.4 (ضعيف).** **أقل من 5 (ضعيف جدا).**
مؤشر مركب المخاطر الدولية	**مؤشر تقويم المخاطرة السياسية 50% (درجة استقرار الحكومات، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الفساد، وجود نزاعات داخلية وخارجية...).** **مؤشر تقويم المخاطرة المالية 25% (نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، استقرار سعر الصرف...)** **مؤشر المخاطرة الاقتصادية 25% (معدل دخل الفرد، معدل النمو الاقتصادي الحقيق، معدل التضخم).**	**0–49.5 نقطة (درجة مخاطرة مرتفعة جدا).** **50–59.5 نقطة (درجة مخاطرة مرتفعة).** **60–69.5 نقطة (درجة مخاطرة معتدلة).** **70–79.5 نقطة (درجة المخاطرة منخفضة).** **80–100 نقطة (درجة المخاطرة منخفضة جدا).**
مؤشر البورروموني للمخاطرة القطرية	**المخاطرة السياسية، الأداء الاقتصادي.** **مؤشرات المديونية، وضع الديون المتغيرة.** **التقويم الائتماني للقطر.** **توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل.** **توافر التمويل قصير الأمد.** **توافر الأسواق الرأس مالية.** **معل الخصم عند التنازل.**	**ارتفاع النسبة (انخفاض مخاطر عدم السداد والإيفاء بالالتزامات).** **ارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (انخفاض الرصيد الإجمالي).**
مؤشر التنافسية العالمي	**درجة الإنتاج، دور الحكومة.** **وضع القطاع المال، البنية الأساسية.** **البيئة المعلوماتية، نظم الإدارة.** **وضع العمالة، وضع المؤسسات**	**تنافسية عالية** **تنافسية متوسطة** **تنافسية متدنية** ترتبط بدرجة الاستقرار السياسي ومدى عمق الممارسة الديمقراطية مع ثبات السياسات الاقتصادية الصحيحة.
المؤشر المركب بمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار	**مؤشر السياسة المالية.** **مؤشر سياسة التوازن المال.** **مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)**	**أقل من 1 (عدم تحسن مناخ الاستثمار).** **من 1 إلى 2 (تحسن في مناخ الاستثمار).** **من 2 إلى 3 (تحسين كبير في مناخ الاستثمار).**

المصدر: تقرير المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار 2001-2002.

المطلب الثاني: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يعتمد البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في تحليله لمؤشر سهولة أداء الأعمال على عشرة جوانب، تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي:

أ/ مؤشر تأسيس المشروع: عند الاجرءات، المدة الزمنية، التكلفة (% من الدخل الوطني للفرد)، وبالحد الأدنى لرأس المال لبدأ المشروع،

ب/ مؤشر استخراج التراخيص: عدد الإجراءات، المدة الزمنية والتكلفة.

ت/ مؤشر توظيف العاملين: مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر تكلفة التعيين (نسبة من الراتب)، ومؤشر تكلفة الفصل من العمل (أسابيع من الأجرة).

ث/ مؤشر تسجيل الممتلكات: عدد الإجراءات، المدة الزمنية، (يوم عمل)، والتكلفة (نسبة من الممتلكات)،

ج/ مؤشر الحصول على الائتمان: مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان.

ح/ مؤشر حماية المستثمر: مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، مؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين والموظفين بسبب سوء التسيير).

خ/ مؤشر دفع الضرائب: عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة، مجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية.

د/ مؤشر التجارة عبر الحدود: مستندات التصدير، مدة التصدير، تكلفة التصدير، مستندات الاستيراد، مدة الاستيراد، وتكلفة الاستيراد.

ذ/ مؤشر تنفيذ العقود: الإجراءات، مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية،

ر/ مؤشر إغلاق المشروع: المدة، التكلفة (نسبة من الأموال بعد الإفلاس).

ورغم كل هذه العوامل، إلا أن المنهجية المتبعة من طرف البنك الدولي أهملت عوامل أساسية أهمها: تأمين الممتلكات، أوضاع الاقتصاد الوطني، ومدى قوة المؤسسات.

وقد غطى هذا المؤشر في سنة 2006 نحو 175 دولة منها 17 دولة عربية، ويعتبر وسلة فعالة تساعد البلدان النامية على تحديد الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، حيث يسمح لصناع السياسات ومتخذي القرار بمقارنة الأداء التنظيمي لدول ما مع الدول الأخرى والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية وتحديد أولويات الإصلاح.

الجدول رقم: (2.2.)   المؤشرات الفرعية

التسلسل	الدول	تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	إغلاق المشاريع
1	السعودية	156	44	21	4	65	89	6	33	97	87
2	الكويت	104	109	20	69	83	19	41	54	79	63
3	سلطنة عمان	81	127	51	14	143	60	3	115	101	60
4	الإمارات	155	79	57	8	117	118	3	10	112	137
5	الأردن	133	70	30	110	83	118	18	78	75	84
6	تونس	59	110	92	71	101	151	139	39	40	29
7	لبنان	116	99	43	95	48	83	54	82	148	111
8	اليمن	171	39	53	43	117	118	89	107	37	82
9	المغرب	47	133	156	45	143	118	128	77	127	61
10	الجزائر	120	117	93	152	117	60	169	109	61	41

المصدر: www.doingbusiness.org

وفقا للتقرير قامت عشر دول عربية بـ 17 إصلاحا تنظيميا، أدت على اختصار ما تستخلصه الشركات من وقت وما تتحمله من تكلفة خاصة بالمتطلبات القانونية والإدارية، وقد قامت الجزائر ومصر والكويت والأردن والسعودية وسوريا وتونس واليمن بإصلاح واحد على الأقل.

كما تم في الجزائر إصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان على القروض الغير مسددة، مما زاد من المعلومات بشأن المقترضين كما تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 30% إلى 25%.

إلا أن التقرير يشير إلى أن المنطقة العربية مازالت تغيب عنها الإصلاحات في مجالات متعددة مما يتسبب في وضع العقبات أمام الأعمال ومن أهمها المغالاة في إصدار التراخيص وضعف أداء الأنظمة القضائية.

المطلب الثالث: مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

ترصد **انكتاد** مؤشرين مهمين لرصد أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، المؤشر الأول هو مؤشر أداء القطر في جذ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس أداء الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منسوبة إلى حصة القطر من الناتج المحلي للعالم ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية

أما المؤشر الثاني فهو مؤشر إمكانية القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي من خلال 12 مكونا تشمل:

– معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي– متوسط دخل الفرد– نسبة الصادرات إلى النتاج المحلي الإجمالي– انتشار خطوط الهاتف الثابت– انتشار خطوط الهاتف النقال– متوسط استهلاك الطاقة للفرد– نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي– نسبة الملتحقين للدراسات العليا لإجمالي السكان– التصنيف السيادي للقطر– نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم– نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم– نسبة الصادرات القطرية للعالم من الخدمات– نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر للعام الوارد.

وقد شمل مؤشر الأداء والإمكانات 16 دولة عربية من أصول 141 دولة على مستوى العالم، ولقد تصدرا لبنان والإمارات والسودان مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء، في حين تصدرت كل من قطر والإمارات والبحرين مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول:3.2 مؤشر الاداء القطر

مؤشر أداء القطر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر			مؤشر إمكانات القطر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر		
الدولة	2004*	2005*	الدولة	2004*	2005*
السودان	19	16	قطر	10	10
البحرين	32	22	الإمارات	23	27
سوريا	116	101	البحرين	29	30
الأردن	46	19	السعودية	41	33
قطر	56	54	ليبيا	15	46
المغرب	67	43	الكويت	40	42
تونس	75	77	سلطنة عمان	54	57
لبنان	8	7	الأردن	61	53
الجزائر	95	109	لبنان	59	60
الإمارات	25	15	تونس	66	69
مصر	98	96	الجزائر	73	65
سلطنة عمان	99	191	مصر	82	81
ليبيا	139	136	اليمن	88	93
السعودية	123	110	المغرب	89	89
اليمن	117	139	سوريا	85	95
الكويت	138	132	السودان	128	123

معدل ثلاث سنوات سابقة بما فيها السنة المشار إليها المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2006، الكويت، ماي 2007، ص 53.

وقد احتلت الجزائر في سنة 2005 المرتبة 109 عالميا ضمن مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار في حين احتلت المرتبة 65 عالميا فيما يتعلق بمؤشر إمكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي.

وبناءا على تقطيع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صنفت انكتاد الجزائر لسنة 2003 في: مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول:4.2 مجموعة الدول ذات الاداء المنخفض

المجموعة	متوسط الفترة	
	2003	2004
مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع / إمكانات مرتفعة)	قطر، تونسé، البحرين	البحري"ن، الأردن، قطر، لبنان، الإمارات
مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض/إمكانات عالية)	الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، سلطنة عمان، السعودية، الإمارات	الجزائر، الكويت، ليبيا، سلطنة عمان، السعودية، تونس
مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع/ إمكانات منخفضة)	المغرب، السودان، سوريا	المغرب، السودان
مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض/ إمكانات مرتفعة)	الجزائر، مصر، اليمن	مصر، سوريا، اليمن

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار لسنة 2006

المطلب الرابع: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر

عادة ما يستعين المستثمر الأجنبي ببعض المؤشرات وبعض النتائج التي تعرضها الجهات المتخصصة وذلك قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما والتي يتمثل أهمها فيما ياتي[1]:

1- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد:

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2001 مؤتمر الاستثمار الأجنبي الوارد لاستشفاف مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الآجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدول الاقتصاد ومدى توافق ذلك مع درجة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل، وقد طورت الأنكتاد هذا المؤشر في تقريرها، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياسها لأداء الدول في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرين، الأول: هو مؤشر الأداء ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقيس مؤشر أداء البلد حصة البلد من نسبة الاستثمار الوارد عالميا إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويتم أخذ متوسط آخر سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، أما المؤشر الثاني فه مؤشر الإمكانات لجلب الاستثمار ويقيس إمكانية اقتصادها في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقسم الانكتاد الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات كالآتي:

[1] - بنك مصر، مصدر سبق ذكره، ص 1

- مجموعة الدول السباقة، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة.
- مجموعة الدول دون الإمكانات، أي الدول ذات أداء منخفض وإمكانات مرتفعة.
- مجمعة الدول أعلى من الإمكانات، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات منخفضة.
- مجمعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وإمكانات منخفضة.

2- مؤشر المخاطر القطرية:

أصبحت مؤسسة Political Risk Service من أشهر هذه الجهات حيث تقوم بإصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تحصل عليها، ويستند نظام تقييم المخاطر إلى إعطاء قيم عددية (تسمى نقاط المخاطر)، لعدد من مكونات المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر التمويلية، ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الإجمالية للمجموعة.

3- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة

Walth of Nation Index for Emerging Economies:

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1997، بمعدل مرتين في السنة بغرض قياس قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة، وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبية ويستند المؤشر المركب إلى ثلاث مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية (21 عنصر تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (21 عنصرا تغطي مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية).

ت- مؤشر البيئة الاجتماعية (21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة العالمي، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي والنمو

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث عن العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت هذه النماذج على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة، وتميزت أبرز الإسهامات في هذا المجال في جهود كل من (1956-1957) Robert Solow ، (1959) Swan[1].

وتمثلت المساهمة المباشرة التي قدمتها تلك النماذج في تحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير للنمو الاقتصادي والنمو فبين نمو الناتج كتعبير للنمو الاقتصادي والنمو في مدخلات عناصر الإنتاج وهي رأس المال، والأرض، والعمل، والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتلك في شكل نماذج قياسية للنمو، من هنا فهي اهتمت بكيفية تخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية، وفي ظل افتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة وتوفر على الإمكانات الكاملة وثبات العائد بالنسبة للحجم وقابلية عناصر الإنتاج (رأس المال فقط) على التنقل فيما بين الدول المختلفة وفقا لاختلاف العائد على رأس المال[2].

---

[1]- Blomstom , M and A Kokko, Op Cit , pp 21-22.

[2] Kokko, A. Tansini, R. and M. C. Zejan (1996), 'Local Technological Cabability and Prodictivity Spillovers from FDI in The Uruguayan Manifacturing Sector', The Journal of development Studies, Vol 32, No.4, April, pp 606-611.

المطلب الأول: التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار والنمو

(نموذج سولو – هارود)

يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما ونظرا لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل بمقارنة بالدول الغنية، فغي الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى النامية سواء أكان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو استثمار في محفظة الأوراق المالية[1].

استطاع Solow بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنبه المحاسبي للنمو من خلال معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج، ومن ثمة أمكن صباغة ذلك الإنتاج على النحو التالي[2]:

$$Y=A(K,L,F,Z)$$

حيث أن:

Y= تشير إلى النتاج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K= تمثل رأس المال المحلي.

L= تشير لإلى عنصر العمل.

F= تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل

A= تشير إلى كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

Z= تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات، والواردات، والمتغيرات الوهمية "Dummy Variables".

وتمثل المشكلة في صياغة دالة الإنتاج السابقة في اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة تدفق،لهذا قام De Melo عام 1997 بالاستعاضة بالمتغيرات السابقة في صورة متوسطة نصيب الفرد.

---

[1] - Blomstrom, M. and A. Kokko, Op Cit., p. 33.
[2] - OECD (1998), Op. Cit., pp 17-20.

لقد ركز Solow في تحليله للاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات، والعملية التكنولوجية، معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية منها بصفة خاصة، ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العنصرين، وتلك عكس النماذج النيوكلاسيكية الأخرى التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون أن تأخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار[1].

يتعارض نموذج (Solow-Swan) للتوازن العام لقياس النمو مع نماذج النمو الأخرى مثل نموذج Lucas عام 1986 ونموذج Romer عام 1986 حيث أكد نموذج(Solow-Swan) على أن معدل النمو طويل الأجل يعتمد بالكامل على التغير التكنولوجي في حين أكدت النماذج الأخرى أن التقدم أو التغيير التكنولوجي يعتبر بمثابة متغير داخلي في نماذج النمو الداخلية استنادا إلى أن التغير التكنولوجي يستند إلى البحث العلمي والتنمية الهادفة إلى البحث والتطوير

أوضح (Solow) أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، ورغم محدودية التغيير في الأجل القصير في ظل تناقص العائد على رأس المال المادي فقد نوه سولو إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاج، بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الموجبة والتي تؤدي إلى تعظيم العوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

وخلافا لما أورده (Solow) فيما يتعلق بمحدودية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الأجل القصير قررت النماذج الكلاسيكية بصفة عامة عكس ذلك، حيث أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل بفعل التكنولوجيا الصاحبة له، و / أو نمو نسبة العمل/ والتي تعتبر من العوامل الخارجية، وتحت فرض تناقل عائد رأس المال[2]. كما تلعب السياسة الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية عن طريق نقل المعرفة التكنولوجية ورفع المهارات الإدارية للعاملين[3].

يلاحظ مما سبق أن اهتمام النموذج النيوكلاسيكي بالعنصر التكنولوجي كأساس للنمو الاقتصادي لا يختلف كثيرا عن الكتاب الكلاسيك للنمو مثل

Mill (1823-1772), Ricardo (1834-1766), Maltus (1790-172), Smith (1873-1806)

---

[1]- Killer, W (1998), 'Trade Paterns Technology Flows and Productivity Growth' Policy Research Working Paper, The world Bank, May, pp 16-17.

[2]- Hadad, M. and A. Harisson. Op. Cit, p. 52-71.

[3]- Hong, K. (1997), 'Foreign Capital and Economic Growth in Korea :1970-1990', Journal of Economic Development, Vol. 22, No. 1,June, pp. 79-88.

إذ يعتمد النمو عندهم على عدة متغيرات مثل عرض عنصر العمل، ورأس المال والعملية العلمية.

ففي حين أظهرادم سميث أن نصيب الفرد مقياس للنمو يتزايد مع تحسن في تقسيم العمل وزيادة في رأس المال المصاحب' لذلك، فقد ذهب مالتوس إلى إظهار دور التعليم في حين اهتم ريكاردو بالتكوين الرأس مالي، كما اهتم "ميل" بنمو رأس المال والسكان (والعمل) ونمو العملة الفنية رغم عدم تطرقهم المباشر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر[1]، إذ أوضح النيوكلاسيكيون أن التقدم التكنولوجي يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر،وبالتالي فإن هذا الاستثمار يعالج أوجه القصور في الدولة المضيفة فيما يتعلق بالعنصر التكنولوجي، كما أشاروا إلى ضرورة تواجد العملية العلمية التي هي أساس التقدم في الدول المضيفة دون ارتباط ذلك بالاستثمار الأجنبي المباشر كشرط أساسي.

لقد اتضح عند اختيار نموذج سولو أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثر طرديا بنصيب الفرد من رصيد رأس المال ونصيب الفرد من العملية ونصيب السكان الذين أتموا التعليم العالي ودرجة الانفتاح، كما تم اختبار دور الحكومة (معبرا عنه بنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي) والتشوهات الضريبية (معبرا عنها بضرائب العمل وضرائب رأس المال كنسبة من النتاج المحلي الإجمالي)، وذلك على نصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي، وتوصلوا إلى عدم معنوية معلمات التغيرات السابقة كما تم التوصل لإحدى نتائج دراسة Hising & Hisieh، إلا أن رأس المال والعمل غير المدرب فسرا 32 % . 13% بنفس الترتيب، كما فسر رأس المال البشري نسبة 45% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأن 10% من النمو تعود إلى انخفاض تشوه الضريبة وكفاءة البنية الأساسية الحكومية[2].

من هنا تبرز أهمية رأس المال البشري في تلك الدراسات والذي أعطاه سولو قدرا من الاهتمام على النقيض من ذلك لوحظ تضاؤل نصيب العمل غير المدرب (العمل غير الماهر)، لقد اتضح عند اختبار فكرة سولو بالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وذلك بالتطبيق على الدول غير البترولية والدول متوسطة الحجم ودول التعاون الاقتصادي والتنمية صحة نموذج سولو (بالتطبيق على 98 دولة)، إذ أدى تطبيق نموذج سولو إلى زيادة القوة التوسعية للانحدار من 60% إلى 80%

[1]- أنظر في ذلك:
- Caircross, A. K. (1966), "Factors in Economic Devlopment", Unuin Univresity, Simson, LTD, London, p.19.
- Brennery, S. (1962), Theories of economic and Growth ", Gorge Allen & Unwin LTD, London, p. 150
[2]- Djankov. S. and B. Hokman, Op. Cit., pp. 7-8.

ومع ذلك فإن النتائج بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت ضعيفة بسبب عدم الأخذ بالتقدم التكنولوجي في الاعتبار[1].

كما أنه عند اختبار نموذج سولو في النمو وبالتطبيق على تايوان أخذا في الاعتبار التقدم التكنولوجي والاستثمار فكما أشارت الدراسة السابقة، أنه عند اختبار نموذج سولو في النمو وبالتطبيق على تايوان أخذا في الاعتبار التقدم التكنولوجي والاستثمار في رأس المال البشري تحصل على النتائج التالية:

1- معنوية معلمات متغيرات النماذج.

2- ترتب على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي.

3- أن نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري في زيادة الدخل بلغت 32% ، 29% بالترتيب، من هنا لا يمكن تجاهل فكرة نموذج سولو في النمو الاقتصادي.

---

[1] - Blomstrom, M. and A. Kokko. Op. Cit., pp. 16-17.

المطلب الثاني: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

انتهى التحليل النيوكلاسيكي في تحليله لمسببات النمو إلى أهمية التقدم التكنولوجي في تحفيز النمو الاقتصادي ولكنه لم يوضح الآلية التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو. هذا القصور في التحليل النيوكلاسيكي كان بمثابة حجر الزاوية في التحليل المعاصر فالبحث عن العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو بواسطة بعض الكتاب مثل Lucas & Romer ليس ذلك فحسب بل اهتم التحليل الحديث بالعديد من الأفكار الجديدة من بينها التقدم التكنولوجي، وتؤثر هذه الأفكار الجديدة على مدى استفادة الدول المضيفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو، ويمكن القول أن أهم مجالات اهتمام الفكر الحديث تنحصر في التالي:

1- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي.
2- الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.
3- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع المتبعة بواسطة الدول المضيفة.
4- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

1) الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي:

تمثل التكنولوجيا الطريقة التي يتم من خلالها مزج عناصر الإنتاج للحصول على كمية الإنتاج المستهدفة،ويمكن من خلال التقدم التكنولوجي استخدام نفس عناصر كميات الإنتاج للوصول إلى كمية أكبر من الإنتاج أو استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج للوصول إلى نفس كمية الإنتاج أو اكتشاف وإنتاج منتجات جديدة في الاقتصاد القومي وبالشكل الذي يؤدي إلى المزيد من النمو الاقتصادي ويصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر استخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج والإنتاجية عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد أشار Ghura عام 1997 أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي وأن زيادة رأس المال الخاص بما في ذلك رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر) يؤدي إلى زيادة مستوى التقدم التكنولوجي للاقتصاد ككل وبالتالي المزيد من النمو الاقتصادي.

2) قنوات نقل التكنولوجيا:

هناك العديد من القنوات التي تنقل من خلالها التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة، تتمثل أهم تلك القنوات فيما يلي[1]:

- الواردات من السلع الوسيطة والرأس مالية.
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.
- الاتفاقيات التعاون بين الشركات الأجنبية ونظرتها المحلية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم تلك القنوات للأسباب التالية:

1- أن التكنولوجيا الحديثة ربما لا تكون متاحة تجاريا، إذ قد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجيتها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع للشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر حداثة عن تلك المباعة عن طريق اتفاقات التراخيص.

2- يساعد الاستثمار الأجنبي على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لشيوع وانتشار التكنولوجيا وبصفة خاصة في ظل حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات.

3- أن يقدم المستثمرون الأجانب شكلا من تدريب العمالة والتي لا يمكن أن تتحقق أو تتوافر في الشركات المحلية أو عن طريق شراء التكنولوجيا من الخارج، من هنا يمكن من خلال إنشاء فروع للشركات الأجنبية في الدول المضيفة أن يتم نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال ثلاث طرق وهي:

أ- من خلال قيام الشركات المحلية بتقليد منتجات الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- آثار المحاكاة وتحدث هذه الآثار من خلال الانتقال العمالة من الشركات الأجنبية في الدولة المضيفة إلى الشركات المحلية، تلك العمالة التي حظيت بقدر وافر من التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الشركات الأجنبية في الدول المضيفة، وفي هذا الإطار أشار Blomstrom & Kokko عام 1997 أن 16% من حركة الوظائف في فروع

---

[1]- أنظر في ذلك:

- Huge, J. R. V. (1999), "Honduras growth performance during 1978-1997", **IMF, Policy Discussion paper,** PDP/99/1, January, p.17.
- Jovanovich, B. (2000), "Growth Theories", Working paper, No, 7468, NBER Working paper series, NBER January, pp. 2-6.
- http//:bized-ac-uk/virtual/economy/policy/autcoums/gdb.Growth 3- htm "Economic Growth: Analysis and policy", p. 1.

الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية ساهمت في نقل التكنولوجيا في كينيا،كما أوضح أن نقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية من خلال انتقال مديري الإنتاج دمن فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية،ونفس الأثر وجد في تايوان والمكسيك وفنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية وانعكس نقل التكنولوجيا على إنتاجية الشركات المحلية في الدول المضيفة بما أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ت- المنافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الحديثة تلك المنافسة التي قد تشجع الشركات المحلية على البحث عن كل ما هو جديد من الابتكارات والاختراعات وزيادة الإنفاق عل البحث والتطوير من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية ويسمى ذلك بأثر العوائد للشركات المحلية. إذ بمرور الوقت تتمكن الشركات المحلية في منافسة فروع الشركات الأجنبية في ممارسة الطرق الأكثر كفاءة في مجال الإنتاج، وتناول Mac Dugal تلك النقطة حيث أوضح أن الشركات المحلية في الدول المضيفة تستفيد من فروع الشركات متعددة الجنسيات تلك النقطة حيث أوضح أن الشركات المحلية في الدول المضيفة تستفيد من فروع الشركات متعددة الجنسيات فيما يسمى Know-how .

يتوقف تأثير التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي وعلى مدى مساهمتها في إحداث عوائد لدى الشركات المحلية أو ما يسمى بالآثار الخارجية الموجبة وعلى مدى الإحلال والتكاملية بين التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا المطبقة في الشركات المحلية في الدول المضيفة.

3- عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر:

ظهرت المناقشة الأولية لعوائد التكنولوجيا في بداية التسعينيات بواسطة Mac Dugal عام 1960 عند قيامه بتحليل أثار الرفاهية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما قدمت محاولات أخرى بواسطة Cordon عام 1967 والذي تناول تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة الجمركية المثلى ثم Gaves عام 1971 عند اختباره للهيكل الصناعي وأثار الرفاهية للاستثمار الأجنبي المباشر[1]. تمثل الهدف المشترك لتلك المحاولات لتحليل التكلفة والعوائد للاستثمار الأجنبي

[1] - أنظر في ذلك:
- Huge, J. R. V. (1999), "Honduras growth performance during 1978-1997", **IMF, Policy Discussion paper,** PDP/99/1, January, p.17.
- Jovanovich, B. (2000), "Growth Theories", Working paper, No, 7468, NBER Working paper series, NBER January, pp. 2-6.

المباشر والآثار الخارجية المرجوة من آثار العوائد، كذلك أثار غير مباشرة التي تؤثر على الرفاهية مثل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العوائد الحكومية والأثر على السياسة الضريبية وشروط التجارة وميزان المدفوعات، أن هناك عوائد وأثار خارجية موجبة تكون مصاحبة لتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الشركات الأجنبية عندما تقوم بإنشاء فروع لها في الدول المضيفة تمدها بالتكنولوجيا المتقدمة، والتي تؤدي إلى امتلاك فروعها لمزايا نسبية في الأسواق المحلية في الدول المضيفة كما أن دخول تلك الشركات إلى الدول المضيفة تحفز الشركات المحلية على حماية نصيبها وأرباحها في السوق المحلي، وبالتالي فمن المحتمل أن تحقق عوائد تؤدي إلى زيادة إنتاجيتها.

وقد تواجه تحقيق العوائد الإنتاجية السابقة عدة صعوبات، في ظل عدم دخول فروع الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة إذ أن المعلومات عن التكنولوجيا الأجنبية تكون مرتفعة التكلفة بالنسبة لشركات المحلية بالمقارنة بإمكانية الحصول عليها من خلال فروع الشركات الأجنبية، كذلك فإن هناك بعض المعوقات التي قد تعوق دخول الشركات المحلية في صناعات ما دون ووجود الاستثمار الأجنبي المباشر مثل وجود مستويات منخفضة من المنافسة بين الشركات المحلية قبل قدوم ذلك الاستثمار الذي يؤدي إلى عدم التكافؤ في الكفاءة في مثل هذه الصناعات، وبالتالي فإن دخول الشركات الأجنبية إلى تلك الصناعات يؤدي إلى زيادة مستوى المنافسة وبما يرفع من كفاءة الشركات المحلية في الصناعة، ومن هنا تستطيع الشركات المحلية تحقيق عوائد إنتاجية موجبة تتمثل في زيادة إنتاجيتها ويحدث هذا من خلال ما نسخ التكنولوجيا الأجنبية أو من خلال المنافسة مع فروع تلك الشركات في الدولة المضيفة، بما يساعد على تطوير أساليب إنتاجية جديدة والبحث عن كل ما هو جديد من تكنولوجيا من أجل المحافظة على نصيبها في السوق المحلي من ناحية والمنافسة في الأسواق الخارجية من ناحية أخرى كذلك من خلال انتقال الأيدي العاملة المدربة في فروع الشركات الأجنبية إلى تلك الشركات.

وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من أثار العوائد الموجبة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل:

1- وجود بنية تكنولوجية متقدمة في الدولة المضيفة ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير.

- http//:bized-ac-uk/virtual/economy/policy/autcoums/gdb.Growth 3- htm "Economic Growth: Analysis and policy", p. 1.

2- توافر رأس مال بشري قادر على استيعاب وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب.

يعتبر رأس المال البشري في نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة أحد أهم المحددات التي تؤثر في النمو وتحفيزه وذلك من خلال تحفيزه على زيادة التكوين الرأسمالي والعملية التكنولوجية، ويعتمد تأثير رأس المال البشري للنمو على عدة عوامل منها:

- المستوى التعليمي والمستوى التدريبي ويقوم الإنفاق الحكومي بدور هام في هذا المجال.
- رصد رأس مال بشري والذي يتم قياسه بعدة مؤشرات مثل نسبة الطلاب في المدارس الثانوية إلى إجمالي عدد الطلاب ، أو نسبة الطلاب في التعليم الجامعي إلى عدد الطلاب...الخ.
- معدلات الأجور الحقيقية في الدول المضيفة.

كذلك فإن تراكم رأس المال البشري بمرور الزمن يؤدي إلى حدوث مؤثرات خارجية وحدوث عوائد في دالة الإنتاج ومع ذلك فإن قدرة رأس المال البشري على تحفيز النمو في الدولة المضيفة تعتمد بصفة أساسية على العوامل الإيجابية الكامنة في تلك الدولة، والتي تؤثر على تدفقا لمزيد من الاستثمار الأجنبي إليها، وبالشكل الذي يحفز على مزيد من النمو الاقتصادي، وينعكس اختلاف تلك المحددات من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة المضيفة في اختلاف تأثير التكنولوجيا على خلق العوائد إذ قد تكون العوائد موجبة أو سالبة.

لقد أجريت في هذا الإطار العديد من الدراسات لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق عوائد إنتاجية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذ وجد في دراسة لكل من Hadad et Harrison عام 1993 لاختيار العوائد على الصناعة في المغرب خلال الفترة (1985-1989)، أن العوائد لا تحدث في جميع القطاعات حيث اختلفت العوائد وفقا للمقومات التي يمتلكها كل قطاع[1].

كما توصل Blomstrom عام 1986 إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاجية في القطاعات التي اتسمت بانخفاض التكنولوجيا المستخدمة لعدم قدرة تلك القطاعات على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يعني ان أثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر يظهر بشكل واضح في القطاعات ذات المقومات التكنولوجية الكبيرة[2].

[1]Caircross, A. K. (1966), "Factors in Economic Devlopment", Unuin Univresity, Simson, LTD, London, p.19.
2- Brennery, S. (1962), Theories of economic and Growth ", Gorge Allen & Unwin LTD, London, p. 150.

كما توصلت دراسة Kokko وآخرون عام 1996 لاختبار العوائد الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المحلية في أوروجواي إلى أن الشركات المحلية استفادت من تلك العوائد لكن في الوقت اختلف التأثير باختلاف الفجوة التكنولوجية بين الشركات المحلية والأجنبية.

كذلك أشار Blomstrom & Kokko إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى ارتفاع الإنتاجية في القطاعات التي اتسمت بمساهمة أجنبية كبيرة في فنزويلا خلال الفترة (1976-1989)، ومع ذلك لا يجوز تعميم تلك النتيجة حيث أن تلك العوائد قد لا تحدث إذا تركزت المساهمة الأجنبية في قطاعات تتسم أصلا بارتفاع الإنتاجية قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر،وتعكس هذه الدراسة أن الأثر الإيجابي الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر يظهر بشكل واضح في القطاعات التي تتسم بانخفاض إنتاجها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد ركزت العديد من الدراسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والنمو الاقتصادي في الدول المضيفة، إذ تم إجراء عدة دراسات على الصين وتايبي وماليزيا وسنغافورة وتايلند، توصلت تلك الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي في تبك الدول تأثير بمتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه نحو إحلال نظام السوق بالإضافة إلى تحرير قواعد التجارة وقيود الاستثمار، كما تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية، واعتمدت العوائد الموجبة التي حققتها تلك الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر على ما يلي:

- السياسة التجارية التي لعبت دورا هاما في جلب الاستثمارات إذ تساهم السياسة الأكثر انفتاحا على الخارج في زيادة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي.
- مدى اتساع سوق الدولة المضيفة، والذي يمثل عامل جذب هام للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما قدم Keller عام 1997 بدراسة حول هياكل التجارة وتدفقات التكنولوجيا للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثير ذلك على الإنتاجية، وبالتطبيق على دول المجموعة السبع ثم السويد وتم التوصل إلى النتائج التالية[1]

[1] - أنظر في ذلك:
- Young, L . and K. Miagiwa, (1986), ‘International Investment and Immiserizing Growth’, Journal of International Economic, El Seviece Science Polisers, B,V, North – Holland. P.171.
- Balaubramanyam, V.N, Salusi, M, and D.Sapsford., Op.Cit., p.96.

- أن هناك اختلاف كبير في تقديرات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فيما بين الدول المختلفة محل الاهتمام في الدراسة.
- وجود أثار عائد إنتاجية موجبة قوية بفعل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول المضيفة، وذلك بسبب زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير في تلك الدول.

أما دراسة Hadad et Harrison عام 1993 وبالتطبيق على المغرب فقد أظهرت أن تشتت الإنتاجية كان أقل فيما بين الشركات المحلية في القطاعات التي اتسمت بالوجود الأجنبي الأكبر، كما اتضح أن المشروعات المشتركة استفادت من الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل زيادة المنافسة[1].

كذلك قام Hong عام 1997 بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في كوريا ن خلال تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية المصاحبين لهن وأوضحت الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز نمو الاقتصاد من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية بفعل تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما دراسة Djnkov et Hoekman والتي أجريت على التشيك لقياس تأثر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل نقل التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر واعتمادا على بيانات على مستوى الشركة،حث تم استخدام الإنفاق على البحوث والتطوير للتغير في التكنولوجيا وتم التطبيق على 513 شركة تمثل صناعات عديدة منها 340 شركة محلية دون مشاركة أجنبية ممثلة لحوالي 66.3% من العينة وتم قياس إنتاجية العمل بقياس نصيب كل عامل من المبيعات للفترة (1992-1993)، و (1993-1994) و (1994-1995)و (1995-1996) وتم تضمين متغير التدريب في القياس ، توصلت الدراسات السابقة إلى أن تحسن الإنتاجية في القطاعات ذات المساهمة الأجنبية اعتمدت على الإمكانات التكنولوجية للشركات المحلية، وبالتالي اختلفت الإنتاجية فيما بين الشركات.

أوضحت دراسة Kokko et Blomstom عام 1996 أن فروع الشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار المباشر تقدم مختلف أنواع التدريب للعملية المحلية (التابعة للدولة المحلية)، من خلال عقد سمينارات وأن ذلك يفيد الدولة المضيفة عند هجرة تلك العمالة للعمل عند الشركات

---

[1] - Lall, S.and P.Streeten (1978), "**Foreign Investment, Transnational and Developing Countries**", Second Edition, The Mac Milan Press LTD, Hong Kong, pp, 17.

المحلية، كما أتضح أن المديرين في الشركات المضيفة في أمركا اللاتينية غالبا ما تبدأ أعمالهم قبل الترقي في الشركات متعددة الجنسيات ويتلقون أحدث أساليب التدريب في تلك الفروع[1].

من هنا تلجأ الدول النامية بصفة خاصة إلى تشجيع تدفق المزيد من رأس المال الأجنبي المباشر، للحصول على رأس المال الأجنبي من ناحية، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية من ناحية أخرى إذ من المعتمد أن يكون ذلك الاستثمار مصدرا هاما لتكملة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية لأنه يحفز ويشجع على استخدام تكنولوجيات أكثر حداثة بواسطة الشركات المحلية، بالإضافة إلى دوره في تدريب العمالة وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي في تلك الدول.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع

حاول Bhagwati عام 1998 توضيح اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة باختلاف إستراتيجية التصنيع، إذ افترض أن كفاءة ذلك الاستثمار في إحداث النمو تختلف باختلاف إستراتيجية التصنيع سواء أكانت تشجيعا للصادرات أو إحلالا للواردات، وتوصل Bhagwati إلى انه عند التوازن فان الإستراتيجية الأولى من المحتمل أن يترتب عليها حدوث زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، والعمل على زيادة صادرات الدولة المضيفة وبالشكل الذي يحفز النمو الاقتصادي، كما أن ذلك التأثير على النمو سيكون اكبر في الإستراتيجية الأولى مقارنة بالثانية.

لقد برر Bhagwati ذلك بأن إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات تمثل ميزة تضاف إلى ميزة انخفاض تكاليف التصدير في الدول المضيفة، على النقيض من ذلك فإن سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات تعتبر غير مرغوبة، لأنها تقوم على تشجيع الاستثمارات لتلبية الاحتياجات للسوق المحلية. ما يؤدي إلى تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة من ناحية وانخفاض تأثيرها على تحفيز النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

أطلق Bhagwati على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات بأثر الكفاءة، إذ تسمح تلك الإستراتيجية بحرية العمل في ظل قوى السوق وإمكانية تخصيص الموارد وفقا للميزة التنافسية للدولة كما تشجع على البحوث والتطوير

[1] - Dunning. J.h.(1997) **"The determinants of International Production** Oxford, Economic Papers Vol 3, p.294.

وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من اقتصاديات الحجم، بالإضافة إلى الآثار أو العوائد الخارجية الموجة التي قد تنجم عن التكنولوجيا الحديثة على سبيل المثال.

على النقيض ما سبق أطلق أثر عدم الكفاءة على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات، وتنشأ عدم الكفاءة في ظل هذه الإستراتيجية بسبب فرض تعريفات جمركية مرتفعة، وقيود غير مرتفعة، على الواردات، الأمر الذي يخلق تشوهات في أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع بما ينعكس على سوء تخصيص الموارد وبالتالي تشويه النمو[1].

من هنا فإنه لتحفيز النمو ينبغي على الدولة المضيفة إتباع إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات لتحقيق الاستفادة المرجوة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لقد أوضحت دراسة Devereau et Robert عام 1997 صحة فرضية Bhagwati عند اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاهية في دول وسط آسيا، إذ اتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض مستوى الرفاهية والناتج في القطاعات التي اتسمت بمزيد ن القيود[2].

كذلك أجرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العديد من الدراسات لقياس التأثير لاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والنمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة، وبالتطبيق على العديد من الدول مثل لصين، وتايبي، وماليزيا وسنغافورة وتايلاند، توصلت تلك الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي في هذه الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه لإحلال نظام السوق وتحرير التجارة وقيود الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو من خلال استقطاب رأس المال والتكنولوجيا إذ ترتب على التكنولوجيا الجديدة حدوث زيادة في تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية وتم التركيز على أهمية قدرات وإمكانيات الدولة المضيفة الخاصة بالتعلم والبيئة الأساسية وانفتاحها على العالم الخارجي واتساع جم السوق في تحقيق الاستفادة المثلى من الاستثمارات الأجنبية في تحفيز النمو[3].

من هنا ركزت المناقشات التي تمت بخصوص فرضية Bhagwati على بعدين[4]:

---

[1]- Singh, H. and K. W. Jun (1995), "Some New Evidence on Determinants of foreign Investment in Developing Countries **Policy Research Working Paper,** no, 1531, The World Bank, November, p.171.
[2] - Blomstromm M. and A. Kokko, op. cit. , pp297-310.
[3] – أنظر في ذلك:
- Bayoumi, T. and G. Lipworth (1997), "Japanese Foreign Direct Investment and Regional Trad ", **IMF Working paper ,** WP/97 Asia Pacific Department, IMF , Washington , D. C.
[4]- Singh, H. and K. W. Jun, Op. Cit., pp.6-19.
[3] - Bayoumi, T. and G. Lipworth. Op. Cit., pp6-19.

الأول: ويتعلق بالقدر المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع المتبعة، سواء أكانت تشجيعا للصادرات أو إحلالا للواردات.

الثاني: ويتمثل في الآثار التحفيزية القوية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل الإستراتيجية الأولى مقارنة بالثانية.

فيما يتعلق بالبعد الأول لوحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق بقدر أكبر إلى الدول التي تتبع إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات مقارنة بتشجيع الصادرات لإحلال محل الواردات، أما فيما يتعلق بالبعد الثاني فقد تم قياسه من خلال تضمين الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة الإنتاج باعتباره عنصر إنتاجي مثله مثل العمل ورأس المال المحلي، وباعتباره مصدرا لرأس المال البشري والتكنولوجية الجديدة للدول النامية، والاستفادة من المؤثرات الخارجية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك تم تضمين الصادرات دخل إضافي في دالة الإنتاج باعتبارها محفزة للنمو، فقد أوضحت دراسةBalasubramanyam وآخرون عام 1996 أن هناك ثلاث أسباب لتضمين الصادرات في دالة الإنتاج وهي[1]:

1- الأثر التحفيزي للصادرات عل إنتاجية عوامل الإنتاج بسبب استغلال اقتصاديات الحجم وخفض معدلات رأس المال/ الناتج.
2- من المحتمل أن تؤدي الصادرات إلى تخفيف قيود الصرف الأجنبي، وبما يعظم من عملية الدخول إلى الأسواق الدولية.
3- أن الصادرات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر من المحتمل أن تؤدي إلى تحقيق معدل أعلى من الابتكار التكنولوجي والتعلم الديناميكي من الخارج، ووفقا لهذه الدراسة اتخذت دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$\mathbf{Y = (L , K, FDI, X, U_t)}$$

حيث أن:

Y= تشير إلى الناتج المحلي الإجمال.

F= دالة، أي تتوقف على.

L= تمثل عرض عنصر العمل.

K= تشير إلى رصد رأس المال المحلي.

FDI= تمثل رصيد الاستثمار المباشر.

X= تشير إلى الصادرات.

Ut= تمثل معامل الخطأ في الدالة.

ووفقا لفرضية Bhagwati فإن قيمة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر من المتوقع أن تكون موجبة وذات قيمة ومرتفعة في الدول التي تتبع إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات، مقارنة بالدول التي تتبع إستراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات، ومن ثم يصبح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي مرتفعا بسبب المؤثرات الخارجية الموجبة، وارتفاع معدل الابتكار التكنولوجي وذلك بالمقارنة بالاستثمار المحلي.

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي:

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل (علاقة مضاعف) ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس صحيح، ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ان[1]:

$$I = I_d + I_f$$

إذ تشير I إلى الاستثمار المحلي الإجمالي، I_d تمثل الاستثمار المحلي من قبل الدول الضيفة، I_f تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر . ومن المفترض يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس أموال أجنبية من قبل المستثمرين الأجانب، لكن الملاحظ في الآونة الأخيرة المستثمرون الأجانب يلجئون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة من مؤسسات الاقتراض المختلفة،، وبالتالي فإن جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين لمحليين من تمويل استثماراتهم.

[1]- - Jegathesean, J.K., Op, Cit, pp13-15.

إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي في الدول المضيفة، بمعنى هل لاستثمار الأجنبي له أثر مثبط أم أثر تحفيزي للاستثمار المحلي؟ كما يطلق على ذلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي في الدولة، من هنا تؤثر طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي لمباشر على تحديد الأثر التكاملي والأثر الإحلالي لهذا الاستثمار مع الاستثمار المحلي.

هناك قناة أخرى تؤثر على درجة الإحلال والتكاملية وتنشأ من فكرة schumpter في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمار الابتكاري والذي يعني فناء الابتكارات عن طريق الإحلال، إذ يلاحظ ان معظم الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية، وقنوات لتسويق المنتجات دوليا، وخصائص جودة وعلامات تجارية، فإذا كان الاستثمار المحلي في الدول لمضيفة يتسم باستخدام تكنولوجيا قديمة أو تقليدية فهنا لا تصمد أمام المنافسة مع الشركات متعددة الجنسيات مما يترتب عليه خروج الكثير من تلك الشركات من حلبة لإنتاج، عن مثل ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي يقال أن الاستثمار الأجنبي له أثر إحلالي، ويؤثر ذلك سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي[1].

أما إذا كانت الدول المضيفة تملك تكنولوجيا متقدمة بواسطة شركاتها المحلية، أو ان الشركات المحلية في الدول المضيفة لديها القدرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل القديمة، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تمويله من خلال رؤوس أموال أجنبية، فهذا ينشأ الأثر التكاملي والذي يحفز على مزيد من لنمو الاقتصادي لدول المضيفة.

بالنسبة للدول النامية، يتطلب سيادة درجة من التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، ولكن ضعف الإنفاق على البحث والتطوير في تلك لدول يعوقها من تحقيق ذلك في الأجل القصير، وبالتالي ينتظر أن تسود درجة من الإحلال بين المغيرين أما في الأجل الطويل فقد يساعد تحقيق عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية من خلال الاختراعات الجديدة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يشجع تلك الشركات على إيجاد نماذج جديدة وتكنولوجيات متقدمة تحل التكنولوجيا القديمة، من هنا تنشأ التكاملية في الأجل الطويل الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من النمو

[1]- Achour, A.S. (1996), "Growth and Globalization Challenger for Arab Business the To of the 21thCentury : An economic and Managerial Perspective", Conference en Economies Globalization : Impact on Arab Business , 28., September , pp8-9

الاقتصادي في الدول النامية المضيفة وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من كفاءة الشركات المحلية، أو يحول الشركات غير الكفؤة إلى شركات تتسم بالكفاءة. ويؤدي ماسبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبالتالي التحفيز على النمو الاقتصادي[1]. أما في الدول المتقدمة فيلاحظ ان معظم شركاتها تتسم بقدرتها على إحلال التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر محل التكنولوجيا القديمة، الأمر الذي يساعد على وجود درجة من التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في تلك الدول.

يتضح من خلال ما سبق أن الأثر الإحلالي ينشأ عندما:

- يتم تمويل جزء من الاستثمار الأجنبي من خلال الاقتراض من السوق المحلي في الدولة المضيفة.
- لا تقوى الشركات المحلية على الصمود أمام منافسة الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا متقدمة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة.

أما الأثر التكاملي فينشأ عندما:

- يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس الأموال الأجنبية فقط.
- عندما تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا تمكنها من الصمود أمام المنافسة مع الشركات الأجنبية، أو عند وجود أثر عوائد الإنتاجية الذي يحفز الشركات المحلية على زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير لاستحدث تكنولوجيا متقدمة[2]. مع ملاحظة أن درجة التكاملية أو الإحلال تختلف من دولة إلى أخرى وفقا للسياسات المحلية المتبعة ووفقا لفترة الزمنية (قصيرة أو طويلة الأجل).

هناك القليل من الدراسات التي تناولت اختبار الأثر الإحلالي والأثر التكاملي للاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، منها دراسة Bayoumi et Lipworth عام 1997، بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليابان، اذ أوضحت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مكملا وليس إحلالا لرأس المال المحلي في الدولة المضيفة، وبالتالي كان هناك تأثير قوى وموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي[3].إذ تم اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عنصر حقن لرصيد رأس المال المحلي وأدى إلى امتصاص الموارد العاطلة[4].

---

[1] -انظر في ذلك:

-Ibid,p.20

- Chen,C, Chang, L.and Y.Zhang 1995,“ the role of freigne direct investment in Chine’s post-1978 economic development,vol.23,no.4,el seviev science ltd, Great Britain, p.691.

[2]- UN1995,op.cit.p.144.

[3]- Bayoumi.T. and G.Lipworth 1997,”Japonese Foreigne direct investment and regional trade”, IMF Working paper, WP 97/103, Asia pacific department, IMF, August, p 27.

[4]- اذ يمكن للدول المضيفة الاستفادة من خلال:

قدمت الدراسة المتخصصة في هذا الإطار بواسطة كل من Mayer et Agosin عام 2000، لتوضيح عما إذا كان هناك اثر مزاحمة أو تحفيز للاستثمارات الأجنبية على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970_ 1996، في البداية تم تجزئة الفترة إلى الفترتين 1976_ 1980 و 1986_ 1996 وتم الاعتماد على Panel Data اتضح من الدراسة أن اثر المزاحمة أو التحفيز Crowd out or Crowd in iffect اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال وجد انه ليس هناك اثر في أفريقيا خلال الفترة 1970_ 1996، وذلك على الرغم من وجود اثر تحفيزي او تكاملي خلال الفترتين 1976_ 1980 ، 1986_ 1996. أما في أسيا فكان هناك اثر تحفيزي خلال جميع الفترات السابقة، على العكس من ذلك كان الأثر احلاليا (مزاحمة) في أمريكا اللاتينية خلال جميع الفترات سابقة الذكر[1] .

أما De Mello فقام عام 1996 بإجراء دراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي وبالتطبيق على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1970-1996 وباستخدام Panel Data ووجد ان الأثر تكاملي وايجابي على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة لتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان الأثر احلاليا في الدول القائدة للتكنولوجيا (الدول الام)[2] .

في النهاية يلاحظ، أنه عندما ينشأ الأثر التحفيزي (التكاملي) يترتب عليه الزيادة في الاستثمار المحلي بقدر أكبر من الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1 دولار أو بنسة 1% من الناتج الحلي الإجمالي، والعكس يحدث في حالة وجود أثر المزاحمة.

ويتضح ما سبق اختلاف تأثير ي الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وفقا لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدة.

- استخدام كميات كبيرة من المدخلات الوسيطة في المنتجات النهائية وبالشكل الذي يزيد من الناتج عن طريق اثار العوائد الموجبة.
- استراد المدخلات المتخصصة والحديثة التي تؤدي الى المزيد من التعلم والحث على التقليد للمنتج المستورد، انظر في ذلك:
< Kaller, W. 1997, op.cit, p.1

[1] - Agosin, M.R and R.Mayer,op.cit.pp,11-15.

[2] - De Mello, L.R, op.cit ,p.25.

خلاصة الفصل :

تم التعرض في هذا الفصل إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول المضيفة من الناحيتين التنظيرية والتطبيقية واتضح جليا الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي بالدول المضيفة، إذ تعرض الفكر النيوكلاسيكي إلى أهمية تشجيع تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتخفيف من حدة الفجوة (الادخار-الاستثمار) في الدول المضيفة –خاصة النامية-، كذلك اتضح من نموذج (Solow-San) أهمية العنصر التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى دوره في رفع كفاءة رأس المال البشري في الدول المضيفة إذ اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عنصر إنتاج إضافي في دالة الإنتاج.

حاولت الأدبيات الحديثة بدراساتها المختلفة، توضيح الآليات التي ينتقل من خلالها تأثير التقدم التكنولوجي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال ما يصاحبه من مؤثرات خارجية موجبة، والاستفادة من تطبيق اقتصاديات الحجم ودوره في رفع كفاءة العنصر البشري وحث الدول النامية المضيفة بإنفاق المزيد على البحوث والتكوير كوسيلة لتكنولوجية ذاتية متقدمة يمكن من خلالها أن تنافس الشركات المحلية في الأسواق الخارجية. وينعكس ما سبق على زيادة الإنتاجية لكلية لعناصر الإنتاج، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ليس ما سبق فحسب بل أوضح Bhagwati أهمية الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة وبشكل أكر في حالة إتباع تلك الدول لإستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات بالمقارنة بدوره في ظل إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات.

كما أبرزت الدراسات التطبيقية الحديثة أن درجة استفادة الدول المضيفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو، تتوقف على نوعية العلاقة بينه وبين الاستثمار المحلي (تكاملية وإحلال) وفي الحالة الأولى فإن وجود مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة يحقق الأهداف المرجوة منه في تحقيق النمو الاقتصادي، دون أن يكون محفزا له.

في النهاية يجب التنويه إلى أن استفادة الدول الضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي تتطلب توافر مجوعة من المقومات المختلفة في الدول المضيفة، الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر وفقا لمدى توافر تلك المقومات.

إن الإصلاحات الاقتصادية يجب أن تتزامن مع الإصلاحات السياسية بعيدا عن استمرار الاستحواذ على السلطة أو كبح أي محاولة للتغيير الحقيقي في المنطقة وبالتوازي مع تعزيز القطاع الخاص فإنه من الضروري أن يتم تفعيل المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية لتلعب دورا رائدا في عملية صناعة القرار، إضافة إلى سيادة القانون واستقلال القضاء وضرورة محاربة الفساد كما أننا نؤكد على أن لنظرية الاقتصادية التي يواجهها العديد من دول العالم اليوم ففي الوقت الذي لا تستطيع فيه نظريات النمو أن تقضي على الفقر المتفشي في ربوع الوطن العربي، فإن تبني السياسات الاقتصادية الملائمة لن يكون كافيا لتحقيق التنمية، والسياسات التنموية لا تعمل بمعزل عن تقنيات الحكم الجيد للدولة.

ليس هناك نموذج معياري للارتقاء بإدارة الحكم في العالم، لحين تتشبع المجتمعات بالقيم والمبادئ فالمطلوب فقط هو بناء المؤسسات، بما في ذلك بناء مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من اجل إتاحة الحقوق السياسية للمواطنين وتطبيق النظم الديمقراطية ولإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم من خلال تعميق الأطر اللامركزية، وبناء قدرات الحكومة التي تساعدها على تلبية احتياجات ومطالب المواطنين، وفرض احترام القانون بين الحاكم والمحكوم.

الـــفـــصل الثـــالث

الإجــراءات و الأطـر المنظمــة للمناخ الاستثمـــاري

- تطــور الإطــار التنظيمـــي للاقتصـــاد الوطنـــي
- تطــور الإطــار القانــوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر
- واقــع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تمهيد:

مرت الجزائر بمرحلة عصيبة وأزمات اقتصادية، وأمنية ألحقت الضرر الكبير بالأنشطة الداخلية والخارجية، فسعت الدولة إلى اعتماد سياسة الإصلاحات في اقتصادها المريض، كان أولها تبني سياسة التخطيط ثم سياسة الاعتماد على هيكلة المؤسسات العمومية تماشيا مع التفتح الاقتصادي وبروز ظواهر العولمة التي فرضت مسار الخوصصة كنمط جديد لتخصيص لتسيير المؤسسات مع منح مصداقية الشراكة سواء أكانت محلية أو أجنبية، ومن أجل جلب لاستثمارات الأجنبية المباشرة تطلب من الجزائر توفير مناخ استثماري ملائم فعملت على وضع إطار تنظيمي واقتصادي للاستثمار، وأيضا العمل على تسهيل الخطوات والإجراءات الخاصة بمشروعات الاستثمار، وهذا من أجل تحقيق تنمية دائمة ومستمرة للاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: تطور الإطار التنظيمي للاقتصاد الوطني

يعرف الاقتصاد الوطني منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي حتى اليوم، تحولات جذرية حيث انتقل من خلالها من الاقتصاد الموجه "ذو الصبغة الاشتراكية"، إلى اقتصاد تحكمه آليات اقتصاد السوق وقوانين العرض والطلب، ويكون فيه للقطاع الخاص دور كبير وذلك بفتح المجال للمتعالين الاقتصاديين المحليين والأجانب وهذا بعد القيام بإصلاحات جوهرية مست هيكل الاقتصاد الوطني ونمط تسييره بحثا عن النجاعة والفاعلية في الأداء الاقتصادي، وإعطاء دافع جديد للتنمية الوطنية، ولذلك تناولت في هذا المبحث الإصلاحات الاقتصادية المنجزة كما يلي:

- ✓ لمحة تاريخية عن الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال.
- ✓ التوجه من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- ✓ الخوصصة والشراكة الأجنبية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال

عند الاستقلال واجهت بلادنا مرحلة انتقالية صعبة ووجدت نفسها أمام قطاع تطور موجه للتسويق مندمج مع الاقتصاد الفرنسي وقطاع آخر يعمه الكفاف، إلى جانب التفاوت الكبير بين مناطق الشمال الخصبة وباقي البلد، وكان المجتمع زراعيا بالأساس مع وجود قاعدة صناعية محدودة ومرتبطة بالمؤسسات الفرنسية، إضافة إلى ذلك فإن الزراعة التي كانت بمثابة القطاع الأساسي في الجزائر، كانت مشاكلها أكبر من أن تحصى، بداية أن جل المحاصيل المزروعة بها تجارية مثل: الكروم وبعض المزروعات الأخرى وكان التوزيع غير المتساوي للأراضي الفلاحية والإنتاج ضعيف والوسائل المستخدمة بدائية.

ونظرا لغياب الموارد المالية اللازمة كان السؤال حول أي القطاعات التي تعطى لها الأولوية؟.

فرغم كل السلبيات التي عرفتها هذه المرحلة إلا أن الدولة بذلت جهودا جبارة فيما يمكن أن نسميه إعادة تنظيم الفوضى حيث استعانت الجزائر ببعض الاقتصاديين مثل دوبارنيس الذي كان وراء وضع أساس استراتيجي Stratégie Algérienne de Développement حيث تبنت الجزائر آنذاك سياسة الصناعات المصنعة لرفع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يمكن اعتبار هذه المرحلة بالفترة التحضيرية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما حاولت الجزائر أحدثه بالفعل انطلاقا من أول خطوة للتنمية لسنة 1967، وخلال هذه الفترة قامت

الحكومة بعدة خطوات منها تأميم الأراضي الزراعية 1963، خلق الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات 1964، وتأميم المناجم 1966، إصدار العملة الوطنية الدينار[1].

وعموما فقد اتبعت الجزائر نموذجا للنمو الاشتراكي، حث يكون للدولة الدور الرئيسي للاقتصاد مع التركيز على الصناعات الثقيلة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، والاعتماد على المؤسسات العامة في توفير كافة الخدمات وإنشاء مزارع الدولة الضخمة عن طريق تأميم الأراضي.

أما يما يخص أسباب اختيار النهج الاشتراكي في الاقتصاد، فإنها تتعلق من جهة بطبيعة الظروف الدولية التي كانت آنذاك وتأثر قادة الثورة بما حدث في البلدان العربية والأجنبية، ومن جهة أخرى بالأوضاع الاقتصادية، حيث كان تدخل الدولة في كل القطاعات أمرا حتميا وكان لازما عليها أخذ المبادرة نظرا لغياب الكلي للتنظيم في المجتمع، واتخذت الحكومة من التخطيط آنذاك أداة ووسيلة لإرجاع الأوضاع والتوازن ففي عام 1967 دخلت الجزائر مرحلة المخططات التنموية، وكانت بمثابة ظهور واضحا لأولى بوادر لاشتراكية المرتكزة على التخطيط المركزي بالاعتماد على المؤسسات العامة وتأميم الأراضي والواردات، حيث كانت تمول بواسطة الإيرادات صادرات قطاع المحروقات المؤممة، وفي هذا الصدد تمت الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 1973وحتى الفترة من 1979-1981[2].

الجدول رقم 3-1: يوضح توزيع نمو الاستثمارات خلال الفترة 1967-1979

الوحدة: مليار دينار جزائري

الفترة	المخطط الثلاثي 1969-1967	المخطط الرباعي الأول 1973-1970		المخطط الرباعي الثاني 1977-1974		الفترة 1979-1978
القطاعات	المحقق	الأهداف	المحقق	الأهداف	المحقق	المحقق
الزراعة	1.605	4.146	4.356	12.005	8.914	32.59
الصناعة	4.75	12.42	20.803	48	63.1	66.864
كل القطاعات	9.121	27.74	36.297	110.21	93.2	106.959
نسبة الاستثمار	%26.8	-	%33.5	-	%64.8	%5.5

Source : Deboub. Youcef , mécanisme économique de l’Algérie, 1991, P5.

[1]- بن أشنهو عبد اللطيف، الترجمة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 23-24.
[2]- دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2001، ص 102-106.

من خلال الجدول يتضح أن عملية التخطيط لم تكن محكمة وخلقت حالة من التساوي بين القطاعات وهذا لإعطاء أولوية لقطاع وإهمال الآخر، حيث أن الصناعة تستحوذ على أغلب جزء من الاستثمارات المخططات، ومن جراء هذه السياسة أدت إلى وقوع الجزائر في أزمات ومشاكل بحيث أن سياسة التصنيع هذه كان غلب عليها الفوضى لبعد المصانع من مصادر التموين والأسواق كما تتميز بكثرة العمال، وعدم التحكم في التكنولوجيا.

بعد هذه المخططات جاء في الفترة 1980-1984 المخطط الخماسي الأول وتميز هذه المرحلة بما يلي:

1- مراجعة اسراتيجية التنمية والاتجاه نحو الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسب عالية تصل إلى لأكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة.

2- التحول إلى لا مركزية التخطيط وهذا بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصادية كالمؤسسات والولايات والبلديات وهذا من أجل إعداد المخططات الوطنية.

3- التحول إلى نظرية النمو المتوازن R-Nurkse R-Rodan .

إلا أن هذه التوجهات لم تمس جوهر المشاكل، حيث ركزت على إعادة توجيه الاستثمارات ذات الأحجام الرأس مالية الكبيرة والتكنولوجيا العالية القطاعات غير الإنتاجية وبالتالي ترقية قطاع الهياكل القاعدية وإعطاء الأولوية في القطاع الصناعي لتوسيع في الاستثمار الرأسي ومنها تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما اتجه لتشجيع الزراعة[1].

وهكذا انخفضت الاستثمارات الصناعية خلال الفترة من 65% من الاستثمارات الكلية خلال سنة 1980 إلى 24% سنة 1984 بينما انتقلت الاستثمارات القاعدية الهيكلية من 30% سنة 1980 إلى 55% سنة 1985 إلا أن نصيب الزراعة بقي مستقر يتراوح بين 3 إلى 4% ، ومن بين نتائج السياسة المقامة في الجزائر حتى نهاية المخطط الخماسي الأول:

1- تميزت بضخامة الاستثمار العمومي والذي ميز الفترة، حيث كان بمعدلات معتبرة كما هي مبينة في الجدول. إلا أن هذه الاستثمارات أنتجت جهازا إنتاجيا عاجزا عن تحقيق إشباع حاجيات الطلب المحلي سواء من السلع النهائية أو من السلع الوسيطية، ما أدى إلى اللجوء إلى الاستيراد الكثيف والذي أنشأ تبعية اقتصادية استنزفت موارد مالية معتبرة، سواء كانت موارد خارجية والتي أنتجت مديونية ضخمة التي تعاني منها البلاد إلى يومنا هذا، أو من عوائد

---

[1] - Deboub. Youcef , mécanisme économique de l’Algérie, 1991, P5.

قطاع المحروقات والذي بقي يحتكر تمويل الاقتصاد من جهة والصادرات من جهة أخرى بحوالي 93%.

2- التبعية التكنولوجية والتجارية فقد نتجت عن سياسة التصنيع التي اتبعتها الجزائر والقائمة على الاستعمال المالي المكثف والمكلف والاتجاه نحو الخارج لاستيراد التكنولوجيا اللازمة واستعمال التعاون التقني شكل هام، ويمكن تأكيد ذلك بإدراج التبعية في مجال التعاون التقني من الخارج، والتي غدتها سياسة غير فعالة في تكوين العمالة المؤهلة اللازمة لتشغيل ومتابعة التكنولوجيا المستوردة حيث نجد في الفترة 1973-1978 تم لإبرام 4912 عقد والذي كلف 49.4 مليار دينار جزائري[1]

[1] - Brahimi (AD) : L'économie Algérienne, édition d'ahled, Alger, 1999, P25.

المطب الثاني: التوجه من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

1- أسباب التوجه نحو اقتصاد السوق:

أصبحت عبارة التحول إلى اقتصاد السوق أكثر العبارات شيوعا في أدبيات الاقتصاد فقد عرفه F.Perrou على أنه: "نظام اقتصادي اجتماعي يهتم بالإنتاج قصد التبادل ويتم خلال تنظيم ورقابة النشاط الاقتصادي عن طريق الأسواق التي تتميز بالمنافسة"[1].

ومن أبرز الأسباب التي دفعت بالجزائر نحو اقتصاد السوق:

فشل النظام الاشتراكي في عملية التنمية الاقتصادية، ارتفاع المديونية الخارجية وتزايد أعباؤها، العجز المزمن في الموازنة العامة، ارتفاع نسبة التضخم، وتدهور أسعار الصرف العملة الوطنية، انخفاض الإنتاجية في المشاريع العامة (القطاع العام) والعجز المستمر في الميزان التجاري وضعف احتياطات الصرف، اختلال في القطاع المصرفي، وضعف النظام الضريبي[2].

كما رأينا أن الاقتصاد الجزائري في الفترة ما قبل 1986-1990 كان يتميز بآثار اقتصادية واجتماعية سيئة وزاد من حدة الأزمة الداخلية للبلد والمتميز بالغليان الناتج عن التوترات الاجتماعية والسياسية التي رافقت انطلاقة المسار الديمقراطي. كل هذا نتج عنه ركود اقتصادي حاد ومزمن أجبر السلطات الجزائرية على لجوء المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، حيث تم الاتفاق على برنامج التثبيت ثم برنامج التصحيح بعد ذلك.

أ- برنامج التثبيت:

لقد كان أول اتفاق عقد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ ماي 1989 حيث تحصلت الجزائر على قرض بقيمة 560 مليون دولار أمريكي، تم اتفاق ثان في أفريل 1991 لتحصل الجزائر بموجبه على قرض بقيمة 400 مليون دولار أمريكي يدفع على أربعة أقساط متساوية أولها كان في جوان 1991 قابل القبول بمجموعة من الإجراءات وهي:

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار.
- تحرير التجارة الخارجية والأسعار، مع التحكم في التضخم.
- رفع معدلات الفائدة وتقليص دعم الأسعار الأساسية.
- تطبيق الخوصصة وتقديم التسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تثبيت الأجور وتخفيض النفقات العمومية وتحقيق فائض في ميزانية الدولة.

---

[1]- أحمد زكي بدوي المعظم، المصلحة الاقتصادية"، دار نشر الكتب اللبناني، لبنان، 1995، ص 187.
[2]- مصطفى محمد عبد الله، "الإصلاحت الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية"، دار النشر بيروت، 1999، ص 31.

ونظرا لعدم احترام الجزائر لهذه الشروط جمد القسط الأخير من القرض، ولكن في سنة 1994 لجأت الجزائر إليه مرة أخرى لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، وعقد اتفاق آخر وتحصلت الجزائر على قرض بمليار دولار أمريكي مع تعهدها بتطبيق برامج التثبيت لمدة سنة[1].

ب- برنامج التصحيح الهيكلي:

رغم تجاوز مرحلة الانكماش والحد من تزايد التضخم خلال فترة التثبيت، فإن الاقتصاد الجزائري بقي يعاني من صعوبات كبيرة خصوصا تلك المتعلقة بتلك العوائد من العملة الصعبة، وبقاء التبعية التامة لقطاع المحروقات، وثقل المديونية وخدماتها، وتزايد حدة مشكلة البطالة وقلة الاستثمار مما دفع بالسلطات إلى اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة 1995-1998 والذي يشمل الشروط التالية:

- ✓ تحقيق نمو خارج المحروقات بنسبة 5% سنويا.
- ✓ تطبيق سياسة لإعادة الاستقرار للأسعار.
- ✓ تخفيض العجز في الميزان التجاري.
- ✓ تعبئة الادخار الوطني لتمويل الاستثمار.
- ✓ رفع معدلات الفائدة واستكمال عملية تعويم سعر الصرف.
- ✓ إصلاح النظام البنكي والمالي بإدخال قواعد السوق.

إن تحقيق كل هذه الشروط يدخل ضمن إدماج الجزائر في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وإذا نتج عن تطبيق هذا البرنامج نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، كتخفيض معدل التضخم، والزيادة في العملة الصعبة، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وإن كان هذا على أساس تكلفة اجتماعية واقتصادية دفعها المجتمع نظرا لارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية، وتزايد معدل البطالة ويمكن ملاحظة هذا في الجدول رقم 3-2 في الصفحة المقبلة

[1]- دحمان سامية، "تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سبق ذكره، 2001، ص 156-157.

الجدول رقم 3-2

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل البطالة	29.25	24.26	26.99	27.99	29.20	28	29.2	28.89	27.30	27.20

المصدر: كمال رزيق، مسعود فارس، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، محاضرات الملتقى الطني الأول، جامعة سعد دحلب بالبليدة، ماي 2002، ص 22.

يبين الجدول أعلاه النمو السريع لمعدل البطالة حيث سجل سنة 1997 معدل بطالة قدر بـ 29.2% وهذا كان نتيجة للتسريح الجماعي للعمال خاصة خلال الفترة 1990-1998 والذي بلغ 514000 عامل مسرح، أدى ذلك لإنتشار ظاهرة الفقر وبشكل واسع في أوساط العائلات الجزائرية[1].

[1]- كمال رزيق، مسعود فارس، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، محاضرات الملتقى الطني الأول، جامعة سعد دحلب بالبليدة، ماي 2002، ص 22.

المطلب الثالث: الخوصصة والمشاركة الأجنبية

إن التدهور الذي عرفته المؤسسات العمومية والديون المتراكمة عليها والركود الاقتصادي والتبعية المفرطة في الاستيراد من الخارج، وفي ظل الانخفاض المستمر في إيرادات ميزانية الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدات والقروض المالية في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق. ترى FMI أن أحسن تسيير للمؤسسة العمومية هو إخضاع لبرامج الخوصصة وعلى هذا الأساس كانت اهتمامات الجزائر في عملية إقرار الخوصصة واتخاذ بعض الإجراءات التالية:

- ✓ استقلالية مؤسسات القطاع العام ومنحها الصفقات العمومية.
- ✓ تأجير مؤسسات القطاع العام –الفنادق- لقطاع الخاص عن طريق عقود تسيير.
- ✓ تحويل عقود ملكية المؤسسات العمومية بشكل كلي أو جزئي للقطاع الخاص.
- ✓ المساهمة العمالية ونقصد بيع رأس المال الاجتماعي كليا أو جزئيا للعمال بفضل القروض البنكية وهذا ما يمح للجمهور بالاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية.
- ✓ إصدار أسهم جديدة للقطاع الخاص.
- ✓ عرض الأسهم عن طريق بيعها لهم بسعر ثابت مثل فندق الأوراسي.

1- الخوصصة كنمط جديد لتسيير الاقتصاد الوطني:

أ- مفهوم الخوصصة:

الخوصصة هي نقل ملكية رأس المال جزئيا أو كليا للقطاع الخاص الأجنبي أو وطني أو من جهة الخوصصة هي تنازل القطاع عن أشكال التسيير لصالح هيئة مستقلة قد يكون المتعامل وطني أو أجنبي فتسمية الخوصصة الأولى بخوصصة الملكية أما الثانية بخوصصة التسيير[1].

ب- مجال تطبيق الخوصصة:

حدد القانون المتعلق بالخوصصة على ان مجال تطبيقها في الأنشطة ذات الطابع التنافسي والتابعة للقطاعات التي ا ثبت فيها القطاع الخاص فعاليته وهذه القطاعات هي كالتالي:

1_ الفندقة والسياحة التجارية التوزيع والصناعة النسيجية والزراعة

2_ الدراسة والانجاز في مجالات البناء والأشغال العمومية وأشغال الري

3_ الصناعات التحويلية مثل الكهرباء والميكانيكا

4_ النقل البري للمسافرين والبضائع أعمال الميناء والمطرية (المطارات)

---

[1]- محمد بلقاسم بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها"، د.م.ج، 1997، ص 278.

5_ التأمينات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

2- المشاركة الأجنبية في سياسة الخوصصة:

تعتبر الخوصصة من وسائل إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي الذي يسمح بتنمية الموارد المالية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع تحسين القدرات على الإنتاج والمنافسة والحفاظ على مناصب العمل وفق متطلبات اقتصاد السوق[2].

ويتضح ان الوجه الأخر للخوصصة يتمثل في التفتح على الاستثمارات الأجنبية ومن مبادئها المرسوم التشريعي رقم 93-12 بتاريخ 5 أكتوبر 1993 المتضمن ترقية الاستثمار بغرض جلب المستثمرين وإعطاءهم الفرصة للمشاركة في عملية التنمية عن طريق توفير كافة الضمانات والامتيازات وهذا ما أكده الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار ويمكن تبيين هذا في المبحث الموالي.

---

[1] - المادة 2 من قانون 95_22 الصادر في اوت 1995 المتعلق بالخوصصة.

[2] - مقتطف من برنامج رئيس الجمهورية، جريدة الاحرار، العدد 391، الجزائر، 1999، ص 11.

المطلب الرابع:

عوامل المناخ الاستثماري المناسب:

أ- العوامل القانونية:

- وجود تشريعات استثمارية متكاملة تتسم بالوضوح والثبات وتخلو من القيود التي تعيق الاستثمار
- وجود نظام قضائي فعال وعادل
- وجود تشريعات اقتصادية وعمالية عادلة
- وجود الضمانات الكاملة والكافية للمستثمر الذي تتكفل له حرية النشاط وعدم التأميم او المصادرة

ب- العوامل السياسية:

- الاستقرار السياسي والاستقرار الأمني اللذان يساعدان على نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية
- تحديد دور النقابات في إطار الصلاحيات القانونية المحددة لها وعدم الإسراف في استخدام وسائل ضغطها.

ج- العوامل الاقتصادية:

- الوضوح الكامل للمنهج الاقتصادي وفلسفته والتشريعات الصادرة بمقتضاه.
- استخدام أسلوب التخطيط التاشيري
- انتهاج أسلوب سليم في السياسات الاقتصادية الكلية
- محاربة التضخم وتحجيمه لتجنب تشويه النمط الاستثماري ودفع المستثمرين الى توجيه استثماراتهم في مجالات المضاربة بالعقارات
- منح الإعفاءات الضريبية المشجعة وليس الإسراف في منح الإعفاءات دون هدف حتى لا تكون قاعدة الإعفاءات هي العامل الفعال في تحفيز الاستثمار وإنما هي واحدة من عدة حوافز وقد يرى المستثمر ان وجود التسهيلات والخدمات أهم بالنسبة له من الحصول على الإعفاءات (في حالة ما اذا كان الحصول على الخدمات والتسهيلات سيكلفه قيمة اكبر من قيمة الإعفاءات التي سيحصل عليها)

وحافز الإعفاءات في الأخير يمثل وسيلة لتعويض المستثمر عن بعض المعوقات التي تعترض الاستثمار في حالات خاصة، مثل توطين مشاريع استثمارية في مناطق نائية او انخفاض العائد الاستثماري بالقياس إلى مجال الاستثمار لمشروع بديل.

– تسهيل وتبسيط الإجراءات الاستثمارية مثل تبسيط الإجراءات في إصدار تراخيص لإقامة المشاريع الاستثمارية والحصول على الأرض وإجراءات التصدير والاستيراد والتخليص الجمركي

– وجود أيدي عاملة ماهرة ومدربة وإقامة تسهيلات تدريبية وتعليمية جيدة

– فاعلية الجهاز التنفيذي المعني بشؤون الاستثمار والمصداقية في التعامل والكفاءة.

– توفير بنية أساسية عريضة من الخدمات الضرورية المناسبة مثل: مراكز المعلومات، الاتصالات، الطرق، الطاقة والمياه

– توفير سلسلة عريضة من الخدمات الضرورية المناسبة مثل مراكز المعلومات، المصارف الدولية، شركات التامين، خدمات الصحة، التعليم والتدريب، الخدمات السياحية، خدمات الجدوى الاقتصادية، مكاتب المحاسبة، مكاتب المحاماة، الوكالات التجارية، المراكز التجارية التسويق.

المبحث الثاني: تطور الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر:

لقد عالجت الجزائر مسالة الاستثمار منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة المرحلة لكن نتيجة التحولات الاقتصادية التي حدثت بداية التسعينات وانفتاح الجزائر على الرأسمال الأجنبي والمحلي وانتهاجها مسار الانتقال الى اقتصاد السوق والإصلاحات التي اعتمدتها على حل المؤسسات الاقتصادية والمالية.

تحتم عليها إيجاد الصيغة القانونية وفق المرحلة الانتقالية والتطورات العالمية ولهذا سوف نتطرق الى عرض مراحل تطور القوانين في الجزائر من خلال أربعة مطالب:

- ✓ قوانين التشريعية لفترة الستينات
- ✓ قوانين التشريعية لفترة الثمانيات
- ✓ قوانين التشريعية لفترة التسعينات
- ✓ قوانين التشريعية الصادرة في 2001 الى يومنا هذا.

المطلب الأول: القوانين التشريعية لفترة الستينات:

وقد عرفت هذه الفترة قانونين للاستثمار وهما:

الفرع الأول: قانون الاستثمار الصادر عام 1963:

أصدرت الجزائر أول قانون لها يتعلق بالاستثمار سنة 1963 وجاء اهتمامه بالاستثمار الأجنبي وكيفية استقطابه بهدف بناء الاقتصاد الوطني، وأعطى هذا القانون عدة ضمانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمؤسسات المعتمدة والمؤسسات المنشئة عن طريق اتفاقية وتتمثل في:

1- الضمانات العامة: يستفيد منها المستثمرين الأجانب وتتمثل في حرية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، وحرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات، والمساواة امام القانون.

2- المؤسسات المعتمدة: تتمتع هذه المؤسسات بقرار الوزير المعني من ضمانات خاصة من تحويل 50 بالمائة من الإرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها والحماية الجمركية، بالمقابل على المؤسسات المعتمدة ان تضمن تكوين وترقية اليد العاملة الجزائرية.

3- المؤسسات النشأة عن طريق اتفاقية: يخص هذا النظام المؤسسات التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات على أن ينجز الاستثمار في قطاع الاستيراد، أو ينشأ لأكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين، كما يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد، تخفيض نسبة فائدة قروض التجهيز المتوسطة والطويلة الأجل، التخفيف الكلي والجزئي من الضريبة على المواد والسلع المستوردة.[1]

الفرع الثاني: قانون الاستثمار الصادر عام 1966

بعد فشل قانون 1963 وعدم مطابقته الواقع وعدم وجود نية حقيقية في تطبيقه تم إصدار قانون جديد في عام 1966 لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات القانونية الخاصة به، وذلك بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين ويختلف هذا القانون عن سابقه من خلال المبادئ التالية:

البند الأول: الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر

ترجع مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للدولة أو الهيئات التابعة لها كما تتدخل الدولة بمفردها أو بمساهمة رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي في الشركات الاقتصادية

[1]- المواد 3،4،5،19، قانون رقم 63-277، "المتضمن قانون الاستثمار"، الجريدة الرسمة العد 53، الجزائر، 1963/8/2.

المختلطة، ولا يمكن للمستثمرين المحليين أو الأجانب الاستثمار في القطاعات لأخرى، إلا بعد الحصول على اعتمادات أو تراخيص مسبقة من السلطة الإدارية لاستفادة من الضمانات المنصوص عليها.

البند الثاني: منح الضمانات والامتيازات

تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون لاسيما الجبائية وحق تحويل الأرباح والأموال والعائدات، والمبالغ الخاصة بالقروض المستدامة من الخارج، الضمان ضد التأميم، أما الامتيازات الجبائية فتتمثل في: الإعفاء التام أو الجزئي والتقليص من رسم الانتقال بعوض والرسم العقاري (10 سنوات)، والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية، استثناءا على رسوم الجمارك والرسم الفريد الإجمالي المرتبط بأموال التجهيز الضروري للمشروع.

وفيما يتعلق بالامتيازات المالية فتتمثل في الضمانات الاقتراض المتوسطة والطويلة الأجل مثل:تخفيض معدل الفائدة إلى غاية 3% على القروض الطويلة والقصيرة الأجل، كما يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي تتجاوز 5 ملايين دينار على الأفراد بالترخيص في المنطقة جغرافية معينة[1].

وعموما تم تحديد في هذا القانون مجال تدخل الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات (الصناعة والسياحة) في حين تم إنشاء كل الأنشطة التجارية والمنجمية، البنوك، النقل بالفلاحة، ماعدا المحروقات.

كما أن المستثمر الأجنبي مقيد بتبني إحدى الشكلين المسموح بهما إما الشركات المختلطة أو عقود إنجاز الدراسات فيما يتعلق بالفروع والشركات الأجنبية المملوكة 100% فكانت غير مقبولة.

المطلب الثاني: القوانين التشريعية لفترة الثمانينات

[1] الأمر رقم 66- 277 المؤرخ في سبتمبر 1966، "المتضمن قانون الاستثمار"، الجريدة الرسمية، 1965، ص 90-12.

في هذه الفترة تم إصدار قانون جديد يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وتسييرها وحسب هذا القانون يتم إبرام الاتفاقية ويحدد فيها: موضوع وحدة الشركة، مبلغ رأسمال المكتب، طرق تحويل التكنولوجيا، وتتمثل المشاركة الجزائرية في الشركات المختلطة بنسبة 51% مع ضمان التسويق، أما المشاركة الأجنبية فلا يمكنها أن تتجاوز 49% مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين، وقدم قانون 82-13 ضمانات للأطراف الأجنبية منها: الحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار وذلك وفق القانون التجاري، وضمان حق تصدير الأرباح غير المعاد استثمارها وحصة الأجور والمساهمات الاجتماعية المحولة، ومصاريف الخدمات التقنية، إضافة إلى ذلك تستفيد الشركات المختلطة من الامتيازات الجبائية:

- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات أو من الضريبة على الأجر الصافي.
- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة 3 سنوات.
- تستفيد أيضا من القروض مع حق توجيه ومراقبة نشاط الشركة.

بعد أربع سنوات تم إصدار قانون 86-13 الذي يعد تكملة لقانون السابق، وقدم بعض المزايا من توسيع نشاط الاستثمار وإبرام عقود دولية واللجوء إلى التمويل الخارجي، غير أن كلا القانونين لم يأت بالنتائج لمنتظرة، وذلك لوجود بعض العراقيل لثقل الجهاز الإداري والمشاركة بالأغلبية للطرف الجزائري واللجوء الإجباري للمحاكم الجزائرية في حل النزاعات.

وبعد ذلك تبنت الجزائر قانون 1988 ويتمثل في استقلالية المؤسسات العمومية ويهدف إلى تمكين المؤسسات إلى التصرف بحرية ومسؤولية في السوق الداخلية والخارجية بإتباع قواعد اقتصاد السوق والقائمة على المنافسة وتحقيق المردودية المالية[1].

فأصبحت المؤسسات المالية تتميز بنوع من الحرية:

- ✓ غير خاضعة للوصاية الوزارية والقانون العام.
- ✓ خاضعة للقانون التجاري، تأسيس في شكل شركة ذات أسهم وذات مسئولية محدودة، تتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل الرأسمال التأسيس المدفوع.

---

[1]- بشراير عمران، "نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر"، ذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005/2004 ، ص 67.

وجاء في جويلة من نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية حيث عم عبئ تحويل نظام التسريحات والمطبق مسبقا نظرا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بما يسمى بميزانية العملة الصعبة، وقد دعم هذا القانون بالانفتاح الكلي للتجارة الخارجية ابتداء من سنة 1995 لكل السلع والأعوان الاقتصاديين عموميين أو خواص، محليين أو أجانب ماعدا القمح.

وفي جويلية من سنة 1989 أصدر قانون الأسعار، حيث أصبح للمؤسسة إمكانية تحديد أسعار منتجاتها على مقاييس حساب التكاليف وحالة العرض والطلب والمنافسة، وبقيت بعض المواد خاضعة للنظام السابق حتى جوان 1995.

المطلب الثالث: القوانين التشريعية لفترة التسعينيات:

ويتعلق الأمر بقانونين تم إصدارهما أولها قانون النقد والقرض الذي فتح الطريق لكل أشكال المساهمة للرأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر ويشجع كل أشكال الشراكة دون تخصيص وثانيهما قانون جذب المستثمرين في سنة 1993.

الفرع الأول: قانون 90-10 المتعلق بالنقد[1] والقرض

بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الاستثمار الأجنبي على مستوى بنك الجزائر كما أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة لمشاريع المقدمة، كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني 82-13 و 83-13 اللذان أدخلا المقاييس المتفرقة بتحديد نسبة رأس مال الشركات المختلطة حسب قاعدة (51% و 49%) بموجب نظام سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

رخص هذا القانون لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية ويحدد النقد والقرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في المجالات التالية: توازن سوق الصرف، إحداث وترقية الشغل، تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين، شراء الوسائل التقنية للاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات.

ويأخذ هذا القانون بجنسية رأس المال لا لجنسية الأشخاص، وقد وضع مجموعة من المبادئ التي تتمثل في[2]:

1- حرية الاستثمار في الجزائر باستثناء قطاعات تخصصه للدولة أو الهيئة التابعة لها إلى جانب تحديد شروط تدخل رأس المال الخاص.

2- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين من تقديم الطلب.

3- تبسيط عملية قبل الاستثمار الخاص للرأي بالمطابقة حيث يقدم الطلب لمجلس النقد والقرض ليبت في الملف خلال شهرين بعد تسلمه مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة حسب المادة 50 من قانون 90-10.

أثار قانون 90-10 على الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

نتيجة انفتاح الجزائر على العالم الخارجي وانتهاجها نظام اقتصاد السوق المرفق بالإصلاحات الاقتصادية وظهور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي تم بموجبه إصلاح الجهاز المصرفي

[1]- القانون رقم 90-10 "المتعلق بالقرض والنقد"، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 14-04-1990.
[2]- دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، 2001، ص 174.

والمالي، تم إنشاء مجلس النقد والقرض لدراسة ملفات المستثمرين الأجانب حيث صادق المجلس لسنة 1992 على 20 مشروع وهذا كان لقانون النقد واقرض أثار إيجابية وأخرى سلبية هي كما يلي:

أ- الآثار الإيجابية للاستثمار المباشر حسب قانون 90-10: ونجد

- خلق وترقية الشغل عن طريق التكوين والتسهيل للإطارات والعمال من طرف الشركات الأجنبية.
- تشجيع استعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والعمل على جلبها من الخارج.
- تحسن ميزان المدفوعات بدخول رؤوس الأموال إلى الجزائر نتيجة لخلق مؤسسات أو فروع.
- خلق المنافسة والضغط على المؤسسات المحلية لزيادة المردودية والتأقلم مع الوضع الجديد لاقتصاد السوق.

ب- الآثار السلبية:

- عرقلة الاستثمارات نتيجة تباطؤ الإجراءات الإدارية والقيود المفروضة من بنك الجزائر.
- عدم مسايرة الجهاز المصرفي مع المقتضيات التي يتطلبها المرحلة الاقتصادية الجديدة من القروض المنوحة للمستثمرين وخاصة الأجانب منهم.
- تأثير تكاليف استيراد المواد الأولية نتيجة الرسوم الجمركية والإجراءات الجمركية البيئة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإعاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الثاني: الرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات[1]

يعتبر صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات إرادة الدولة للانفتاح الاقتصادي ولسياسة ترقية الاستثمارات وترتكز فلسفته على ما يلي:

أ- مبدأ حرية الاستثمار:

هذا المبدأ يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين سواء كان شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، مقيم أو غير مقيم، في النشاطات المنتجة لسلع والخدمات (صناعة، زراعة، سياحة، نقل، تجارة) باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو أحد فروعها.

ب- مبدأ المساواة:

المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والمحليين بحيث يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات فيما يتصل بالاستثمار مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة ين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص رعاياها.

---

[1]- الرسوم التشريعي رقم 93-12 ، "التعلق بترقية الاستثمارات"، المؤرخ في 1993/01/5.

ج- إنشاء وكالة ترقية الاستثمار ودعمها وتابعتها (APSI):

سعيا لإعطاء هذا المشروع مصداقية أكبر ودينامكية وشفافية تم إنشاء لأول مرة في الجزائر هيئة تسهر على تكريس وتجسيد الضمانات والامتيازات التي جاءت عن المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي تم بموجبه إنشاء الوكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها على شكل الشباك الوحيد من رئيس الحكومة تكون تحت وصايته ويتم تحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها يقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-319 حيث بدأت نشاطها منذ مارس 1995 والتي تقوم بتسهيل الإجراءات الإدارية وتسليم المستندات المطلوبة الاستشارة والتوجيه في تكوين ملفات المشاريع، البحث عن التمويل والشراكة، متابعة الالتزامات المتبادلة، خدمات مركز الإعلام المتخصص وإصدار الدلائل والمطبوعات والمطويات المتعلقة بغرض الاستثمار، إصدار ملفات نموذجية ودراسات متخصصة والمشاركة في تحديد المناطق الحرة والخاصة وترقية المواقع والمنشآت لإقامة المشاريع.

د- مبدأ التشجيع على الاستثمار:

قانون الاستثمار يعني مساهمة ذاتية للمستثمر والحد الأدنى للمبالغ المالية يتغير حسب القيمة الإجمالية للاستثمار بحيث إذا كانت:

- ✓ قيمة الاستثمار أقل من 2 مليون دينار تكون قيمة المساهمة الذاتية بـ 15%.
- ✓ قيمة الاستثمار ما بين 2 مليون دينار و 10 ملايين دينار تكون قيمة المساهمة الذاتية بـ 20%.
- ✓ قيمة الاستثمار أكبر من 10 مليون دينار جزائري تكون قيمة المساهمة الذاتية بـ 30%[1].

هـ- بدأ الحماية:

المرسوم التشريعي يوضح الضمانات التالية:

- ✓ عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- ✓ لضمان تحويل رأس مال المستثمر والعوائد الناجمة عنه.
- ✓ اي حالة التنازع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده على المحاكم، إلا إذا كانت هنا اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح والتحكيم أو اتفاق خاص ينص بشرط التحكيم للأطراف على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.

[1]- لمادتين 1 و 27 من قانون الاستثمار، "النصوص التشريعية والتطبيقية"، منشورات وكالة الاستثمارات، 1995، ص 9-11.

المطلب الرابع: القوانين التشريعية الصادرة من2001 إلى يومنا هدا:

ويتعلق الأمر في هذه الفترة بقانونين تم إصدارهماوهما كما يلي:

الأمر رقم 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار:

في إطار التحولات الاقتصادية للسنوات الخمس الماضية مع تحديد برنامج تنموي ذو إستراتيجية مستقبلية يعمل على الإصلاح الشامل للمؤسسات الاقتصادية والمالية.

من خلال ما سبق شرعت الدولة في إحداث الإصلاحات على عدة نواحي وهذا ما تم عن رصد رأس مال قيمته 55 مليار دولار كبرنامج خماسي إلى غاية 2009 تطلعا إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدخول في معترك المنظمة العالمية للتجارة OMC.

ومع كل هذه الرهانات لا بد على الجزائر أن تهيئ سياستها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لضمان التنمية الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار.

ونظرا لجميع الأسباب والتحديات المذكورة سابق صدر الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي يتماشى مع الواقع الذي يتماشى مع الواقع الجزائري اتجاه الاستثمار ودعم المستثمرين والطموحات المستقبلية على أساس نظرة التغيير والرقي.

من خلال تفحصنا نستخلص بعض النقاط أهمها:

1- مبدأ عدم التميز: التعامل مع الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما تتعامل مع الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات فيما يخص الاستثمار.

2- زيادة الحوافز والامتيازات للمستثمرين: خاصة زيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية.

3- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، بما يخص ضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكثر من رأس المال المستثمر في البداية.

4- يتم إنشاء بموجب الأمر 01-03 الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI لدى رئيس الحكومة وتكون وصاية وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات، ويتم تحديد صلاحياتها وسيرها وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

5- بموجب الأمر 01-03 تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة ويقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها، وأيضا يفتح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة، ويفصل في المزايا الممنوحة في إطار الاستثمارات، ويحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز.

6- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص يوجه هذا الصندوق التمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة لاستثمار ولا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار ويحدد المجلس الوطني للاستمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب.

7- للوكالة أجل أقصاه 30 يوما ابتداء من تاريخ طلب المزايا من أجل:

- ✓ تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ✓ تبليغ المستثمر بقرار المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

8- بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها طبقا للتشريع المعمول به[1]

المبحث الثالث: الواقع الاستثماري في الجزائر

تعتبر انطلاق البورصة الجزائرية للقيم المنقولة وكذا إنشاء سوق لقيم الخزينة العامة واستكمال مشروع الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي ومن أهم وأبرز ما حققته الجزائر من تطورات اقتصادية خلال العشرية الأخيرة.

المطلب الأول: استعادة الاقتصاد الجزائري للاستقرار

لقد أسفرت اتفاقيات الاستقرار والتصحيح المبرمة مع الصندوق النقد الدولي "كما رأينا هذا في المبحث السابق خاصة اتفاق التسهيل الموسع 95-88" عن مجموعة من النتائج الإيجابية

[1]- المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 "يتضمن صلاحيات ANDI وتنظيمها وتسييرها"، الجريدة الرسمية رقم 55 ، المؤرخ في 2001/09/24.

تعكسها المؤشرات المبينة في الجدول التالي رقم 3-3 والذي يبين مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري لفترة 1996-2006.

جدول رقم 3-3: مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري لفترة 1996-2006

الوحدة: سعر الصرف DA/$

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التضخم	10.67	5.73	4.95	2.64	0.33	4.22	1.41	2.6	3.56	1.52	2.5
ميزان المدفوعات	-1880	1480	-1700	-2464	75.73	6194	3660	7469	92.51	16940	-
سعر الصرف	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39	72.1	73.36	72.65

Sours : Données collectées de office national de statistiques, « Rétrospectives des comptes économique de 1963 », ONS, Alger, Collection statistique N : novembre 2006, P12-14 .

لقد وضعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 مؤشرا يشير إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالي فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة، وهذه الخصائص تقع ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة وتشمل ثلاث مجموعات وهي مجموعات السياسات المالية، مجموعات السياسات النقدية، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية. من خلال الجدول تبين لنا تلك المؤشرات ان الجزائر قطعت شوطا كبيرا في إصلاحاتها الاقتصادية التي بدأتها فأصبح الأداء الاقتصادي يشجع على الاستثمار الأجنبي خاصة بعد الوصول إلى نتائج مرغوب فيها مثل انخفاض في معدل التضخم إلى 0.3% في سنة 2000 وبقيت هذه السبة منخفضة فإنها لم تتعدى 4% مع استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار حيث يدور سعر الدولار الواحد حول 75 للدولار الواحد.

انخفاض معدل خدمة الدين إلى 19.80% سنة 2000 وانخفاض مخزون الدين بـ 25.5% في سنة 2000 إلى 23.5% في سنة 2001 وبط عجز الموازنة بحيث أصبحت في أغلب فائضا وحتى في سنوات التي عرفت عجزا لم يتعدى 1.3% من الناتج المحلي الخام وهو أقل من 3% المعتمد كحد أقصى من معايير التقارب الأوروبي.

كما تحققت معدلات النمو الاقتصادية منذ 1994 ما بين 3 و7% وهي مبينة في الشكل البياني رقم 3-1 يبين أعمدة تطور النمو في الجزائر في الفترة 1994-2006.

المصدر: بناء شخصي على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

وهذه المعدلات الإيجابية التي سجلت ابتداء من سبة 1995 راجعة لعوامل خارجية والمتمثلة في ارتفاع أسعار المحروقات والارتفاع المحسوس في الإنتاج الزراعي سنتي 1995 و1996 ونظرا لتساقط الأمطار وبالنسبة لقطاع الصناعة والبناء والإشغال العمومية فلا يزال يحققان تراجعا وتقهقرا خلال الفترة، حيث انخفضت حصة الصناعة في الإنتاج الإجمالي من 9.9% في سنة 1998 إلى 6% في سنة 2004 حيث انخفضت هذه الحصة في قطاع الأشغال العمومية من 11.6% إلى 8.3% وهذا في سنتي 1998و 2004 والجدول رقم 3-4 يبين تطور حصة % كل قطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم 3-4 يبين تطور حصة % كل قطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام

القطاع/ السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الزراعة	12.5	11.9	9	10	9.7	9.7	9.1
المحروقات	24.5	29.6	42	35.1	35.5	35.5	38.2
الصناعة	9.9	9	7.7	7.9	6.5	6.5	6
البناء والأشغال العمومية	11.6	10.2	8.7	9.1	8.5	8.5	8.3
الخدمات التجارية	26.8	25.6	21.6	24.2	24.8	21.5	20.7
الخدمات غير التجارية	14.8	13.7	11	11.9	12.5	18.2	17.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الجزائر، 2005، ص 24.

نلاحظ من الجدول أن قطاع الخدمات في تطور ملحوظ وهذا لاستفادة الجزائر في مجال التكنولوجيا الحديثة لإعلام والاتصال، وهذا راجع للتطورات المسجلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بفضل فسح المجال للقطاع الخاص حيث أن قدر عدد الخطوط الهاتفية سنة 2004 بـ 96 خط كل

1000 نسمة، وارتفع عدد المشاركين في شبكة الهاتف النقال مذهلة حيث انتقل من 3 مشتركين لكل 1000 نسمة إلى 175 مشترك في فيفري 2005.

المطلب الثاني: المؤهلات الخاصة بالجزائر

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية فلديها موقع جغرافي متميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من أوروبا ويمثل مدخلا لإفريقيا، ومن جهة باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعقد الشراكة الأورو متوسطية وهذا الأمر سيوسع من آفاق التصدير ويفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية بالإضافة لما تملكه من بترول وغاز ومعادن نفيسة متنوعة، بالإضافة إلى الإنتاج الفلاحي المتنوع وثروة كبيرة من المواد الأولية بالإضافة إلى مؤهلات أخرى، نذكر منها ما يلي:

1- تمتع الاقتصاد الجزائري بنسيج صناعي هام:

إن القاعدة الصناعية الكبرى هذه تم بناؤها وتكوينها في سنوات السبعينيات وهي عبارة عن قدرات اقتصادية كامنة، كون أغلب هذه المؤسسات تشتغل دون طاقتها الإنتاجية بالنظر إلى عدم قدرتها بالتحكم التكنولوجي من جهة، وتشبعها بفائض العمالة من جهة أخرى، فضلا عن معاناة البعض منها من تقادم الأداة الإنتاجية وتعرضها للإنقطاعات المستمرة في المخزونات من المواد الوسيطة لمحدودية قدرتها المالية، وعدم قدرتها على تحصيل ديونها المترتبة في غالب الأحيان على الإدارات العمومية والجماعات المحلية، ورغم مشاكل القطاع الصناعي العمومي إلا أنه يفتح مجالا واسعا لشراكة الأجنبية والاستثمار الأجنبي لأن بعض مشاكله مرتبطة في الواقع بأنماط التسيير التي تحتاج إلى التغيير، ومع الجهود التي تتبعها السلطة لتأهيله، فضلا عن محاولات الإصلاح للمحيط الاقتصادي الكلي، ومن هنا فبإمكان الاستثمار الأجنبي الإفادة من هذا الوضع سواء بالاشتراك في الرأسمال لهذه المؤسسات، أو التكفل نهائيا بإدارتها وحيازتها نهائيا.

2- قدرات بشرية هامة:

وهي ذات مستوى تكويني مرتفع ذلك أن الجزائر تملك 14 جامعة تضم في صفوفها ما يزيد عن 613 ألف طالب جامعي حسب تصريح رئيس الجمهورية في ملتقى يوم العلم في قسنطينة في أفريل 2003 وهم يتجهون إلى سوق العمل ولا يحتاج هذا الصنف إلى التأهيل إلا رسكلة بسيطة ثم إن نسبة تزايد عدد السكان في تزايد مستقر وهذا نظرا لوعي السكان وتحسن مستوى المعيشة وحسب الديوان الوطني للإحصائيات 33.6 مليون نسمة في جانفي 2007 يلغ 33.8 مليون نسمة، وهذه كلها تعتبر حجم السوق الجزائرية بحيث تعتم بشكل كبير على المواد الاستهلاكية والمصنعة والمستوردة، كما تبلغ نسبة السكان القادرين على العمل 62.6% سنة 2003وانتقلت إلى 63.1 % سنة 2004 . ويمكن للإفادة من هذا الوضع وخاصة وأن قوانين العمل الجزائرية تم

تعديلها بما يدخل مرونة كبيرة على سوق العمل وهذا بالإضافة إلى أن تكلفة ساعة العمل في الجزائر من أضعف التكاليف في البلدان النامية، كما يبينه الجدول رقم 3-5 تكلفة ساعة العمل في سنة 1995 في بعض الدول.

الجدول رقم 3-5 تكلفة ساعة العمل في سنة 1995 في بعض الدول

الوحدة: الدولار الأمريكي

البلد/ الصنف	الجزائر	المغرب	تونس	تايوان	الهند	بولونيا	مدغشقر
إطار	9.77	49	37	94	8.75	13	57.5
عون تحكم	6.78	16.4	18	34	4.5	5.5	2.7
عون تنفيذ	5.16	10	15	23	2.6	5	1.2

المصدر: عرابي فتحي، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، 2000، ص250.

ونلاحظ ان تدهور الأوضاع الاجتماعية قلصت من حدة الضغوط التي كانت تمارسها النقابة وذلك لكون العمال أصبحوا يقبلون بأقصى الشروط في مقابل حصولهم أو احتفاظهم بمنصب عمل، فأصبح العمال يعانون أكثر في القطاع العام، حيث نلاحظ أن أجور العمال في القطاع العام في سنة 1990 انخفضت من 88.8% إلى 46.4% في سنة 2005ن والعكس في القطاع الخاص ففي سنة 1990 كانت تتراوح بنسبة 19.2% ولكن ارتفعت هذه القيمة إلى 53.6% في سنة 2005 وبالضبط لدى العمال المؤقتين

الجدول رقم 3-6 يبين تغيرات أجور العمال في الفترة 1990-2005

السنوات	1990			2001			2003			2005		
القطاع	دائمين	مؤقت	المجموع	مؤقت	دائمين	المجموع	دائمين	مؤقت	المجموع	دائمين	مؤقت	المجموع
العام	78.8	2	56.5	12.4	68.8	68.8	49.9	5.6	55	41.7	4.7	46.4
الخاص	0.2	9	5.2	26	31.2	31.2	9.2	35.8	45	7.8	45.8	53.6
المجموع	89	11	61.7	38.4	31.2	100	58.6	41.4	100	49.5	50.5	100

Source : Office national des statistiques, Enquêtes MOD, ONS , Alger 2006.

3- البنية التحتية:

تمتلك الجزائر نسبة متكورة من الشبكات البرية طولها 120ألف كلم وهي في طريق إتمام الطريق السيار شرق-غرب، كما توجد السكك الحديدية 4 آلاف كلم في حاجة إلى الترميم،وتملك الجزائر 11 ميناءا تقدم مختلف الحاجات، ويمكنها استقبال جميع السلع، وهناك 51 مدرجا منها 30 مفتوح للملاحة و14 مطار دولي.

المطلب الثالث: الاتجهات الكبرى للاستثمار الأجنبي في الجزائر

رغم تسلسل صدور القوانين التشريعية التي تنص على جلب الاستثمارات الأجنبية إلا أنه لم تحدث الأثر المرغوب فيه حيث تم تأسيس حوالي عشرين شركة مختلطة واحدة منها في الصناعة الميكانينيكية والباقي معظمه في قطاع الخدمات البترولية، وهذا فيما بين سنة 1966 1980. وما بين 1982-1988 لم يتم أنشا سوى شركتين سوى شركتين مختلطتين حتى جاء القانون 10/90، الذي كرس التوجه الليبرالي للاقتصاد الجزائري، من خلال مجموعة من المبادئ حث خول القانون لمجلس النقد والقرض الذي هو في نفس الوقت بنك الجزائر مهمة اعتماد الاستثمارات الأجنبية، ولقد قام المجلس بدراسة طلبات الاستثمار حيث تلقى 300 طلب تم اعتماد 202 منها 124 ملف متعلق بغير المقيمين بمبلغ إجمالي يقارب 73 مليار دينار جزائري وكان تدخل الأجانب المبين في الجدول رقم 3-7 والذي يبين طبيعة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في الفترة 1990-1993.

الجدول رقم: 3-7الذي يبين طبيعة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في الفترة 1990-1993[1]

[1] - Bouyacoub Ahmed, « Les investissements étrangers en Algérie 1990-1996, in annuare de l'Afrique du nord, CNRS, édition, Paris, 1998, P488

النسبة %	العدد	طبيعة التدخل
13.6	25	شركات أجنبية منفردة
57.6	106	شراكة مع القطاع الخاص
28.8	53	شراكة مع القطاع العام
100	184	المجموع

Source : Bouyacoub Ahmed, « Les investissements étrangers en Algérie 1990-1996, in annuare de l'Afrique du nord, CNRS, édition, Paris, 1998, P488 .

كما في سنة 1998 كان للاقتصاد الجزائري تطورا مهما وأبرزه انطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة، وإنشاء سوق لقيم الخزينة العمومية ومواصلة الإصلاحات الهيكلية، فبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية نحو 1.43 مليار دولار منها 1.18 مليار في قطاع المحروقات و 243.9 مليون دولار في القطاعات الأخرى، كما هو مبين في الجدول رقم 3-8 الذي يوضح الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات مع الشركات القابضة في سنة 1997و 1998

الجدول رقم 3-8: الذي يوضح الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات مع الشركات القابضة في سنة 1997و 1998[1]

[1]- Ben Achenhou (AB) : « Les nouveaux Investissements », OPU, Alger2006, p 58 .

الشركات القابضة	العقود المبرمة في 1997	العقود المبرمة في 1998	الملفات التي تم قبولها	عدد العقود
الإلكترونيك	3	–	–	
الكيمياء ومواد الصيدلة	–	160.6	161	5
الحديد والصلب	–	9.1	126	9
الصناعات الغذائية	–	40	–	2
الزراعة الغذائية	–	0.2	40	17
الخدمات	–	23	2	–
إنجاز الأشغال الكبرى	–	1	–	–
المناجم	–	7	600	–
البناء ومواد البناء	–	–	3.086	–
الميكانيك	–	–	–	2
صناعة المواد المصنعة	–	–	–	14
المجموع	3	243.9	932.086	567

المصدر: المجلس الشعبي الوطني، ملحق بيان السياسة العامة لحكومة أويحي أحمد، الجزائر، 1998.

يلاحظ على عقود الشراكة هذه أنها رغم تنوعها إلا أن مبلغ الاستثمار الناجم عنها لم يصل إلى مليار دولار، مع تركز هذه الاستثمارات على قطاع المناجم بـ 600 مليون دولار ثم تليها الشراكة في مجال الكيمياء والصيدلة بـ 161 مليون دولار بالتقريب في سنتين 1997-1998، ونشير إلى أن قطاع الخدمات كان أقل قطاع استقطابا للشراكة رغم ماله من أهمية في الحياة الاقتصادية.

كما أن في الفترة (1999-2003) الاستثمار العمومي أخذ حصة الأسد من مجموع الاستثمارات حيث 2384.7 مليون دينار، وكل هذه القيمة تكمن في النفقات العمومية المخصصة للتجهيزات التي هي ضمن المخطط الخماسي المدعم من طرف رئيس الجمهورية ، والجدول رقم 3-9 يين قيم لكل من الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص الوطني والأجنبي لفترة (1999-2003)

الجدول رقم 3-9 يين قيم لكل من الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص الوطني والأجنبي لفترة (1999-2003)

الاستثمارات	القيمة بـ دج	القيمة بـ $
I- النفقات العمومية للتجهيز	2384.7	29.35
II- القطاع الخاص الوطني	305.6	3.82
المشاريع المالية من طرف FSEJ	84.5	1.05
المشاريع الزراعية	104.4	1.3
المجموع	494.5	6.17
III- لاستثمار الأجنبي	833.9	10.42
الطاقة والمناجم	697.7	8.72
مساهمة ANDI	136.2	1.70
المجموع	3677.1	45.95

Source : Fodil Hassam, « Chronique de l'économie, vingt ans de réforme libéral », l'économiste d'algerie, Alger 2005, p50

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الدولة الجزائرية لا تزال تساهم في جميع القطاعات حيث أن الاستثمار العمومي يأخذ أكبر حصة ثم يليه الاستثمار الأجنبي خاصة، وهذا خاصة في مجال لمناجم والطاقة لأن قطاع المحروقات هو أكبر استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الدولة أبرمت العديد م الاتفاقيات الشراكة مع الأجانب في هذا الميدان، ثم يأتي القطاع الخاص الوطني في المرتبة الثالثة وهذا لوجود بعض العراقيل من الرشوة، والبيروقراطية وعدم التسريع في دراسة الملفات وعراقيل أخرى.....الخ، ورغم هذا عرف حيوية ملحوظة وهذا بعد اهتمام الدولة الجزائرية بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف وزارة في هذا المجال.

والجدول رقم 3-10 يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان المغربية خلال الفترة 1995-2003

الجدول رقم 3-10: يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان المغربية خلال الفترة 1995-2003

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الجزائر	0.00	270	260	510	507	438	1196	1067	633.8	196/50
تونس	378	351	365	68	368	779	486	823	-	196/60
المغرب	335	357	1079	333	850	210	2658	475	-	196/72

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية: تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2002.

يظهر لنا الجدول أن الجزائر تحقق مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الأخيرة رغم أنها أقل مما حققته كل من تونس والمغرب خلال السنوات السابقة إلا أنها تقترب من بقية دول البحر الأبيض المتوسط، يشير تقرير OCDI حول الاستثمار في العالم أن الجزائر قد احتلت المرتبة الرابعة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمرتبة الثالثة في سنة 2002، واستنادا للإحصائيات المتوفرة فإن الجزائر تحصلت من لتدفقات المالية الدولية على قرابة 900 مليون سنة 2004 و 1.1 مليار دولار عام 2005 وذات القيمة تقريبا سنة 2006 ويرجع سبب الانتعاش الملحوظ في مناخ الاستثمار إلى ما يلي: الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية مما يجب الإشارة إليه هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى من حركية الاستثمارات بنسبة 33% متبوعة بإيطاليا بـ 14%، ثم أندونيسيا وكندا إنجلترا بـ 8% فقط من الاستثمارات حيث أن أندونيسيا وقعت على العقود في 2000/03/21 ثم الدخول في 2002/06/22.

ورغم هذا ظلت الاستثمارات محصورة في عدد محدود من القطاعات خارج قطاع المحروقات مثل: قطاعات الصيدلة والاتصالات والحديد والصلب ولكيمياء، وإن كان مستوى الاستثمارات قد عرف تطورا ملحوظا خلال السنتين المضيفتين فإن استمرار التدفقات المالية بنفس المستوى غير وارد، حيث أن سنتي 2001-2002 قد تحقق بفضل رخصة الهاتف النقال حيث تم بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وهي ذات النتيجة التي تحققت سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبار الهندية.

ونشير كذلك إلى توطن عدد كبير من البنوك الأجنبية في الاقتصاد الجزائري مثل سيتي بنك الأمريكي، بنك البركة، بنك سوسييتي جينيرال، وبعض شركات التأمينات.....الخ. ويكشف التقرير

أنه تبقى الجزائر بعيدة عن دول تعاني من منذ سنوات من الاستقرار مثل السودان وأونغولا مما يبين أن العامل الأمني وحده لا يفسر عزوف المستثمرين عن القدوم إلى الجزائر، ويمكن القول بأن الاستثمارات الواردة للجزائر تعد ضعيفة مقارنة بقدرات السوق الجزائرية، إذ يمكن التأكيد على أن السوق الجيد لاقتصاد بلد ما يتحدد قياسا بالإطار السياسي والمؤسساتي والقانوني الذي تتم فيه الأعمال ويمكن الاصطلاح على هذه السياسات والمؤسسات العمومية بالبنية الأساسية أو الهياكل القاعدية للسياسة الوطنية لبلد ما.

المطلب الرابع: عوامل طرد وجذب الاستثمار الأجنبي

أ– عوامل طرد الاستثمار الأجنبي المباشر

عوامل الطرد من الناحية الاقتصادية تتمثل في السياسات الاقتصادية الكلية ومدى تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم للاستثمار، البنية الأساسية المادية والمعلوماتية ومستوى الاستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ولا تقف عوامل

الطرد عند حدود العوامل الاقتصادية ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة وما توفره من استقرار أمام المستثمرين وعلى العموم فإن أهم هذه المحددات نجدها فيما يلي[1]:

- عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي: يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة او التوسع في مشروعات القائمة حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي ومن بينها سعر الفائدة وسعر الصرف، ووضوح واستقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.
- تقييد حرية انتقالات رؤوس الأموال: حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقال رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار في تلك الدول.
- انخفاض كفاءة البنية الأساسية: حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار الخدمات والتوزيع)، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار.
- عدم وضوح الهيكل الضريبي: مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.
- انخفاض كفاءة العمالة: حيث يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى ولو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار وهو ما يفسر عدم قدرة الدول الأكثر فقرا وهي تلك الدول التي تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بتلك الدول.
- عدم الانفتاح الاقتصادي: بما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة المدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.
- تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار بما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية والوضوح أما المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار.

[1]- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، جمهورية مصر العربية، أكتوبر 2004، ص ص 5-6.

- تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر بالإضافة إلى وجود الفساد الذي يزيد من تكاليف الاستثمار.
- عدم توافر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار في العديد من الدول.
- عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.
- وضع قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بقصر بعض الاستثمارات على المواطنين فقط أي فتح بعض المجالات للمستثمرين المحليين وبالتالي تحديد قوائم القطاعات المحظورة للأجانب للاستثمار فيها. مثلما هو الحال بالنسبة لأندونيسيا التي تسمح بالاستثمار في كل المجالات باستثناء لاستثمارات الضارة بالأمن الوطني أو بالبيئة أو بالصحة العامة أو بالثقافة الوطنية أو مخالفة للقانون الوطني[1] .

كما أن هناك أنواع أخرى من القيود على المستثمر الأجنبي ك[2]:

- تحديد الحصة الأدنى المسموح للمستثمر الأجنبي بامتلاكها في المشروع.
- تحديد نسبة معينة من الإنتاج لغرض التصدير.
- استخدام الموارد الوطنية.
- تحديد نسبة الاستيراد المسموح بها.
- تحديد حجم القروض المحلية التي يسمح للمستثمر الأجنبي الحصول عليها من السوق الوطنية (حالة البيرو، تركيا، كينيا، الأرجنتين).
- لا تمنح تراخيص الاستثمار إلا للمستثمرين الذين يطبقون تدابير لمنع أو لرقابة الآثار السلبية السيئة لمشاريعهم على البيئة أي المحافظة على لبيئة ويشترط ملائمة المشروع الاستثماري ومراعاته وتماشيه مع ظروف حماية البيئة وعدم الإضرار بها[3].
- تعقد الإجراءات الإدارية التي تتبعها الشركات الأجنبية من أجل الحصول على تراخيص الاستثمار أ في آجال الرد على طلباتهم، إن حرصت بعض الدول على ضرورة الاعتماد المسبق للاستثمار والحصول على شهادته ن الأجهزة المختصة في بعض الأحيان فإن تنفيذه ومن بينه البيرو، نيكارغوا، النيبال، كينيا، ناميبيا، مقدونيا[4].

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشجيع الاستثمارات في الدول العربية وما يقابلها في بعض الدول العالمية، 2002. ص8.
[2]- هيل عجي كحيل، الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل، دراسات استراتيجية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، رقم 32، 1999، ص 41.
[3]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشجيع الاستثمارات في الدول العربية وما يقابلها في بعض الدول العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[4]- نفس المرجع السابق، ص 11.

ب- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل هذه العوامل في الظروف التي توفرها الدول النامية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والتي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين. وفي هذا الصدد نذكر مايلي:[1]

- **توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي:**

فتوفر النظام السياسي على الاستقرار يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار فحتى إذا كانت المردودية متوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن للاستثماران ينجح في ظل غياب الاستقرار السياسي ويأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي، حتى وإن كان من لصعب الفصل بينهما ويتمثل الاستقرار الاقتصادي الكلي وتوفر الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار.

- **حجم السوق ومدى نموه:**

إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير شرط أساسي لكن يجب أن يكون حجم السوق ديناميكيا وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا.

- **توفير نسيج من المؤسسات الناجحة المحلية:**

إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم الشروط لجذب المستثمرين حيث أن توفر هذه الشبكة المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والعمليات والتملك التي تبلغ حول نصف الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا كما أن خوصصة هذه أصل مؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب.

- **توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال:**

(الهاتف، الأنترنت....) والمواصلات (برية... بحرية) فطبيعة الشركات الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها، كما أن تقديم الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر أصبح شرطا أساسيا أو بديهيا أكثر منها عاملا مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر إليها ومنها مايلي[2].

---

[1]- هيئة تشجيع الاستثمار، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجماهيرية الليبية العظمى، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص ص 134-135.

حوافز ضريبية: موجهة من أجل تخفيض العبء الضريبي العام للمستثمر الأجنبي المباشر وتدخل ضمنها الإعفاءات الدائمة والضريبة أو تقديم معدلات تمييز و في الضرائب، والإعفاءات في مجال حقوق الاستيراد على المواد الأولية والمدخلات الوسيطية وسلع التجهيز، أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، ومن بين الدول التي استخدمت هذا الأسلوب البرازيل على المعدات والآلات التي تحتاجها في إنتاج السيارات وهذا ن أجل إقامة صناعة سيارات محلية، كما تمنح معاملة جمركية مفضلة لواردات أجزاء السيارات التي لم تكن تنتج في البرازيل، كما يمكن أن تكون في شكل قرض ضريبي أي عند تحقيق موعد دفع الضريبة من طرف المستثمر الأجنبي ونظرا لعجزه عن الدفع، فإن مصلحة الضرائب تقوم بمنحه آجال في انتظار السيولة.

كما يمكن أن تكون كلك في شكل إجازات ضريبية أو بما يسمى بالإعفاءات المؤقتة بحيث يتم إعفاء أرباح المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات خاصة مع بداية حياة المشروع، وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب وتختلف المدة من دولة لأخرى، وهي تتراوح من 2 إلى 5 سنوات، في ماليزيا، نيجيريا، ساحل العاج وسيراليون، وتتراوح ما بين 5 إلى 15 سنة في مصر والكونغو وهناك من يحدد سقفها لأرباح التي يسري عليها الإعفاء الضريبي خلال فترة الإعفاء الضريبي منها السينيغال، العراق، السودان، الهند...الخ، وبحدود متفاوتة.

وأيضا هناك من يحدد سقف للرأس المال المستثمر حتى يكون هناك إعفاء ضربي مثل ما هو سلوفاكيا التي حددته بأكثر من 75% حتى تستفيد الشركة من إعفاء كلي لمدة 5 سنوات بمعنى أن الشركة الأجنبية لا تتحصل على هذا الامتياز إلا إذا كانت لها حصة في رأس مال الشركة المنشأة تتجاوز 75%.

حوافز مالية:

بمعنى التوفير المباشر لرأس المال بالنسبة للمستثمر الأجنبي من طرف حكومة الدولة المضيفة مثلا في شكل منح الاستثمار أو قروض بمعدلات مفضلة، مساعدات أو إعانات مالية، ضمانات القرض، كما تترك للمستثمر حرية تحويل نصيبه من الأرباح الصافية إن أراد أو متى أراد إعادة استثمارها بزيادة رأسمال المشروع أو بإنشاء مشروع جديد.

ومن بين الدول التي جاء في تشريعاتها مفهوم منح الاستثمار لأجنبي المباشر القانون اليوناني وتكون في شكل مساعدات رأسمالية مجانية بشروط من بينها عدم تلقي مساعدات أو منح من جهات أخرى ولا يقل الحد الأدنى لمساهمة المستثمر في المشروع عن نسبة تتراوح بين 25% و

40% حسب نوع الاستثمار والمنطقة الواقع فيها، وتدفع هذه المنح على شكل أقساط تتراوح لكسب من قيمة المشروع بين 10% و 45% وتصل أحيانا إلى نسبة 55%[1]، مثل مشاريع المحافظة على البيئة والمياه والطاقة.

حوافز غير مباشرة:

موجهة لزيادة مردودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق العديد من الوسائل غير المباشرة مثلا يمكن للحكومة أن توفر الأرض وبعض الهياكل القاعدية وبأسعار معقولة أقل من تلك التي في السوق، كما يمكن تقديم مباني صناعية بأسعار مخفضة وغيرها من الحوافز التي تقدمها هذه الدول.

[1]- المؤسسات العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض الدول العالم، مرجع سبق ذكره، ص 8.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الإجراءات المنضمة للمناخ الاستثماري والذي يتماشى مع الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، فكانت أول تلك الإصلاحات فرض سياسة اقتصادية تنموية ووضع قوانين ومراسيم أو تعديلات تخدم الاقتصاد وتسهل من عملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ومما سبق ذكره نجد أن الإصلاحات في الاقتصاد الجزائري كانت مبنية أساسا على اتجاهين، تطبيق الخوصصة والشراكة الأجنبية مع فتح رؤوس أموال المؤسسات العمومية ومنح الاستقلالية التامة في تسيير تلك المؤسسات واتخاذ القرارات الإدارية (التخلي عن الوصية)، وكل هذا جاء بعد فشل تطبيق السياسة الاشتراكية مع تفاقم حجم المديونية وغيرها.

الــفـــصل الـرابـــع

- دراسة تجارب الاستثمار الأجنبي في :
  - ➢ الجزائر ، تونس ، المغرب

- دراسة مقارنة للاستثمار الأجنبي بين الجزائر و تونس و ا لمغرب

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى حالته في المغرب وتونس

المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تمكنت الجزائر من قطع عدة أشواط فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية والتحرر والانفتاح على العالم عبر التفاوض لأجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، فاتجه بذلك المجال أمام انسياب الحر والمنتجات وعوامل الإنتاج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، معتمدة على مؤهلاتها وإمكانياتها الخاصة، وبذل أقصى جهودها من خلال إتباع سياسات واستراتيجيات هامة لجذب أكبر كم ممكن من رأًس المال الأجنبي.

أ- **مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار:**

تتوفر الجزائر على إمكانيات والمقومات التي تجعل منها قبلة للمستثمرين الأجانب، فلديها موقع جغرافي استراتيجي، يتوسط بلدان المغرب العربي قريب من بلدان أوروبا الغربية كما تمثل مدخل إفريقيا وتتميز بمساحة شاسعة وسواحل وجبال تطل على البحر، تمتد على مسافة 1200كلم موفرة ثروة سمكية هائلة.

كما تمتلك الجزائر قاعدة صناعية كبرى تم تطويرها وإعدادها ومع ذلك فهي مازلت في حاجة إلى استثمارات من أجل تحسينها وزيادة مردوديتها وإنتاجها لتلبية احتياجات السوق الداخلي والخارجي، فلقد بلغ عدد المشاريع المصرح بها في مجال الصناعة 571 مشروع عام 2005 بعد أن كان 1151 مشروع عام 2004.

وفي المقابل فهي تتوفر على موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي كبير من البترول والغاز والمعادن المتنوعة التي تحتاج إلى استغلال.

ولديها أيضا إمكانية سياحية مهمة متنوعة ما بين صحراوية وسياحية وذلك لتوفرها على آثار ومواقع أثرية تجذب الكثير من السياح وهي في حاجة إلى استثمار لتلبي كل متطلباته وتوفر له كل أساليب الراحة والرفاهية.

كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل:

-حجم السوق:

إن السوق المحلي للجزائر يعد أحد أكثر الأماكن تحقيقا للربح للشركات الأجنبية وذلك نظرا لحجم السكان الكبير الذي وصل إلى 32.08 مليون نسمة عام 2005 مما أدى إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي الحاجة إلى إنتاج أكثر.

– النية التحتية:

تمتلك الجزائر بنية تحتية أساسية متطورة نسبيا مما يساعد على جلب الاستثمار فلديها شبكة من الطرقات طولها حوالي 120ألف كلم كما يوجد 4000كلم من السكك الحديدية معظمها في حاجة إلى إصلاح وتأهيل، وحوالي 11 ميناء يقدم مختلف الخدمات ويستطيع استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب كل هذا يوجد 51 مدرجا منها 30 للملاحة الجوية و12 مطار دولي[1].

إضافة إلى امتلاكها لمختلف المواصلات سلكية ولا سلكية، التي تحظى بكامل الاهتمام من مختلف السلطات.

– الموارد البشرية:

تتمتع الجزائر بيد عاملة ماهرة وغير ماهرة ذات تكلفة معقولة، والجزائر تعمل كل ما في وسعها لإعداد يد عاملة مؤهلة من خلال التكوين وتحصيل العلوم الحديثة، فلقد عمدت على فرض التعليم المجاني وتشجعه، إذ بلغ نسبة المتعلمين نحو 70% من السكان، كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم والربط مع برامج الإعلامية المختلفة.

من جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعقد الشراكة الأورو المتوسطية مما يوسع من آفاقها ويجعلها أكثر انفتاحا ومواكبة التطورات العالمية.

كما قامت الجزائر بالتباحث والتوقيع مع العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي تهدف فإلى تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي حيث:

– تم التوقيع على (05) خمسة اتفاقيات والمصادقة على عليها من قبل السلطات الجزائرية والمستثمر صاحب المشروع.

– الشراكة الجزائرية للإسمنت وأوراسكوم (ORASCOM) مصر.

–سيدار (SIDAR) مع العربية السعودية.

– الوطنية للاتصالات (الكويت) خاص بالهاتف الخلوي.

– IONICS من الولايات المتحدة الأمريكية لتحلية مياه البحر.

هناك أكثر من 13 اتفاقية في طور الإعداد، وهي كالتالي:

---

[1] - أ/ تشام فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- كهراما KHARAMA من جنوب إفريقيا لتحلية مياه البحر.
- أولسيم HOLCIM مع سويسرا خاص بالأسمنت.
- صولاشين SOALCHIN (الصين) لتصفية النفط.
- سيدار ، مع العربية السعودية خاص بإنشاء مركب سياحي مشترك.
- الجزائر مدينة (دهلي الجزائر) فنادق ومراكز أعمال.
- مجمع مهري ومجموعة أكور الفرنسية الذي يضم 36 فندقا.
- سيبا (CIBA) وأوراسكوم مصر الخاص بالاسمنت الأبيض.
- روول (ROUL) الجزائر، الأشغال العمومية.
- شراكة ما بين الشركة الوطنية لإنتاج عداد الماء والكهرباء مع سنوسين.
- شراكة ما بين الجزائر والإمارات من أجل إنتاج الزجاج.
- جسر لوجيستيكي ما بين الجزائر واسبانيا من أجل خلق حظيرة صناعية.

كل هذه المؤهلات وغيرها تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على مناخ مناسب لتشجيع الاستثمار فيها سواء كان محلي أو أجنبي والجزائر تبذل قصارى جهودها من أجل زيادة استثماراتها وتضخيم مشاريعها والجدول التالي **يبين عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005**.

الفترة	عدد المشاريع	المبلغ بالدينار دج	عدد مناصب العمل المتوقعة	المبلغ المتوسط لكل مشروع بالمليار	عدد مناصب العمل لكل مشروع
2000	13105	279	113983	21	8
2001	5018	797	336096	158	66
2002	3109	369	96545	118	31
2003	7211	490	115739	68	16
10 أشهر من 2004	3115	349	62491	12	21
من جانفي إلى سيتمبر 2005	1694	410	62057	242	36
المجموع	33252	2694	786911	719	178

جدول رقم : 4 .1 **المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**

من خلال الجدول يتضح أن عدد المشاريع المصرح بها في الجزائر ضخمة رغم تباينها من سنة لأخرى بين ارتفاع وانخفاض، حيث نلاحظ أن سنة 2000 حققت أكبر عدد من المشاريع، إذ بلغ عددها

13105 مشروع وهو عدد لا بأس به لكنه انخفض سنة 2002 ليصل إلى 3109 مشروع، ليعاود الارتفاع قليلا سنة 2003 محققا 7211 مشروعا كما أن عدد المناصب المتوقع استحداثها عرفت هي الأخرى تذبذبا من سنة إلى أخرى.

ب– مقومات نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد التعرف على مختلف الإمكانيات والمؤهلات التي تمتلكها الجزائر وأيضا على مختلف التشريعات والقوانين التي قامت بسنها والهيئات التي قامت بتكليفها للسهر على مراقبة وتسيير الاستثمار، أصبح من المهم إدراج أهم المقومات التي تؤدي إلى نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لاستغلال كلما تملكه وهي كالآتي:

- تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: فالحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل عبئا اقتصاديا وماليا، ومن ثم يجب أن يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق أكثر من الأعباء المالية، تتمثل هذه الأعباء في الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم التسهيلات المالية الأخرى.

- أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي، وخاصة القطاع الخاص، وليست متنافسة أو متناقضة معها إذ أن الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني وخاصة في حالة الأزمات المحلية والعالمية وعلى ذلك يجب أن تكون استراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متماشية مع دعم استراتيجية دعم بالاستثمار المحلي.
- توفر الإرادة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية،فالإرادة تعد العامل الأساسي لنجاح عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط أن تترجم هذه الإرادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية، فعلى المستوى التشريعي، يجب وضع القوانين الملائمة لمثل هذا التدفق، وفي مقدمتها قوانين حماية الملكية الفردية والفكرية وقوانين تحرير التجارة ورأس المال، وقوانين الخصخصة وغيرها من القوانين التي توفر الأمان والضمان للمستثمر الأجنبي وعلى المستوى التنفيذي يجب على الدولة أن تكفل تحويل التشريعات إلى إجراءات تنفيذية تسهل وتحمي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- إيجاد التكامل بين فروع الشركات الأجنبية ومعدات الإنتاج المحلي، بحيث لا يمكن لتدفق الاستثمار الأجنبي أن ينجح في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، إلا إذا كان هناك ارتباط بين وحدات الإنتاج ومثيلاتها التابعة للاستثمار الأجنبي.
- الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة، بدلا من الإعفاءات والحوافز العامة، فالحوافز والإعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني وخاصة الميزانية العامة للدولة، وسعيا لتحقيق مردود إيجابي تتجه كثيرا إلى ربط هذه المزايا والحوافز والإعفاءات بقطاعات معينة، تتميز فيها بميزة نسبية بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة على البنية الاقتصادية الشاملة.
- تعزيز التنمية البشرية وخاصة إصلاح قطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات السوق من العمالة المدربة في مختلف التخصصات. فتوفير الأيدي العاملة المدربة والرخيصة نسبيا مقارنة مع مثيلاتها في الدول المجاورة يلعب دورا أساسيا في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حيث تمثل العمالة الماهرة عنصرا مهما في تكلفة الإنتاج، كما ينبغي على الدولة الاهتمام بنظم التعليم والتدريب بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلية من جهة، والاستثمار لأجنبي من جهة أخرى.
- تحسين مناخ الاستثمار وخلق القرص الاستثمارية فإضافة إلى توفير خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر، والقطاعات التي تشلها الأهداف المطلوب تحقيقها وخدمات المتوفرة لتسهيل عملية تدفقه إلى داخل الوطن، إضافة إلى العمل على الترويج له بمختلف الوسائل المادية والمعنوية.

في الأخير، يمكن القول أن الجزائر تتمتع بالعديد من القدرات الاقتصادية والعوامل الأخرى الجاذبة للاستثمار، إضافة إلى كل الامتيازات والضمانات الواسعة النطاق التي قدمتها من خلال مختلف القوانين والتشريعات مما يجعلها دولة مستقطبة ومرغوب فيها لدى الأجانب، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك إذ أنه كما لاحظنا فحجم الاستثمارات المباشرة المسجلة في الجزائر لم يكن يتناسب بأي حال من الأحوال مع المستوى والتطلعات المرجوة، وربما يعود ذلك إلى العقبات التي تم ذكرها آنفا، مما استدع الأمر إلى انتهاج مختلف السياسات بهدف استغلال الإمكانات والمؤهلات الخاصة، وبالتالي خلق مناخ مناسب لزيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني : تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

قبل التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب في البداية أن نعرف هذا المصطلح، فنعني به ما دخل فعلا في تلك السنة من استثمارات جديدة، أو هو الفرق بين مخزون الاستثمارات أو التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتين متتاليتين.

وللتعرض إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب أن نتناول بالدراسة للجدول التالي الذي هو عبارة على دراسة ميدانية قامت بها المنظمة العالمية للتجارة والتنمية.

جدول رقم: 2.4 تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

السنوات	96-91	1997	1998	1999	2000	2001	2002
تدفقات IDE	63	260	501	507	438	1196	1056
معدل النمو (%)	-	312.69	92.96	1.19	13.6-	173.05	10.56 -

المصدر: World Investment, rapport 2003, P257

- من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر إنطلاقا من سنة 1999 رغم أنه يبدو ضعيف جدا في هذه الفترة وهذا راجع إلى الوضعية الأمنية التي عرفت آنذاك حالة من اللااستقرار الذي شكل عامل طرد للاستثمار.

حيث صنفت الجزائر في تلك الفترة من البلدان ذات المخاطرة العالية جدا وذلك لحالة اللاأمن وعدم الإطمئنان على أنفسهم في حالة استثماراتهم في الجزائر، والقدر المسجل في تلك الفترة من الاستثمارات، فهو مسجل في قطاع المحروقات كونه عامل مهم ولا يتوفر في كل البلدان بذلك ومن حيث المكان كانت تتم في الصحراء الجزائرية التي لم تعرف او لم تتضرر من الاعمال الارهابية السائدة آنذاك، وهذا ما ساعد على تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر فبهذه المنطقة اثناء تلك الفترة، وبعد هذه الفترة عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورا معتبرا حيث سجل في سنة 1997 تدفق يقدر بـ 260 مليون دولار أي بنسبة زيادة تقدر بـ 312.7% أي بزيادة تقدر بثلاثة أضعاف ليستمر بعدها الزيادة ولعل من أهم هذا ا لتطور المستمر في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر هو عودة الاستقرار والأمن إلى هذا البلد تدريجيا بالاضافة إلى مبادرة الجزائر الصادقة في الانفتاح أكثر ومحاولة تعزيز مكانتها التنافسية أكثر لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر بالشكل الكافي والفعال، ومن بين هذه المبادرات صدور مجموعات من القوانين بداية من قانون النقد والقرض الصادر في سنة 1990 والذي تطور وعدل في قانون 2001 وقانون الاستثمارات الصادر

في 1993 كما ذكرنا سابقا الذي يعتبر من أفضل ما قنن في البلاد العربية في مجال الاستثمارات حيث جاء بعد دراسة تحليلية لأهم التجارب العربية في هذا الميدان، كان كل هذا من مجمل الأسباب التي أدت إلى ارتفاع وتزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وما يلاحظ أيضا أنه في سنة 2000-2001 سجلت قفزة نوعية حيث تزايد التدفق ب438 مليون دولار إلا أن هذه الزيادة تبقى استثنائية[1] بالنظر إلى بيع الجزائر للرخصة الثانية للهاتف النقال دفعت شركة أوراسكوم القسط الأول من هذه الرخصة.

لكن رغم هذا التطور الكبير المسجل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه في الأغلبية كان يتمثل في شراكة الطرف المحلي مع باقي الدول وهذه الفكرة يعززها الجدولين التاليين: جدول رقم:3.4

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002
مخزونIDE	1320	1281	1355	1465	3441	4637	5702

المصدر: World Investment, rapport 2003, P257

: **تطور مشاريع الشراكة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (1994-2000)**:

السنة	عدد المشاريع	النسبة (%)	حجم الاستثمار(مليون دج)	IDE بالدولار
1994	61	15	9036	117
1995	17	04	19871	261
1996	49	12	16810	218.5
1997	59	15	21317	277
1998	51	13	18902	245.5
1999	60	15	26699	347
2000	100	25	51826	673.5
المجموع	397	100	164461	2137

جدول رقم:4.4

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- من خلال هذين الجدولين نجد أكثر من 30% من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة هي عبارة عن شراكة بين الدول ممثلة في المؤسسات العمومية الخاصة والمستثمرين الأجانب، وهذا ما يمثل عدم نضوج ثقافة الاستثمار الحر ودخول الأجانب في الجزائر لا سيما العمال في النقابة، التي تضغط بصفة دائمة على السلطة الجزائرية تجاه هذا

[1] - تبعا لتقرير المنظمة العالمية للتجارة والتنمية : هذه القفزة تبقى استثنائية........ ، ص 17.

الملف، لكن هذا الاخير وكتحليلا للجداول السابقة مازال لم يرق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى المستوى المطلوب، رغم الزيادة والتطور الملحوظ هذا من جهة، ومن جهة أخرى عند المقارنة مع ما وفر من إصلاحات وتسهيلات ودعوات رسمية وضمانا لاسيما في الخطابات الرسمية لرئيس الجمهورية الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة[1]ومع ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية وبشرية ومالية.

أ– تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

للإطلاع بصورة واضحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب التعرف على أهم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الجزائر كما هو ممثل في الجدول التالي:

جدول رقم 5.4: الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر (الوحدة: آلاف الدولارات)

الدول / السنوات	الو.م.أ	مصر	فرنسا	اسبانيا	إيطاليا	ألمانيا	هولندا	بريطانيا	اليابان	بلجيكا
1998	256891	51	76656	16209	92820	20062	2812	36015	16648	14648
1999	89882	3	17460	16373	11800	7836	623	2001	2787	517
2000	205664	100	49472	35596	9262	66509	1308	14206	21092	4484
2001	354369	362992	80413	152867	34383	37791	71944	23254	8818	12384
المجموع	906806	363146	344001	221045	148265	132198	76687	75476	49345	32041

المصدر: Examen de politique de L'ivestisement

كما تمثله الأرقام الموضوعة في الجدول فإن الو.م.أ هي أهم مستثمر بحوالي 908 مليون دولار مستثمر في السنوات الاخيرة كمستثمرين لفترات طويلة المدى فالمتعاملون الخواص الأمريكان لا زالوا مهتمون أساسا بالمحروقات، ولكن هناك تنوع بدأ يشمل الكيمياء وقطاع الصيدلة ولكنها تبقى قصيرة امام قوة ولهفة المستثمر الأمريكي للاستثمار في القطاع السابق ذكره.

[1] - خطاب رئيسالجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في مقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين بمناسبة تأميم المحروقات، حيث عمل دعوة صريحة للجزائر للاستثمار بحرية من خلال قانون المحروقات

لقد وقعت الجزائر اتفاقيات الشراكة على المستوى السياسي والاقتصادي مع ثلاث دول أساسية من جنوب أوروبا (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا) والتي تأتي في الترتيب بعد مصر في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهي موجودة اصلا في قطاع المحروقات. الصناعات الغذائية، الخزف، الكيمياء، الصيدلة والصناعات المصنعة، والصناعات الفولاذية.

ونظرا للعلاقات الاقتصادية التقليدية بين الجزائر وألمانيا فهناك مؤسستان كبيرتان مشتركتان تم إنشاؤهما سنة 2002، هنكل أناد المصنع الالماني لمواد التنظيف دخل بنسبة 100% بفي مصنعين لوحدتين قديمتين تابعتين للمؤسسة الوطنية لمواد التنظيف.

ومجموعة Messer المتخصصة في الغازات الصناعية مهتمة ايضا بشكل كبير، وهناك مفاوضات بينهما وبين سوناطراك والمؤسسة العمومية للغازات الصناعية.

وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الدول الأوروبية فإن وضع الاتفاقية من اجل إنشاء منطقة تبادل حرة في 2010 ستفتح آفاق جديدة إيجابية للجزائر.

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية الواردة من الدول النامية (استثمارات جنوب) فهي أيضا في تطور كبير ، إذ أن مصر دخلت بقوة كبيرة سنة 2001 باحتلالها المرتبة الثانية وهذا بدخولها السوق لجزائرية متعامل الهاتف النقال (أوراسكوم)، وكذلك مصنع الإسمنت بالمسيلة.

وعليه فمن الصعب التوقع مستقبلا بتطورالاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء هذه التجربة الحديثة والواعدة، لكن لم تستغل كليا مع ما تتوفر عليه الجزائر من طاقات هائلة.

إن هناك نظاما أساسيا حقيقيا يمكن وضعه على أساس تعاون منسجم مبني على سياسة موحدة للشراكة المتعددة الأشكال التي تستغل سوقا هاما والموارد الخاصة بكل دولة، حيث أن هناك تقدم ملحوظ تم تحقيقه بالاجتماعات الأخيرة لدول المغرب العربي

سنة 2003-2004 والقمة الأولى لحوار (5+5)، بين رؤساء دول وحكومات حوض البحر الأبيض المتوسط، لكن تطبيق إجراءات ملموسة متأخرا بالنسبة للاستثمارات كما أن حيازة 70% من رأس مال شركة عمومية (Seder) لمركب الحجار للمجموعة الهندية ISPAT فهي تظهر إرادة كبيرة لتوسيع منشآتها فهي تشكلا اهم إنجاز في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر (خارج المحروقات والهاتف النقال والاسمنت) التي حدثت خلال السنوات الأخيرة لمجمع ISPAT فهي تظهر إرادة كبيرة في توسيع مشاركتها في تخصصات أخرى وشركات عمومية في القطاع ضمن استراتيجية إندماج عمودية.

ب) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية:

بعد التعرض للاستثمارات الأجنبية من حيث تدفقاتها للجزائر وتحليلها ودراسة تطورها ثم التعرض إلى أهم البلدان والشركاء الأساسيين وذلك بدراستها حسب الدول الأصلية، نقوم الآن بتحليل أكثر للوقوف على جميع جوانب هذه الاستثمارات وذلك بتحليلها بحسب القطاعات ومامدى نصيب كل قطاع من التدفقات السابقة، حيث سنتعرض إلى الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات ثم في قطاعات أخرى مجتمعة.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات:

يلعب هذا القطاع دورا أساسيا في مجال الاستثمارات الاجنبية الموجهة إليه، وذلك ارجع إلى ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية تفتح المجال للاستثمار فيها فالجزائر تمتلك لوحدها 50% من احتياطات الغاز الطبيعي بالنسبة لمجموع الدول المتوسطية و 48% من كل ما تصدره الدول المتوسطية مجتمعة من الغاز الطبيعي إضافة إلى أنها تعتبر ثاني أكبر مصدر للغاز في أوروبا والعالم بعد روسي[1]،وقد تم فتح هذا المجال للشراكة منذ تأميم المحروقات سنة 1971 حيث كانت مشاركة رأس المال الأجنبي في هذا القطاع لا تتعدى آنذاك 49% تبعا للسياسة الوطنية القائمة حينها على مبادئ الاقتصاد الموجه مما أدى إلى فرض قيود إنتاجية وعلى سياسات التسعير تفتقر إلى حد ما إلى الكفاءة المطلوبة مما نتج عنه الحد من تحقيق أقصى استفادة من جهود الاستكشاف والتنقيب.

وانطلاقا من بداية التسعينيات تم فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع دون تحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي وهيمنت بذلك شركة سوناطراك فإضافة إلى الشركات التابعة لها على قطاع النفط والغاز إذ أنها تعمل في جميع مجالات الاستكشاف والحفر والتنقيب والإنتاج والتكرير وصناعة البيتروكيماويات والنقل والاعمال المساندة ومنذ أكثر من 60 عقد استكشاف بين سوناطراك والشركات الأجنبية[2].

ومن اهم العقود التي تم توقيعها مع شركة BP&MOCO سنة 2000 بإنتاج الغاز الطبيعي وذلك بقيمة 2.5 دولار واستثمرت الشركات الأجنبية بالشراكة مع سوناطراك حوال 8.6 مليار دولار بزيادة في نفس الفترة بمعدل 1.5 مليار سنويا حسب مجلة الطاقة والمناجم التي تصدرها سوناطراك، حيث تساهم بريطانيا في ذلك بـ 30% مقابل 20% لأمريكا و16% لأستراليا.

---

[1] - علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالضرائب،مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]- UNCTAD: examen de la politique de L'investissement en Algérie , Mars2004 (www.UNCTAD.ORG).

وفي مجال الصناعات البترولية تستحوذ الشركات الصينية على 70% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد ارتفعت هذه الاستثمارات في مجال المحروقات لم تتغير منذ سنة 1986 وبخلاف القطاعات الأخرى، وقد حقق قطاع المحروقات قيمة مضافة تشكل 40.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 و 35.5% منها سنة 2001 وقد أصبحت الجزائر مؤخرا أكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المخروقات حيث يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكلة الاستثمار فيه.

ما نستنتجه في الأخير أن الاستثمار في هذا المجال لا يحتاج إلى حد ما إلى تحفيزات كتحفيزات الضريبة فالحافز الوحيد في هذا المجال للمستثمر الأجنبي هو توفر المواد النفطية وبشكل كبير حيث أننا نلاحظ ومنذ السبعينيات والاستثمار الأجنبي موجود رغم أن الجزائر في ذلك الوقت كانت منتهجة للنهج الاشتراكي والعقلية السائدة أنذاك اتجاه هذا الموضوع بالاضافة إلى القوانين الخانقة له من جهة ومن جهة أخرى وجوده حتى في العشرية السوداء وعليه ما يجب أن نشير إليه في هذه الحالة أن قطاع المحروقات من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخضع كليا للمحددات المدروسة سابقا بل المحدد الوحيد بالنسبة لهذه الاستثمارات هو توفرالمادة (البترول والغاز) حيث أن تلك المحددات تعمل على تحسين الجو والمناخ وزيادة تدفقه.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى:

لا يزال الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى غير النفطية محدودا وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، الصناعة، وغيرها حيث أنه منذ سنة 1993 إلى 2003 فإن المشاريع الاستثمارية المجمعة لم تتعدى 475 مشروع استثماري

جدول رقم6.4: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات (1993-2003):

القطاعات	عدد المشاريع	%	القيمة(مليون دج)	%	عدد العمال	%
الصناعة	162	34	104042	48	16627	30.25
الخدمات	90	19	21518	10	6642	12
البناء والأشغال العمومية	58	12	38780	18	18007	33
الزراعة	14	2.6	8276	3.5	2717	2.9
السياحة	12	2.5	1919	0.8	1622	2
التجارة	12	2.5	932	0.4	258	0.4
النقل والاتصالات	04	8.	308	0.1	143	0.25

الصحة	03	0.6	561	0.2	123	0.20
قطاعات أخرى	120	25	39255	18	8636	15
المجموع	475	100	215591	100	54775	100

المصدر: الاقتصاد والأعمال، لبنان، ديسمبر 2003، ص 64.

ويتبين من خلال الجدول أعلاه ان الصناعة لها الحصة الكبيرة من المشاريع الاستثمارية بحوالي 162 مشروع بقيمة تقدر بـ 104042 مليون دج، ويليه قطاع الخدمات بحوالي 90 مشروع بقيمة 21518 مليون دج، أما المرتبة الثالثة فعادت لقطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغ عدد المشاريع فيه حوالي 58 مشروع بقيمة 38780 مليون دج، في حين بقيت قطاعات أخرى ضعيفة لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية كقطاع الصحة بـ 3 مشاريع والنقل والاتصالات بـ 4 مشاريع، وعرف قطاع التكنولوجيا والاتصالات تحول نوعي في السنوات الأخيرة رغم المعدل الضعيف لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع مقارنة مع زيادة الطلب، فبالنسبة لـ 30 مليون جزائري وفرت حوالي 2.6 مليون خط ثابت بكثافة 6 % سنة 2002 و10.2% سنة سبتمبر 2003 في حين هذا المعدل في الدول المتقدمة يصل إلى 120%.

وقد تم إصلاح هذا القطاع من خلال قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سنة 2000 والذي فتح المجال للهاتف النقال للمنافسة (بيع الرخصة الثانية لشركة أوراسكوم المصرية والرخصة الثالثة للشركة الكويتية)[1].

كما فتح المجال لتوطن العديد من البنوك الأجنبية في الاقتصاد الجزائري، مثل سيتي البنك الأمريكي، بنك البركة السعودي، بنك سوسيتي جنرال...،وبعض شركات التأمين مثل: ترت أنترناسيونال، وشركة الريان للتامين (استثمار قطري) وشركة هناستار...الخ.

وفي ميدان السياحة تشير الأرقام إلى عدد المشاريع السياحية الجزائرية العربية بلغت في سنة 2001، أكثر من 683 مشروع تصل إلى 2.85 مليار دولار،أما القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة فهي لازالت دون المستوى حيث يجب العمل على تكثيف الشراكة فيها مع عدم الإكتفاء بالنوايا فقط، إضافة إلى تسويق الفرص المتوفرة عليها.

وبصفة عامة فإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات هي محتشمة ودون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الفرص الموجودة فيه لعل ذلك يرجع إلى:

[1] - UNCTAD ، نفس المرجع السابق.

- تردد المستثمرين الخواص الجزائريين في اقتحام مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والمخاطرة في المشروعات وهم بمثابة المؤطر للأجانب.
- التقييم المبالغ فيه للمخاطرة في الجزائر من قبل بعض المؤسسات الأجنبية مثل (كوفاس) التي قيمت الاقتصاد الجزائري ، وهذا التقييم المسجل يؤثر على جاذبية الاقتصاد الجزائري إذ أنه رغم التحسن المسجل إلا أنه مازال المخاطرة في الجزائر سلبية بالنسبة للمستثمر.
- وبالنظر إلى الاتجاهات القطاعية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1990-2003)نجد أنها لم تتطور بشكل كبير في العديد من هذه القطاعات وقد اقتصر التطور على قطاع الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية بشكل أساسي بينما لم تعرف القطاعات الأخرى تطورات معتبرة.
- ولقد رتبت الهيئة CNUCED تدفق الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات خلال الفترة الممتدة بين 1996 إلى 1998 حسب الترتيب التالي[1]:

1-الاتصالات/ 2- المواد الغذائية والمشروبات/ 3- السياحة/ 4- المناجم/ 5- النسيج والجلود/ 6- الزراعة/ 7- المالية والتأمينات/8- الطاقة/9- الكيمياء والصيدلة/ 10- النقل والتخزين.

والملاحظ من خلال هذا الترتيب احتلال الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات والموارد الغذائية والمشروبات المراتب الأولى ثم تلتها السياحة وباقي القطاعات.

أما خلال الفترة الممتدة 2000-2003 فقد طرا نوع من التغيير في ترتيب تدفق الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات وهذا كالتالي:

1- السياحة/ 2- المواد الغذائية وبالمشروبات/3- النسيج والجلود/4- الاتصالات/5- الزراعة/ 6- المناجم/ 7- المالية والتأمينات/8- الصيدلة والكيمائيات/9- النقل والتخزين/10- الغابات

المطلب الثالث : العوامل المفسرة للزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] - تقرير هيئة CNUCED لسنة 1999.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تزايد بشكل ملحوظ وأصبح يشكل المصدر الأكبر للتمويل في البلدان النامية، وقد يفسر ذلك العديد من العوامل نذكر منها مايلي:

أ- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينيات تطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي وتضمنت معظم هذه البرامج في هذه الدول تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.

ب- إدراك الدول النامية منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل وإنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لا سيما القروض، فعلى حين يوجه الاستثمار المباشر مباشرة إلى استثمارات فعلية في مجالات إنتاجية، فإن القروض الانتاجية تستخدم في تمويل الإنفاق الاستهلاكي، كما أن تحويل الأرباح المترتبة على الاستثمار المباشر يرتبط بمدى النجاح الذي يحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين تسديد لأعباء خدمة الدين ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم للنجاح فيه، وبالنسبة للاستثمارات في محفظة الأوراق المالية فإن هناك بعض المخاطر التي ترتبط به وذلك إذا كان في صورة استثمار مضاربي يبحث عن العائد في الآجال القصيرة حيث إنه استثمار يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وقد يتسبب في عدم تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الأجل الطويل وفي إحداث أزمات مالية في الدول النامية لا سيما الدول ذات القطاع المالي الضعيف.

ج- التوسع في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتجنب كافة أنواع القيود الجمركية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة والتي وجدت لدى قيام تكتلات اقتصادية كالاتحاد الأوروبي.

د- اتساع نطاق تطبيقات العولمة وخاصة التوسع في الأنشطة الدولية للشركات دولية النشاط.

هـ- اتجاه العديد من الدول النامية المدينة مثل الأرجنتين والبرازيل والفلبين والمكسيك إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين للأجانب بأسعار مشجعة، وقد تراوحت النسبة التي تضمنها هذا البرنامج ما بين 20% -80% من اجمالي تدفقات هذا الاستثمار إلى الدول النامية.

و- تفكك الاتحاد السوفييتي والتكتل الاقتصادي الذي اعتمدته دول أوروبا الشرقية وما ترتب على ذلك من زيادة في الطلب على الاستثمارات الخارجية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ز- قيام بعض الدول النامية بتطبيق مجموعة واسعة من الإجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليها، ولا سيما تحرير أنظمة الاستثمار، ومنحه العديد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية من خلال إصدار وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بهذا الشأن.

المطلب الرابع: العراقيل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية

من الناحية السياسية يمكن لنا أن نشير إلى الجانب السياسي ودوره الفعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر الأخطار السياسية من المؤثرات الأساسية في البرامج للمناخ الاستثماري، ففي الجزائر ولفترة غير بعيدة ومن ناحية الاستقرار السياسي فقد سطر على التطورات السياسية ظاهرة الإضطرابات الأمنية والتي أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن حجم تدفق هذه الأخيرة في سنة 1995 لم يتعدى 5 مليارات دولار كما ورد في تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر سابقا، وتعتبر ظاهرة الإرهاب المعادلة الصعبة في مفهوم الاستقرار السياسي.

كذلك على المستوى الاقتصادي لا سيما الاجتماعي فقد مرت الجزائر بسبب المنهج الاقتصادي الاشتراكي في مرحلة أولى ثم كنتاج لمرحلة اللاأمن التي مرت بها البلاد أدى إلى تحطم الاقتصاد وضعف القدرة الشرائية مما شكل عامل إبعاد للاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.

العراقيل الاقتصادية:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تكون حافزا على القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة يكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية والنقدية ام المالية، والحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تتميز بالتذبذب في سياستها الاقتصادية، فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، فالجزائر ولمدة طويلة من الزمن كانت سياستها الاقتصادية غير واضحة، ففي العشرية السوداء (1990-2000)ونتيجة لتعاقب أكثر من عشر حكومات وكل حكومة تأتي بقانون وسياسة اقتصادية مختلفة عن الأخرى وهذا ما شكل عدم شفافية السياسة الاقتصادية مما شكل عائقا أمام الاستثمار.

أما في مجال الخوصصة فإن عدم وجود معلومات واضحة وقوانين تشجع على ذلك تجعل المستثمر يحجم على الدخول في غمار الاستثمار في الجزائر ومن الملاحظ ان الجزائر أولت هذا الملف قسطا وافرا من الأهمية لاسيما خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ذكرى تأميم المحروقات على النية الصادقة للتوجه أكثر نحو التخصص كما أن دعم إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعد من بين العوامل الدافعة لعزوف المستثمرين الأجانب عن الجزائر، وللتحليل أثر

للوضعية الاقتصادية وبيئة الأعمال نستدل ببعض الدول على المستوى العالم .

جدول رقم7.4 :

الـدول	1995-1999		2000-2004	
	الترتيب	التقويم الوصفي	الترتيب	التقويم الوصفي
هولندا	1	جيد جدا	3	جيد جدا
بريطانيا	2	جيد جدا	2	جيد جدا
الو.م.أ	3	جيد جدا	4	جيد جدا

فرنسا	13	جيد جدا	15	جيد
جنوب إفريقيا	38	معتدل	38	ضعيف
مصر	42	معتدل	42	ضعيف
الجزائر	57	ضعيف جدا	57	ضعيف جدا
نيجيريا	58	ضعيف جدا	55	ضعيف جدا

مؤشر بيئة الاعمال المصدر: مجلة ضمان الاستثمار، العدد 154 مارس 2001، ص 16

من خلال الجدول فإن الجزائر تحتل المرتبة 57 في كلا الفترتين وذلك بتقويم ضعيف جدا أي أن بيئة الأعمال في الجزائر غير مواتية للاستثمار، وهذا لعدم توفر بنية مؤسساتية ملائمة له وذلك نظرا لغموض موقف الحكومة في هذا الموضوع، وكذا عدم وجود سوق عاملة مؤهلة نوعا ما وغير مرنة، كما نسجل أيضا ارتفاع التكاليف المرتبطة بأداء الأعمال وهي من أهم العراقيل التي تعترض المستثمر الأجنبي.

بالاضافة إلى ذلك فإن عدم توفر الحرية الاقتصادية بالشكل الذي يطمح إليه أصحاب رؤوس الأموال الغير مقيمين يعد عائق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن معهد هيرتاج وبالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال اصدرت تقرير لسنة 2002 شمل مؤشرالراية الاقتصادية لسنة 2001. والذي يتضمن 551 دولة من بينها 20 دولة عربية، ووفق المؤشر فإن 14 دولة تتمتع بحرية كاملة و57 دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة بينها 71 دولة تعتبر ذات حرية اقتصادية ضعيفة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول :8.4

تسلسل البلد	**الترتيب وفق تقرير 2002. مؤشر 2001**	**مستوى الحرية**
البحرين	15	
الإمارات	23	
الأردن	45	حرية

الكويت	53	اقتصادية
تونس	58	كاملة
سلطنة عمان	60	
قطر	70	
السعودية	72	
المغرب	76	
الجزائر	79	
جيبوتي	79	حرية
لبنان	88	اقتصادية
موريتانيا	101	كاملة
مصر	121	
اليمن	134	
سوريا	145	إنعدام
ليبيا	153	الحرية
العراق	155	الاقتتصادية
الصومال	-	

المصدر: مجلة ضمان الاستثمار، العدد161، نوفمبر 2005، ص 5.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الحرية الاقتصادية لم تتضح بعد في الجزائر وبالتالي كان هذا الوضع له دوره في إبعاد الاستثمار الأجنبي من الجزائر.

- **اليد العاملة الجزائرية:** تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الأجانب غير منتجة أو ذات إنتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من أجر وذلك من جلال مقارنة الجزائر بدول شرق آسيا أين إنتاجية اليد العاملة جد مرتفعة والأجر منخفض نوعا ما بالاضافة إلى ذلك غياب الكفاءات في بعض الحيان، لهذا يضطر بعض المستثمرون الأجانب للاستثمار في بعض الدول لجنوب شرق آسيا والعزوف عن الجزائر.

- **استغلال الموارد المحلية**: إن استغلال الموارد المحلية لا توجد عليها أية قوانين صريحة لحد الآن وهذا ما يشكل مخاوف لدى المستثمرين الأجانب والمحليين في استغلال هذه الموارد المحلية.
- **السوق المحلية**: رغم شساعة الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغير مقارنة باسواق أخرى، لذا تعتبر السوق الجزائرية أقل جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا مقارنة بأسواق آسيا وأمريكا اللاتينية ضف إلى ذلك معاناة الجزائر من بطأ النمو في اسواقها وأيضا عزلة الجزائر وعدم مشاركتها في تحالفات اقتصادية زاد من صغر حجم أسواقها إلا انه مع بداية تطبيق مبادئ الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 2005 وتفاوض الجزائر للدخول في المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون بادرة خير بزيادة نمو السوق المحلية وزيادة استقطاب استثمارات أجنبية أكثر فأكثر وذلك بزوال أغلب القيود الجمركية التي تعتبر عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية.
- **النظم البنكي**: يعتبر النظام البنكي من أهم العوائق في وجه المستثمرين الأجانب نظرا لعدة أسباب منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وعدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة مما أدى إلى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى عدم الاستقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما أن تأخر إصلاح النظام البنكي وضعفه من بين فشل كل سياسات الدولة الاقتصادية الرامية لإنعاش الاقتصاد عامة والاستثمار خاصة وبالتالي فعلى الدولة الإسراع في إصلاح كلي لنظام البنوك أو تغيير طريقة التمويل في الجزائر وإنعاش السوق المالية من خلال بث ثقافة الإدخار في المجتمع وبناء أسس نظام تمويل يعتمد على الأسواق المالية ولا يعتمد على نظام الاستدانة وهذا من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة وجيزة.

✓ **البنية التحتية:**

نسجل ضمن هذا الإطار نقص وتخلف معظم الهياكل والبنايات الأساسية من خدمات الطرق والنقل.والمواصلات و الاتصالات والطاقة والمياه وغيرها، ويبدو أن طموحات المستثمر الأجنبي تكمن

في إيجاد خدمات البنايات الأساسية متوفرة بالكم والكيف، إلاان توفير البنية التحتية يساعد المستثمر على إقامة مشروعاته على أسسا ومرتكزات اقتصادية واضحة وسليمة وعلى العكس من ذلك فإن عدم توفر هذه البنى له أثر واضح في إحجام المستثمر في إقامة مشروعاته وإعادة تنفيذها في المواعيد المبرمجة، وما قد ينجر عن ذلك من زيادة في التكاليف حيث ينعكس أثرها على مردودية الاستثمار، وفي نهاية المطاف التأثير على إمكانيات النجاح الخاصة بالمشاريع بل وعلى إمكانية استمرارها، ويمكن ضمن هذا الإطار وصف حالة ميناء الجزائر بالرغم من أن مختلف المتعاملين يشتكون مرارا من بطئ عملية تسريح السلع التي تستغرق في بعض الأحيان عدة شهور بفعل ثقل الإجراءات الإدارية.

- ✓ **العراقيل السياسية:**

إن النظام السياسي غلق كل منافذ الحوار وقدرة الاندماج الآتية من مختلف الفعاليات التي تم تقليصها إلى أقصى حد كما نجد أيضا أن كل الطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية تم تهميشها، ومن خلال هذا لا يمكننا أن نستغرب في وجود تضارب بين المفاهيم التي اتخذت أبعاد خطيرة أدخلت الجزائر في دوامة رهيبة لا يمكن نسيانها حيث نتيجة الإضطرابات الاجتماعية أدى في سنة 1989 بجبهة التحرير الوطني إلى اعتماد دستور جديد يسمح بتعدد الأحزاب في الانتخابات وبهذا دخلت الجزائر عهدا جديدا من الديموقراطية لكن هذا الاختيار لم يهضم بثقافة سياسية واعية للاسف ونتيجة لذلك عانت الجزائر حالة من اللاأمن مما ساهم في ارتفاع نسبة المخاطرة الأمنية في الجزائر، بالاضافة إلى ذلك لم تعرف الجزائر منذ سنة 1988 استقرارا سياسيا، حيث تعاقب على كرسي الرئاسة خمسة رؤساء وبلغ عدد الحكومات عشرة بتعداد وزاري يقدر بـ 520 وزير ولا تتعدى فترة كل حكومة السنتين في غالب الأحيان وعليه بالرغم من وجود قانون محدد للاستثمارات نجد أن كل حكومة تركز اهتمامها في مجال تهيئة المناخ الاستثماري على القطاعات التي تتماشى ورغبتها مما نتج عنه اختلاف في الأهداف والتوجهات.

لقد أكد الملتقى الدولي للاستثمار الذي انعقد في الجزائر أن المخاطرة الأمنية تشكل عائقا كبيرا أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويشكل ذلك الشغل الشاغل للمستثمرون الأجانب الذين يتخوفون من القدوم في ظل ظروف غير مواتية بالرغم من أن السوق الجزائرية مغرية وخاصة أن الجزائر صادقت على اتفاق الشراكة النهائية مع الاتحاد الأوربي وهو ما سيجعلها منطقة للتبادل الحر مما يسهل على المستثمرين الأجانب الانطلاق نحو السوق الجزائرية[1].

---

[1] - الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والإصلاح، مذكرة لنسل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، (معهد العلوم الاقتصادية) ص 136.

✓ **العراقيل التنظيمية والقانونية:**

تكمن العراقيل التنظيمية أساسا في غياب تشريع قانوني شامل ينظم الاستثمارات، وعليه فقد تتوزع الاستثمارات على أكثر من الشيء الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين وهذا قد يؤدي إلى فتح الباب أمام الاجتهادات بشأن الجوانب التي أغفلها التشريع[1]، واختلاف هذه الاجتهادات من مسؤول إلى آخر، الأمر الذي يخل بعدالة التشريع من حيث وجهو بتطبيقه على المتساوين في المراكز القانونية.

بالاضافة إلى عدم وضوح النص في قوانين وتشريعات الاستثمارات وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها مما يؤدي إلى اختلاف في تفسيرها وهذا يفتح المجال للمفارقة في التطبيق ينطوي في كثير من الأحيان على تمييز مجحف.

إن السلوك الجزائري يتميز بتعدد الرقابة القبلية والتراخص المسبقة[2]، وهو سلوك مناوئ لليبيرالية ويعارض التوجه الليبيرالي الذي تبنته السلطات العمومية، هذا السلوك المحافظ يضر بالاستثمار ويحد منه ويساهم بذلك في تقليص فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في النظام المركزي.

عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لا سيما أن عدد من القطاعات لا يزال يعاني من شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة البنكية أو المصرفية أو حتى بعض القطاعات الصناعية، ففي هذين القطاعين الصناعيين فإن المستثمر عليه أن يتخطى حوالي 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص بإقامة مصنع وتجسيد استثماره، هذه المدة التي يضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة أو الشركة ستمتد على ثلاث أو أربع سنوات للوصول إلى تحسين المشروع نهائيا، وهي المدة التي تفصل في الواقع بين قرار الاستثمار والإنجاز الفعلي للمشروع، بينما نجد أن متوسط إنجاز المشايع الاستثمارية في دول الجوار لا يتعدى شهرين إلى ثلاثة أشهر كأقصى تقدير مع كل التسهيلات، كما أن تشكيل شركة وتجهزيها بالهاتف والفاكس لا يتجاوز ثلاث ساعات في الولايات المتحدة الأمريكية بينما يتطلب إقامة خط هاتفي أو فاكس في الجزائر عدة شهور.

- **مشكل العقار وشهادات الحصول على ملكية الأراضي:**

---

[1] - نشير هذا إلى التأخر المسجل في صياغة القوانين وإقرار المراسيم التنفيذية وتطبيقها ميدانيا حيث نسجل أن هناك تناقضا بين التشريعات والقوانين بين التشريعات والقوانين من جهة والواقع من جهة أخرى وعدم مسايرة القوانين الأخرى لتطور الاستثمارات الأخرى مثل غياب قانون خاص بالاصلاح القطاع المالي.

[2] - نجد في هذا الشأن صعوبة فتح حساب بنكي بصورة مباشرة وضرورة الحصول على ترخيص مسبق من البنك المركزي للقيام بتحويل الأموال.

يعتبر من اهم العقبات التي تواجه المستثمرين، فالعقار وهو عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين في الحصول على أراضي يبقى دائما من صلاحيات اللجنة المحلية لدعم الاستثمار التابعة لصلاحيات الوالي والتي من مهامها القيام بإجراءات ضرورية لازمة التي تسمح للمستثمر بالحصول على العقارات الصناعية ورخص البناء، ولكن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هذه الهيئات لمنح قرار الاستغلال العقار فقد يطول الأمر أحيانا لمدة سنة إن لم نقل أنها في بعض الأحيان فترة إنجاز مشروع نفسه التي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) مما يؤدي في كثير من الحالات إلى استغناء المستثمر بصفة نهائية عن المشروع، وبالتالي يبقى الوصول إلى العقار من أكبر الصعوبات ومن أهم المعوقات أمام قرار الاستثمار بحيث يتطلب الحصول على قطعة أرض لإقامة أي مشروع وصعوبات أخرى تتعلق بشهادات الملكية والتي لا نجد لها أثر في قاموس الاستثمارات في بلادنا، حيث أن النظرية الاقتصادية للشركة العالمية التي ترغب في الاستثمار تتمحور حول بعدين:

- ملكية الأصول المستخدمة في ممارسة النشاط الإنتاجي بالأسواق.
- موقع ممارسة هذا النشاط الإنتاجي.

وفي ضوء بعض الدراسات فقد أشارت النتائج إلى أن درجة تأثير العوامل الموقعية[1] على قرار الاستثمار في دولة ما يختلف باختلاف شكل ونموذج الاستثمار أي بعبارة أخرى – هل المشروع الاستثماري يكون مملوكا ملكية مشتركة أم سيكون مملوكا ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي المباشر، كما نسجل بطئ تعقيد إجراءات تقديم ملف استغلال العقار لدى الهيئات المعنية، وإن تم تخصيص بعضها فنجدها ذات تكاليف باهضة تثقل كاهل المستثمر ، حيث نجد أن معظم المناطق الصناعية حالها متدهورة جدا ولا تتوفر على أدنى المرافق فأصبحت بذلك لا تشجع على إقامة مشاريع استثمارية كونها لا توافق بطبيعتها مع نوع النشاط الاستثماري.

- ✓ **الرشوة والفساد الإداري:**

وينتج هذا الأمر أساسا من البيروقراطية والروتين الإداري، وكذا إنعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثماري مما يؤدي في النهاية إلى انعدام التنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثمار أما من الناحية القانونية فهو ناتج عن عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، ويكمن هذا أساسا في إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب

[1] - مشكلة صعوبة إثبات الملكية قد تؤدي إلى تنازع اللملكية وقد يطرح إشكالا عند خوصصة المؤسسات أو حالة الشراكة

الرقابة[1] وعدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية إذ أن وجود نظام ضريبي وقانوني عادل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد، أما في حالة فشلها تأديتها وظائفها قد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين لإنجاز أعمالهم.

إذا فالرشوة تعتبر أحد العوامل التي يراعيها المستثمر في مشاريعه وتضاف في حسابات تكاليف أعباء المشروع، وأن هذا العامل يؤرق السلطات لاسيما الجهات التي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاضافة فإن الاستثمار في الجزائر حسب تقرير الفريق المخصص من البنك العالمي مازال رهين البيروقراطية وبالرشوة وتدعو منظمة الشفافية العالمية إلى تكثيف الجهود لمحاربة الفساد وتبني سياسة النفس الطويل للوصول إلى بيئة أكثر شفافية في أداء الأعمال وتهتم المنظمة بمتابعة الإجراءات الوطنية التي تحارب الفساد مثل القوانين التي صدرت من أجل تحريم دفع الرشاوي من قبل الشركات الأجنبية المباشرة إلى كبار الموظفين والحكوميين، وتوافق ذلك مع سياسات محاربة تبييض الأموال والعمل على زيادة الوعي بمحاربة الفساد على كافة الأصعدة، وبالاضافة إلى ظاهرة الرشوة التي تتفشى كثيرا في عالم المال والأعمال فإن مشكل ارتفاع التكلفة الإدارية يعتبر هاجسا آخر حيث تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة مقارنة بتونس والمغرب وهذا ما يؤدي إلى إبعاد المستثمرين الأجانب لارتفاع قيمة التكلفة الإدارية من جهة وطول مدة الانتظار لإنجاز المشروع وتعقد الإجراءات من جهة أخرى.

وبالرغم من أن الجزائر لم تندمج ضمن مؤشر الشفافية إلا أن المختصين يصفونها على أن متوسط رصيدها المسجل ينطوي على وجود درجة فساد عالية وخاصة وأن مؤشر الرشوة من أسوء مظاهر الفساد في الجزائر وهو ما سبب تأخر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر بالقدر المطلوب.

المبحث الثاني: دراسة تجارب الاستثمار بين دول المغرب العربي

المطلب الأول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

اختارت الجزائر عشية الاستقلال الوطني نموذجا تنمويا طموحا من أجل بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة، ولأن النتائج المحققة لم تكن في المستوى المطلوب، قامت الدولة بإجراء عدة إصلاحات وتبني سياسات مختلفة للنهوض باقتصادها واستقطاب المزيد من الاستثمارات، لاسيما الأجنبية منها.

[1] - في هذا المجال اضطرت بعض دول جنوب أمريكا الجنوبية إلى استبدال أجهزة التحصيل القائمة بأخرى جديدة نظرا لنتشار الفساد في الدوائر.

أولا: نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم كل الامتيازات والإعفاءات الواسعة النطاق التي تضمنتها القوانين والمراسيم التشريعية السالفة الذكر، إلا انه كان ينقصها الكثير من التحديد والدقة والدليل لعلى ذلك هو تغييرها وتعديلها عدة مرات أو ربما في بعض الحالات إلغاء بعضها واستبدالها بمواد أخرى أقل حدة وأكثر تشجيعا للاستثمار بنوعيه، كل هذا أدى إلى تذبذب حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنه شهد ملحوظا ابتداءا من فترة التسعينيات، بعد وضع قانون الاستثمار 93-12، كما عرفت هذه الاستثمارات قفزة نوعية بعد عام 2000 مقارنة باعوام السابقة مثلما يتضح في الجدول :

الجدول رقم: (9.4) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2004 ونسبتها من الإجمالي الوارد إلى الدول العربية وإلى العالم:

الوحدة: مليون دولار والنسب المئوية %

السنوات / المنطقة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	الإجمالي
الجزائر	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	5778
%للدول العربية	9.8	7.54	3.57	5.73	20.32	16.66	15.51	13.19	6.49	7.22	9.20
%للعالم	0.007	0.069	0.053	0.072	0.046	0.031	0.146	0.148	0.100	0.127	0.080

Source : UNCTAD, united nations conference on trade and development world investment.

استناد على البيانات الموجودة في الجدول أعلاه، يتضح لنا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عرف تطورا تدريجيا عبر مختلف السنوات، خصوصا خلال فترة التسعينات إذ سجلت الجزائر 260 مليون دولار سنة 1997 لترتفع إلى 501 مليون دولار عام 1998، و 507 مليون دولار عام 1999، تم تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 438 مليون دولار عام 2000، لكنها استرجعت مكانتها وحصلت على نصيب كبير عام 2001، هذا العام كان من أحسن الأعوام بالنسبة للجزائر من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ حجم 1196 مليون دولار، أي أنه ارتفع بنسبة 173% مقارنة بالعام السابق، لتحتل بذلك المرتبة 111 في القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1]، وقد يعود ذلك إلى مجموعة الترتيبات والتسهيلات التحفيزية التي اعتمدتها

[1] د/فريد كورتال، واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني، "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14 و15 مارس 2003، ص 10.

الجهات المكلفة بخدمة الاستثمار، بالإضافة إلى التحسن النسبي للمناخ الاقتصادي للجزائر، وأيضا إلى تعاظم حجم نشاط الشركات متعددة الجنسيات خصوصا في قطاع المحروقات، هذا الأخير الذي يمثل أزيد من 97% من صادرات الجزائر وقرابة 36% من الناتج الداخلي الخام.[1]

أما بالنسبة لعام 2002 فقد شهدت الجزائر تدفقا للاستثمار الأجنبي المباشر قدر بـ 1.065 مليار دولار مشكلا انخفاضا طفيفا قيمته 0.11% مقارنة بعام 2001، كما انخفضت للعام الثاني على التوالي لتسجيل قيمة 634 مليون دولار عام 2003 وربما هذا الانخفاض يعود لأسباب خارجية لأن كل المؤشرات الاقتصادية عرفت تحسنا معتبرا في هذا العام إذ ارتفعت أسعار المحروقات ليبلغ متوسطها حوالي 28.9 دولار أمريكي للبرميل مقابل 25.24 دولار و 28.50 دولار خلال 2002، 2001، 2000 على التوالي، كما أن الميزان التجاري سجل فائضا قدر بنحو 10.828 مليار دولار مقابل 6.816 مليار دولار سنة 2002، كما لا ننسى معدل البطالة الذي عرف انخفاضا إذ سجل 23.7% بعدما كان 27.3% عام 2001.

أما عام 2004، فقد سجل كمية معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر بقيمة 882 مليون دولار وهذا ما يؤكد إمكانية الجزائر على زيادة وتعظيم نصيبها بكل ما توفره من إمكانات مادية ومعنوية.

أما إذا لاحظنا حصة الجزائر من أجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية فتجدها بلغت أقصى حد لها سنة 1999 بنسبة 20.32% وأدنى حد له عام 1997 بمعدل 3.57%، ونفس الشيء نلمسه بالنسبة إلى نصيب الجزائر بالنسبة إلى التدفق الإجمالي العالمي، إذ لم يتعدى 1.4% في أحسن أحواله، كل هذا يؤكد ضعف الجزائر وعجزها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

ثانيا: نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن أول ما لاحظناه أثناء جمع المعطيات هو عدم وجود إحصائيات دقيقة ومفصلة حول نصيب كل قطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إذ أن هناك نقص كبير

[1] التقرير الاقتصادي والاجتماعي الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، CNES، ص 50.

رغم وجود هيئات مكلفة بذلك(*) ولكننا سنحاول إدراج أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي توفرت لدينا معلومات بخصوصها مع الإشارة إلى عدة مشاريع الشراكة والمبلغ المقدر دون أن ننسى النسبة التي حاز عليها كل قطاع، كما يوضح الجدول.

الجدول (10.4): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1993- 2001

الوحدة: مليون دينار جزائري والنسبة المئوية

القطاعات	المشاريع		المبلغ المقدر	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الصناعة	259	58.9	105634	37.3
الخدمات	86	19.5	146879	51.8
البناء والأشغال العمومية	41	9.3	10254	3.6
التجارة	18	4.1	1293	0.5
الزراعة	17	3.9	9835	3.5
السياحة	16	3.6	8833	3.1
الصحة	03	0.7	550	0.2
المجموع	440	100	283278	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي 2002.

لا يزال هيكل الاستثمارات محصورا في قطاعات محدودة جدا، كالمحروقات والغاز، الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب لهذا النوع من الاستثمارات، حيث أن المبالغ في هذا المجال تجاوزت 1 مليار دولار سنة 2001.

والجدول أعلاه يبين توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وما يمكن ملاحظته هو أن:

* كبنك الجزائر، مديرية الجمارك، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ...الخ.

- قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الأولى من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد استحوذ على 259 مشروعا، أي ما نسبته 58.9% من إجمالي المشاريع خلال الفترة 1993-2001.
- أما قطاع الخدمات فيأتي في المرتبة الثانية بـ 86 مشروع، بحصة قدرها 19.5% أما بالنسبة للمبالغ فقد انقلبت الصورة إذ احتلت المرتبة الأولى بنصيب قدره 51.8% وهذا راجع لأن الخدمات جد مكلفة، ثم جاءت بعدها الصناعة فهذين القطاعين يشكلان العمود الفقري لأي اقتصاد.
- يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع التي حاز عليها، إذ حقق ما نسبته 9.3% من إجمالي مشاريع الشراكة محققا ما قيمته 10254 مليون دينار جزائري، نظرا لأهميته في ترقية الهياكل القاعدية، وفي تخفيض المشكلة العويصة التي يعاني منها غالبية الشعب الجزائري وهي السكن، وهكذا توالت القطاعات حتى المرتبة الأخيرة التي حاز عليها قطاع الصحة، رغم أنه يعد من القطاعات الحيوية التي يجب أن يستثمر فيها وإن يولى بأهمية أكبر من ذلك إذ لم يتعدى نصيبه 0.7% من جملة المشاريع الأجنبية المصادق عليها في الجزائر.

أ).مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

طبقا للجدول أدناه والمبين لأهم 10 دول قامت بالاستثمار في الجزائر، يتضح لنا أن المصادر متنوعة ومتعددة بين أجنبي وعربي، لتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى برصيد يزيد عن 906 مليون دولار خلال الفترة 1998-2001.

الجدول رقم (11.4): أهم عشرة (10) دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

الرتبة	السنوات البلدان	1998	1999	2000	2001	المجموع

01	الو.م.أ	256891	89882	205664	354369	906806
02	مصر	51	03	100	362992	363146
03	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
04	إسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
05	إيطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
06	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
07	هولندا	2812	623	1308	71944	76687
08	إنجلترا	36015	2001	14206	23254	75476
09	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

Source : Unctad examen de la politique de l'investissement en Algérie, Nations Unites Genève, Mars 2004.p9.

كما قلنا فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أهم مستثمر في الجزائر، شارك في عدة قطاعات لكنه ركز خصوصا على قطاع المحروقات، الكيمياء والصيدلة من خلال الشركة الأمريكية pfizer.

كما نلاحظ بروز عدة دول أوروبية جاءت نتيجة لعلاقتها مع الإتحاد الأوروبي وكانت الكمية الإجمالية كبيرة خصوصا بالنسبة للدول الثلاث، فرنسا، اسبانيا وايطاليا فلقد تركزت استثماراتهم في المحروقات من خلال شركة "F/Total Fina" الفرنسية وشركتي "Sayram-eniv" و "AGIF" الايطاليتين وشركتي "Repsol" و "Cepsas" الاسبانيتين إلى جانب قطاعات أخرى كالصيدلة والسيراميك بالإضافة إلى المنتوجات الغذائية وعلى رأسها "Danone" هذا المنتوج الفرنسي الأصل الذي اكتسح السوق الجزائري، ثم تلتهم ألمانيا من خلال أكبر شركتين Henkel التي اشتركت مع المؤسسة الوطنية ENAD عام 2002 ومجموعة Messer المختصة في الغازات الصناعية دون أن ننسى مساهمات كل من هولندا وانجلترا واليابان وفي الأخير بلجيكا، أما بالنسبة للدول العربية فنجد مصر، هذه الدولة التي تعد ثاني أهم دولة مستثمرة في الجزائر خاصة عام 2001 بمبلغ قدره 362992

ألف دولار لهذا العام فقط، وذلك بعد دخول شركة الهاتف النقال "ORASCOM" على السوق الجزائري محققة أكبر استثمار عربي في الجزائر.

المطلب الثاني: دراسة التجربة المغربية:

تسعى الدول المغربية مؤخرا إلى ترسيخ أسس اقتصاد قوي، قادر على التفاعل إيجابا مع تقلبات المحيط الوطني والدولي، وذلك من خلال التحكم في استقرار الإطار الماكرو اقتصادي وتعزيز الإصلاحات القطاعية والهيكلية، مع الاستمرار في سياسة تحرير الاقتصاد الوطني بهدف خلق مناخ اقتصادي تنافسي من شأنه طمأنة المستثمرين الوطنيين والأجانب وتوضيح الرؤية لديهم، ومن أهم الإصلاحات التي قامت بها؛ إصلاح قطاع العدل وتقوية الشفافية، إعادة هيكلة المقاولات والمؤسسات العمومية والاستمرار في مسلسل الخوصصة، هذا الأخير الذي حد من دور الدولة في الاقتصاد وأخضع تسيير وإدارة المؤسسات العمومية لمعايير الاقتصاد الخاص، والملاحظ في هذا الشأن هو أن المغرب رغم إصدارها لقانون الخوصصة عام 1989، إلا أنها لم تباشر بتطبيقه إلا في سنة 1993، ليقتصر هذا البرنامج في بادئ الأمر على خوصصة قطاع السياحة وبعض المؤسسات الصناعية الأخرى وبعدها شمل باقي القطاعات الأخرى.

لقد ساعد برنامج الخوصصة وباقي الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها المغرب على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار وتطوير الصادرات وتنويعها.

تتبع المملكة المغربية سياسة اقتصادية، تتسم بالانفتاح وتعتمد على تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المغربي وعلى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لتمويل إنتاجية في قطاعات متنوعة، لكي تسهم في تنويع مصادر الدخل القومي ورفع معدلات الدخل الفردي.

أدى استقرار السياسة الاقتصادية إلى استقرار نسبي في النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية حيث تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 3.2% و 6.3% خلال الفترة 2001-2005، كما هو واضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12.4): أهم المؤشرات الاقتصادية في المغرب خلال الفترة 2001-2005

الوحدة: نسب مئوية

	2001	2002	2003	2004	2005
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	6.3	3.2	5.5	5.8	3.9
رصيد الحسابات الجارية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي%	4.8	4.1	3.6	1.9	(1.2)
معدل التضخم%	0.6	2.8	1.2	1.5	2.0

المصدر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ في الاستثمار في الدول العربية 2005.
- التقرير الاقتصادي والمالي "مشروع قانون المالية لسنة 2006 الصادر عن وزارة المالية والخوصصة، أكتوبر 2005، نقلا عن الموقع الشبكي http : www.finances.gov.ma"

من خلال القراءة السريعة لأرقام الجدول أعلاه، يتضح لنا تحسن معدل نمو الناتج خلال الفترة 2001-2005 بفضل توالي سنوات فلاحية جيدة، هذا القطاع الذي يعد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد المغربي، إضافة على عمليات الخوصصة الكبرى التي عرفتها المملكة في هذه الفترة، وفي نفس الوقت، نلاحظ أن معدل النمو انخفض سنة 2005 ليسجل 3.9 % بعد أن كان 5.8% عام 2004؛ وربما يفسر هذا التراجع بسوء المردود الفلاحي الذي تسبب فيه اجتياح الجراد والظروف المناخية غير الملائمة، الشيء الذي نتج عنه محصول من الحبوب لا يتعدى 42 مليون قنطار، أما على المستوى الخارجي فيرجع تباطؤ النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات غير متوقعة 54.2 دولار للبرميل عام 2005 مقابل 37.8 دولار عام 2004.

فيما يخص الصعيد الخارجي، فلقد سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضا خلال الفترة 2001-2004، ويلاحظ أعلى نسبة كانت له سنة 2001، بما يعادل 4.8%، إلا أنه في عام 2005 سجل عجز، بلغت نسبته حوالي 1.2% وذلك راجع للأسباب السالفة الذكر، إضافة إلى تزايد الطلب الداخلي الذي ترتب عنه ارتفاع الواردات الإجمالية بـ 6.5% خلال نفس الفترة (2001-2004).

كما تمكنت المغرب من التحكم في معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة، ليسجل 1.2، 1.5% خلال 2003، 2004 على التوالي، وتعزى هذه النتيجة إلى نهج سياسة نقدية

مناسبة للتكيف الجيد مع التقلبات التي يعرفها السوق الوطني، لكنه ارتفع قليلا سنة 2005 مسجلا نسبة 2.0% بسبب انخفاض قيمة الدرهم المغربي مقابل الدولار، (9.249 درهم للدولار الواحد مقابل 8.866 درهم خلال 2004).

دون أن ننسى معدل البطالة، هذا المؤشر الذي عرف هو الآخر تراجعا ملموسا إذ سجل 10.8% سنة 2004 مقابل 13.9% سنة 1995.

والملاحظ بوجه عام، أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري قد حقق نجاحا ملحوظا في استقرار السياسة الاقتصادية الكلية خصوصا خلال السنوات الماضية وهو ما يزيد قدرة المملكة على استقطاب الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى اعتبارات أخرى يأخذها المستثمر بعين الاعتبار عند قيامه بتحديد المكان الملائم لتنفيذ استثماراته والتي تتمثل في نوعية واستقرار الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم ويحكم عملية الاستثمار الأجنبي في السوق المحلي خلال تقديم جملة من الضمانات والحوافز والإعفاءات.

1-مزايا وحوافز الاستثمار في المغرب:

قدمت هذه المزايا والحوافز ضمن الإطار التشريعي المتعلق بالاستثمار الذي عملت المملكة على سن مواده والتي تساهم في إيجاد المناخ الملائم لجذب المستثمرين، وعليه قامت المغرب في السنوات القليلة الماضية بإصدار القانون رقم 19-95،[1] الذي يطلق عليه اسم ميثاق الاستثمار، مشتملا على مختلف الأحكام والتشريعات الخاصة بالاستثمار في المغرب، اعتمده مجلس النواب في 3 أكتوبر 1995، وهو يحتوي على 25 مادة، تهتم بجميع الجوانب والمجالات الضريبية، المالية، القانونية، الإدارية ونظام حيازة الأراضي، في شكل مجموعة من التدابير لتشجيع الاستثمار عن طريق:

- تخفيف العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لانجاز المشروع.
- تخفيف نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح.
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتسيير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي.
- إنعاش المناطق الحرة ومناطق التصدير الحرة وتنظيم المناطق الصناعية الحرة.

[1] www.arifonet.org.ma/ftpoot/dalil20% investment/ contraries/19 Morocco/CHRTE ARABE.pdf (page consultée le 12/10/2006).

- تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق القواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة (المادة2).

كما سمح هذا الميثاق بحرية الأرباح والرأسمال إلى الخارج بالنسبة لمن قام بالاستثمارات بالعملة الصعبة، وعلى توفير رصيد عقاري لانجاز مشاريع استثمارية، وتوضيح مساهمة الدولة في اقتناء وتجهيز القطع الأرضية اللازمة للاستثمار وتبسيط وتخفيف السيطرة الإدارية المتعلقة بالاستثمارات. (المادة 22).

- كما ينص الميثاق على إنشاء صندوق لتشجيع الاستثمار، مهمته توضيح المزايا التي تمنحها الدولة في سياق التكاليف اللازمة للنهوض بالاستثمار (المادة 18).
- وأخيرا تتكفل الدولة بجزء من تكلفة تهيئة المناطق الصناعية في الأقاليم التي تحتاج إلى إعانات خاصة (المادة 19).

إضافة إلى هذا الميثاق تم إصدار القانون المالي لعام 1996، بهدف تسهيل وتوضيح الإجراءات المالية، كما أن هذا القانون يعمل بالموازاة مع ميثاق تشجيع الاستثمار.

وبهدف تطوير السوق المالي، شرعت المغرب في إصلاحه عام 1993 ثم استكملت عملية الإصلاح لعدة مرات، ابتداء من سنة 1997، كما تم وضع مشروع جديد يختص بالإصلاح، خاصة فيما يتعلق بالهيئة التنفيذية.

ولدعم كل هذه الإجراءات كان على المغرب أن تتبع سياسة الانفتاح على الخارج، إذ أصبح هذا الانفتاح خيارا استراتيجيا في إطار عولمة العلاقات الاقتصادية الدولية خلال السنوات الأخيرة، وقد تعزز هذا الاختيار بالانضمام إلى اتفاقية الغات في ماي 1987، كما وقعت بعد ذلك على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في أفريل لسنة 1994، واتفاقية

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 واتفاقية التبادل الحر مع الجمعية الأوروبية للتبادل الحر سنة 1999، ثم التوقيع على إعلان أغادير وإبرام اتفاقية التبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا سنة 2004.[1]

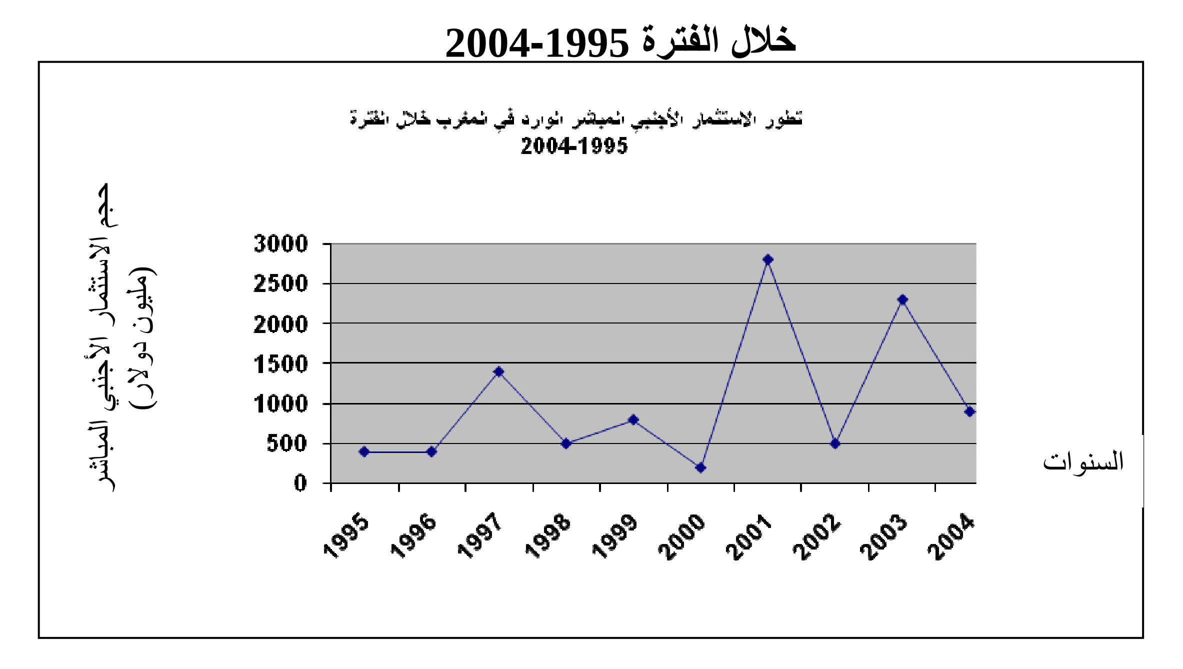
---

[1] وزارة المالية والخوصصة، التقرير الاقتصادي والمالي قانون المالية لسنة 2006، أكتوبر 2005، ص 19، مأخوذ عن الموقع الشبكي: http// :www.finances.gov.ma

2-نصيب المغرب من الاستثمار الأجنبي المباشر:

كل هذه الإجراءات والتسهيلات التي عملت المغرب على توفيرها كان لها الفضل في استقطاب الاستثمار المباشر، الذي عرف هو الآخر تطورا ملحوظا، خصوصا بعد الانفتاح على الأسواق والتكثيف من عمليات الخوصصة مثلما يتضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المغربي خلال الفترة 1995-2004



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2006

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية في المغرب عرفت تطورا وازدهارا هائلا، ورغم تذبذبه المستمر، خصوصا بعد سنة 1996، فلقد سجلت المغرب أعلى مستوى لها فيما يخص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 1997 بقيمة 1188 مليون دولار، ويعود هذا الارتفاع المسجل إلى منح رخصة استغلال معامل الطاقة الحرارية لـ "JOF LASFAT" وخوصصة شركة "SAMIR"، في حين عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا هائلا خلال الفترة 1998-2000[1]، لكن سرعان ما ارتفعت هذه التدفقات في عام 2001 محققة قيمة هائلة تقدر بـ 2825 مليون دولار، وذلك راجع لفتح رأسمال شركة الاتصالات "maroc-Telecom" على وجه الخصوص ثم تراجعت في العام الموالي إلى 481 مليون دولار سنة 2002، أما عام 2003 فهو الآخر

---

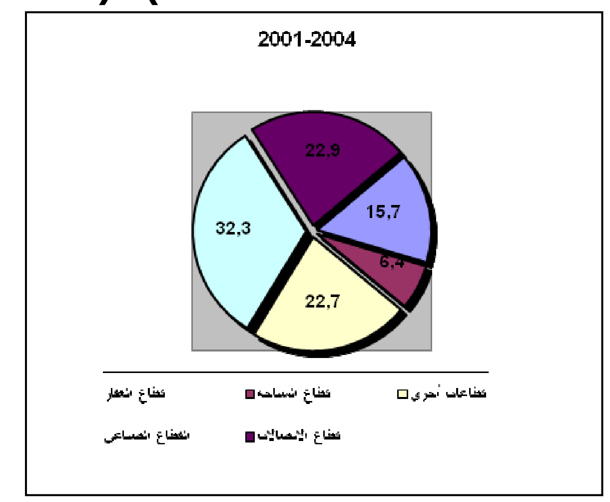
[1] Ministère de la finances et de privatisation, diagnostic de l'attractivité du Maroc pour les investissements direct étrangers : cité in : www.Invest.gov.ma/IDE2003/pdf.

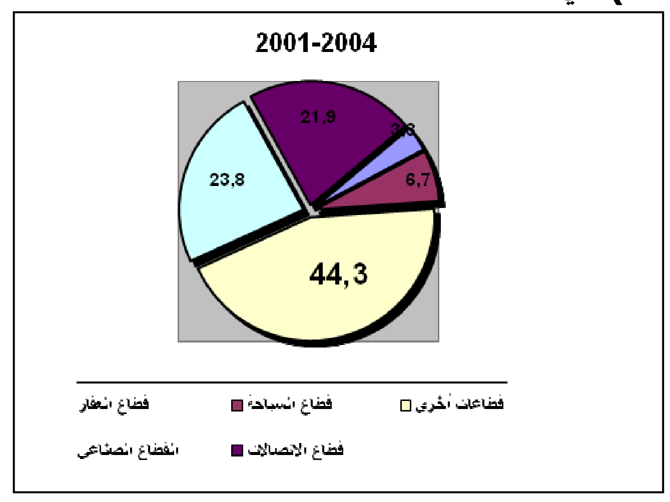
عرف تدفقا كبيرا مقدرا بـ 2314 مليون دولار، لتعرف بعد ذلك تراجعا طفيفا عام 2004 بتدفق قدره 853 مليون دولار.

أما من حيث التوزيع الجغرافي[1]، تبقى دول الاتحاد الأوروبي أهم مصدر للاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب، فخلال السنوات 2001 حتى 2004 مثل الاتحاد الأوروبي 84.3% من هذه الاستثمارات بعد أن كانت 74.8% طيلة فترة 1997-2000 واحتلت فرنسا المرتبة الأولى (46.6% بعد 25.8%) متبوعة باسبانيا (32.2% بعد 9.8%) وألمانيا (3.8% بعد 2.7%) أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجعت حصتها من الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو المغرب من 10.9% إلى 3.9%.

وعلى المستوى القطاعي، لم تتغير بنية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث استحوذ القطاع الصناعي خلال الأربع سنوات 2001-2004 على القسم الكبير من الاستثمار الأجنبي المباشر (أنظر الشكل رقم (4) بحصة 32.3% بعد 23.8% بين 1997 و 2000، كما استفاد قطاع الاتصالات من 22.9% بعد 21.9% من الاستثمارات، متبوعا بالعقار (15.7% بعد أن كان 6.7%)، وأخيرا قطاع السياحة الذي حصل على نسبة 6.4% بعد أن كان 3.3%

الشكل رقم (4-2): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين (1997-2000)و (2000-2004) في المغرب





المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التقرير السنوي الاقتصادي والمالي الصادر عن وزارة المالية والخوصصة، أكتوبر 2005.

[1] وزارة المالية والخوصصة، نفس المرجع السابق.

رغم أن المغرب لم يستطع تحقيق معدلات مرتفعة إلا أنه يظل أول بلد مغاربي من حيث تمكنه في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي سنة 1999 امتص 69.3% من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للمغرب العربي مقابل 43% فقط في عام 1994، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة باحتياجات الاقتصاد المغربي والإمكانيات التي رسخت لأجله، وهذا راجع إلى عقبات جدية تقف عائلا دون الاستفادة القصوى من التوجه الاقتصادي العام الذي تتبعه المملكة اتجاه الاستثمار الأجنبي وانفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي، ولعل أهم هذه العقبات والمشاكل نجد:

- الصعوبات التي يواجهها سوق العمالة المغربي وبالتحديد قلة العناصر البشرية المؤهلة اللازمة في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، فإذا كانت كلفة اليد العاملة المغربية أقل من باقي الدول الناشئة فإنها تعد الأضعف من حيث مستوى التأهيل ذلك أن 74% من السكان النشيط العامل لا يتوفر على شهادات، كما أن 15.5% فقط من هؤلاء حصلوا على تكوين أساسي، إضافة إلى غياب الترابط بين خرجي التعليم وسوق العمل.
- بنية تحتية غير مواتية ومتطلبات السوق.
- الاستقرار الاجتماعي، الذي يبقى هو الآخر دون المستوى المطلوب، حيث أن المغرب تحتل المرتبة 125 من مجموع 177 دولة على مستوى مؤشر التنمية البشرية.[1]
- تفشي البيروقراطية والفساد الإداري، هي أحد العناصر التي يعاني منها الاقتصاد المغربي، فهذا المشكل اكتسب أهمية بالغة لدى المستثمر الأجنبي، فلقد احتلت المغرب المرتبة 78 من بين 159 دول على مستوى مؤشر الشفافية لعام 2005، بعد أن حاز على المرتبة 77 من بين 146 دولة في عام 2004.
- من ناحية أخرى، لا يزال عامل الترويج للاستثمار في المغرب يعاني من عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية المدرية ودراسات الجدوى وطرق الاستثمار المبنية على الأرقام الدقيقة.
- وفي الأخير، نضيف مشكل آخر وهو التعقيدات الإدارية والتماطل في الإجراءات، رغم كل التعديلات التي أدخلت على قطاع العدل.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 136.

أخيرا، يمكن القول أن المغرب، رغم تحقيقها لمعدلات مرتفعة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه المعدلات تظل دوما قليلة مقارنة مع إمكانياتها الذاتية والتسهيلات التي تعمل على نشرها في الأوساط التشريعية والمؤسساتية، ولعل أيضا العوائق التي تم ذكرها آنفا أحد الأسباب التي كانت وراء هذا التأخير، وبالتالي ما على الدولة إلا أن تعيد النظر في إستراتيجيتها وتحاول الحد من العقبات لتجلب أكبر كم ممكن من رأس المال الأجنبي لتمويل مشروعاتها التنموية والرفع من معدلات نموها الاقتصادي.

المطلب الثالث: دراسة التجربة التونسية:

تعد تونس واحدة من البلدان التي خاضت تجربة واعدة في ميدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أن كانت رافضة ومعادية لها كباقي الدول التي استعمرت من طرف الغرب لتشهد بعدها عدة تغيرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة، بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي، وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية وفقا لقدرة البلاد على استيعاب هذه التغيرات، متمحورة حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار ومراجعة النظام الجبائي وتشجيع وتطوير القطاع الخاص وإعادة هيكلة أو خوصصة المؤسسات الاقتصادية سواء عن طريق بيع أصول المؤسسات أو عن طريق المشاركة،[1] إذ انطلقت في تطبيق خوصصة المؤسسات منذ عام 1987، وتمكنت خلال الفترة (1987-2002) من خوصصة 167 مؤسسة، ولنجاح هذه العملية فقد تم السماح للبنوك التونسية بإعطاء الموافقة المباشرة لمنح القروض متوسطة الأجل بالنسبة للراغبين في شراء أصول المؤسسات، كما تم إصلاح الجهاز المصرفي عام 1997 من خلال رفع كفاءته وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها من أجل إعداده ليساير التطورات العالمية.

أدى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في تونس إلى تحقيق نجاح استقرار السياسة الاقتصادية إذ سجلت معدل نمو حقيقي قدر بـ 5% عام 2005، مثلما يتضح في الجدول التالي:

---

[1] جلال فرهنك: "التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000"، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

الجدول رقم (13.4): بعض المؤشرات الاقتصادية لتونس خلال الفترة 2001-2005

الوحدة: نسب مئوية (%)

	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الحقيقي %	4.9	1.7	5.6	5.8	5.0
رصيد الحسابات الجارية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي%	(4.2)	(3.5)	(2.9)	(2.0)	(2.6)
معدل التضخم%	1.9	2.8	2.8	3.6	2.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005.
تقرير البنك المركزي التونسي.

تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي لتونس نمى بحوالي 100% خلال فترة 14 عاما حتى عام 2004 الذي بلغ 20.4 مليار دينار أي ما يعادل 16.7 مليار دولار، مسجلا نمو قدره 5.0% حتى عام 2002، عندما انخفض إلى 1.7% بسبب موجة جفاف حادة أصابت المنطقة ككل، وضعف الصادرات، ثم استرجع الاقتصاد التونسي عافيته ليسجل معدل 5.8% عام 2004، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول وأيضا لنمو الصادرات بنسبة 8.7% مقارنة مع نموها بنسبة 8.6% في عام 2003 وانخفاضها بنسبة 3.7% عام 2002، لكن سنة 2005 انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%.

على الصعيد الخارجي، فقد سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزا طيلة الفترة (2001-2005) بلغ أقصى قيمة له عام 2001 مقدرا بـ 4.2% ثم تحسن بشكل خفيف ليسجل عجز قدره 2.0% عام 2004، هذا التحسن راجع لزيادة الصادرات وأيضا نتيجة للانتعاش الكبير الذي حققته السياحة خلال هذا العام فقد ارتفع الدخل من السياحة بالعملة الأجنبية بنسبة 7.17% عام 2004، بعد تراجعه بنسبة 8.5% عام 2003.

أما بخصوص معدل التضخم فهو مستقر نوعا ما، فلقد كان أقصى ارتفاع له عام 2004 بـ 3.6%، ثم انخفض في العام الموالي إلى 2.6% وهو معدل مطمئن نوعا ما نتيجة لتحكم تونس في سياستها النقدية من خلال إصلاح الأجهزة المالية والمصرفية.

كل هذا التحسن الذي عرفه الاقتصاد التونسي لم يأتي من عدم وإنما جاء نتيجة للسياسات والإجراءات الهيكلية والتوجه للقطاع الخاص، رغم أنه لحد الآن مازالت النسبة الكبيرة من الاقتصاد تحت سيطرة القطاع العام، كما سعت لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ومؤخرا العمل أكثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لمساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد المحلي.

بدأت جمهورية تونس تراعي في سياستها توفير الشروط اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أدركت مثلها مثل باقي الدول النامية أن الاعتماد على الموارد المحلية غير كافي لتحقيق التنمية المرجوة فعملت ما بوسعها على تهيئة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ تعد هذه المحاور ضروريات لابد منها، فضلا عن اعتماد مجموعة من الوسائل تؤدي على إصلاح الاقتصاد التونسي وتعطي حالة من الاطمئنان للمستثمر الأجنبي من جهة والمحافظة على الجوانب الوطنية من جهة أخرى ومن أهم الإصلاحات أو الإجراءات المتخذة نجد تطوير وتحسين الإطار التونسي والتشريعي بهدف إزالة العوائق وتقديم الحوافز المغرية لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

1-مزايا وحوافز الاستثمار في تونس:

قامت تونس خلال السنوات الأخيرة بإصدار عدة قوانين كان من شأنها أن تشجع عملية الاستثمار وتذلل العقبات أمامه، حيث وضعت قانونا للاستثمارات والتمويل في عام 1988، ثم تم تعديله في عامي 1992، 1995، وينص هذا القانون على إنشاء شركات للاستثمار، وعلى أساسه تم إنشاء كيانات متخصصة ومستقلة جديدة منها؛ بورصة تونس للأوراق المالية، مجلس السوق المالي وشركة الإيداع المركزي، وقد بدأت كل هذه المؤسسات نشاطها منه عام 1995 كما تم إصدار قانون رقم 120 لسنة 1993 والذي تم تعديل قراراته التنفيذية في عام 2000، هذا القانون الذي مس معظم القطاعات الاقتصادية باستثناء أنشطة

الخدمات المالية والطاقة والمناجم والتجارة الداخلية وقد اشتمل هذا القانون على العديد من الحوافز نذكر أهمها:[1]

- إعفاء تام من ضرائب الدخل لمدة 10 سنوات وتخفيض بنسبة 50% على ضرائب الدخل يبدأ من السنة الحادية عشر.
- إعفاء تام من الضرائب على الأرباح المعاد استثمارها.
- تمتع واردات الشركات والتي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج بالإعفاء من الرسوم الجمركية.
- كما سمح القانون للشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل بتملك 100% من أسهم المشروع دون الحاجة للحصول على تصريحات مسبقة.
- يسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم للخارج، حيث يمكن تحويل الدينار التونسي من أجل المعاملات الجارية ابتداء من عام 1994.
- ولقد تم إنشاء شباك واحد تابع لوكالة الترويج الصناعي، يتم من خلاله إجراء كل الخطوات الإدارية المرتبطة بتأسيس المشروعات.
- كما تضمن التشريع التونسي إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات للنهوض بالتنمية الفلاحية.

بالإضافة إلى ما سبق عملت الجهات الوصية في تونس على منح العديد من التسهيلات والضمانات للمستثمر الأجنبي، تتلخص أهمها في:

- حرية تمويل الأرباح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة.
- عدم الازدواج الضريبي.
- الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.
- تغطية المخاطر غير التجارية.
- عدم تحديد الحد الأدنى للرأس المال الأجنبي.

على الصعيد الخارجي، قامت تونس بتوقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للاستفادة من تجارب الدول الأخرى إذ بلغت عدد الاتفاقيات التي أبرمتها تونس خلال الفترة

---

[1] محمد قويدري، "المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين الاستثمار، بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية؛ تونس والجزائر"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات والاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14–15 مارس 2003. ص11.

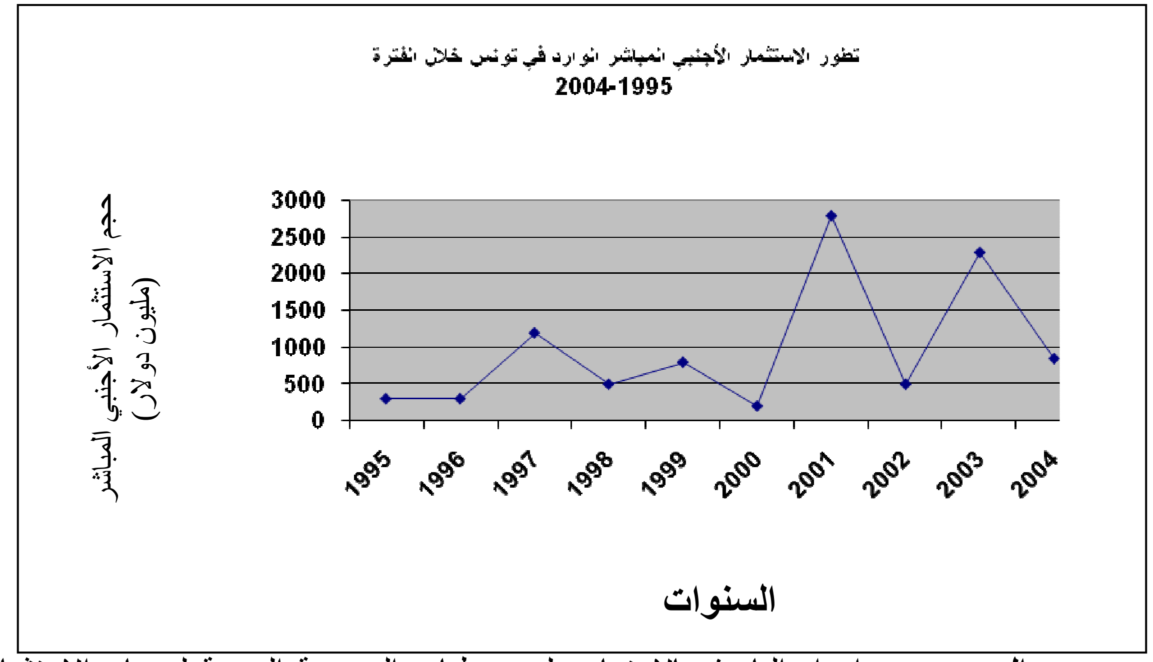
1995-2002، ما يقارب 16 اتفاقية ثنائية و 11 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي،[1] كما أن تونس عضو في المنظمة العالمية للتجارة وتعد أول دولة مغاربية عقدت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995، وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 1 مارس 1998، ومنذ عام 1996 لجأت تونس إلى تخفيف الحواجز الجمركية تمهيدا لإنشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي مع مطلع عام 2010، أما من ناحية الاتحادات العربية فنجدها عضو في اتحاد دول المغرب العربي الذي تأسس عام 1989 وأيضا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ويستمر هدف تونس المتعلق باندماج الاقتصاد العالمي إذ نجدها تشدد على أمرين هامين، يعدان من الأولويات الرئيسية لها،الأول يتمثل في تحسين مستوى التعليم وتطوير نظام التدريب القائم بالمشاركة مع القطاع الخاص وذلك لاستيعاب الاحتياجات الأساسية للاقتصاد، والثاني تطوير البنى الأساسية لتوفير أرضية ملائمة للاستثمار.

كل هذه الظروف، كانت سببا في زيادة دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس في شكل استثمارات أجنبية مباشرة كما يتضح من الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-3): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

خلال الفترة 1995-2004



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، 2006

---

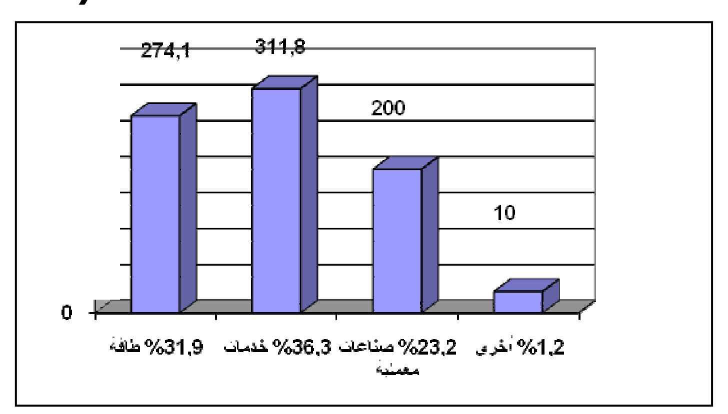
[1] UNCTAD, examen de la politique de l'investissement de l'Algérie, op.cit, p29.

من خلال الشكل نلاحظ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل بطيء خلال الفترة (1995-2004) إذ نجد أنها سجلت 378 مليون دولار عام 1995 ثم انخفض في العامين المواليين ليرتفع عام 1998 مسجلا 668 مليون دولار، نظرا لدخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في بداية هذا العام كما حققت نمو في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها عام 2002 بقيمة 821 مليون دولار مقابل 486 مليون دولار عام 2001، لكن هذه القيمة تبقى ضئيلة بالمقارنة مع الاحتياجات التمويلية للاقتصاد ومع المجهودات المبذولة من قبل السلطة التونسية، ثم انخفض في عام 2003 مسجلا قيمة 584 مليون دولار بسبب سوء الظروف المناخية التي سادت المنطقة من جفاف عارم تسبب في خفض المداخيل الزراعية مما أثر على باقي القطاعات، ثم ارتفع قليلا عام 2004 بسبب ارتفاع أسعار البترول.

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر فإن أول قطاع كان مستهدفا هو قطاع الخدمات الذي حاز على نسبة 38.3 % عام 2004، كما يتضح في الشكل الموالي ثم يليه قطاع الطاقة بنسبة 31.9% لتأتي الصناعات المعملية بنسبة 23.2%.

الشكل رقم (4-4): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال عام 2004

هيكلة الاستثمارات الخارجية المباشرة 2004 (مليون دينار)



Source : Banque centrale de Tunisie, 2005, cité in : http// :www.investintunisia.com

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي، فنجد أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في تونس تأتي من الاتحاد الأوروبي بنسبة 75% والباقي ما بين أمريكا الشمالية (12%) والدول العربية بنسبة 8%.

إن هذه اللفتة القصيرة والسطحية للاقتصاد التونسي توضح لنا أنها على الانفتاح على الخارج وفتح أبوابها للأجانب للاستثمار مباشرة في أراضيها، بهدف الاستفادة من كل ما يجلبه المستثمر الأجنبي من رؤوس أموال وتقنيات وإطارات ومعارف وغيرها، لكن الحجم المسجل مخيب للآمال، فهو قليل جدا وغير مواتي واحتياجات السوق المحلي، ولعل هناك عوائق ومشاكل وقفت حائلا دون زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، نذكر أهمها:

- ضعف البنية التحتية المناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغم أن تونس قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال إذ وفرت 12 سدا كبيرا ما بين 1987 و 2006 وتعبيد الطرقات وبناء عدة جسور وتهيئة 59 منطقة صناعية متوفرة على أحدث التقنيات خلال نفس الفترة.
- يد عاملة غير مؤهلة وغير كفوءة، رغم أنها عملت على تخفيض معدل الأمية إلى 21.9% عام 2005 بالنسبة للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق، بعد أن كان 46.2% عام 1984.
- السيطرة الواضحة للقطاع العام على الاقتصاد التونسي رغم عمليات الخصخصة التي تبنتها الدولة، والكل يعلم أن المستثمر الأجنبي يحبذ أكثر القطاع الخاص.
- البيروقراطية والفساد الإداري والتماطل في الإجراءات القانونية، فقد احتلت تونس المرتبة 43 من أصل 159 ودولة عام 2005، ورابع دولة عربيا من أصل 19 دولة في مؤشر الشفافية.
- تعديل التشريعات عدة مرات، هذا الأمر الذي بدوره يخلق نوعا من الشك والرهبة في أوساط المستثمرين الأجانب.
- رغم كل الإعفاءات الضريبية، والتي وصلت مدتها إلى 10 سنوات مع إمكانية تمديدها، إلا أنه في الحقيقة نصف المدة يضيع في الإجراءات وتوفير البيانات والإمضاء على العقود والانتقال بين مختلف الوكالات لاستخراج وثيقة ما

وغيرها من الروتين الإداري الذي يسبب زيادة تكلفة المشاريع وتأخرها عن الموعد المحدد.

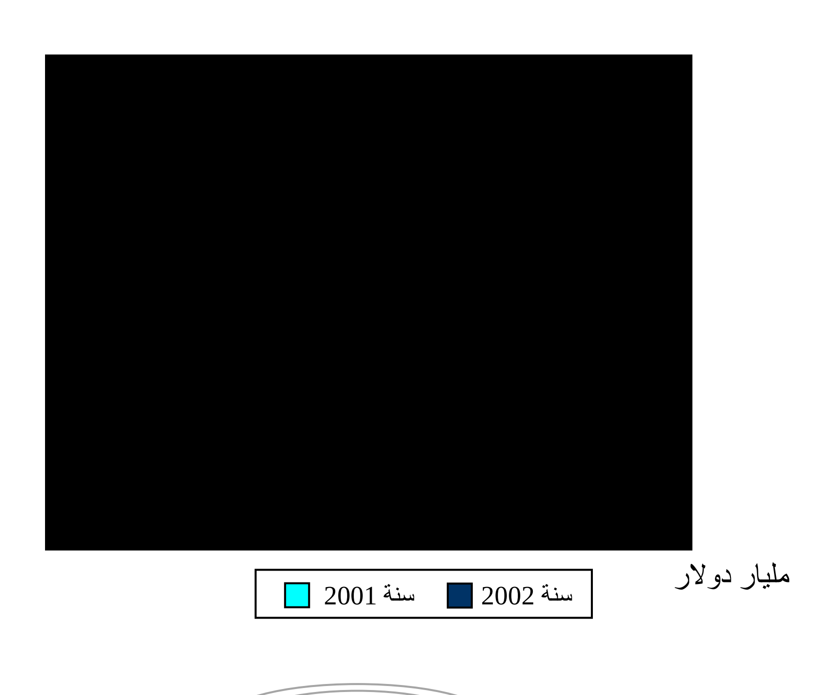
وفي الأخير نستطيع القول أنه رغم كل هذه العقبات، يبقى بمقدور تونس أن تزيد في نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر لما تمتلكه من موارد مادية وبشرية مع تقديم جملة الحوافز والمزايا المناسبة، فهي لحد الآن استطاعت أن تمزج بين ما جاء به نتيجة الانفتاح على الخارج من آلات وتقنيات ومفاهيم جديدة من جهة ومن جهة أخرى أن تحافظ على عاداتها وتقاليدها ومعالمها التراثية التي تجسدت في بنيانها ولباسها الذي مازال رمزا من الرموز التاريخية الذي تفخر به الجمهورية التونسية.

المبحث الثالث: دراسة مقارنتية بين الجزائر وتونس والمغرب حول استقطب IDE

المطلب الأول: حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى القارة الإفريقية

لإيضاح مدى استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر ارتأينا إلى القيام بدراسة مقارنتية بين الجزائر وبعض دول الجوار وقبل التطرق لهذه الدراسة ، أردنا إيضاح حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى القارة الإفريقية والشكل الموالي يوضح لنا ذلك.

الشكل رقم (5.4): الدول العشرة الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى القارة الإفريقية



Source : CNUCED WORLD INVESTMENT (rapport 2003), (www.Uncted.org/fdistatistics)

*يتضح من الشكل السابق قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فرغم الانخفاض الكبير الذي عرفته القارة الإفريقية في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، حيث انخفض المعدل من 19 مليار دولار سنة 2001 إلى 11 مليار دولار سنة 2002، فالجزائر عرفت انخفاضا بسيطا من 1.33 مليار دولار إلى 1.2 مليار دولار، وما يلاحظ أيضا من خلال هذا الشكل التدفق الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية نحو كل من جنوب إفريقيا والمغرب سنة 2001، حيث سجلت جنوب إفريقيا حوالي 7.13 دولار وسجلت المغرب حوالي 3.066 مليار دولار، ويعود سبب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 حسب تقديرنا إلى الوضع الأمني الذي عرفه العالم وحالة عدم الاستقرار وبالتالي زيادة المخاطرة لدى المستثمرين وعدم الرغبة في الاستثمار، ولقد تطرقنا لهذا الجانب في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وبالضبط في تأثير الاستقرار السياسي.

يعود سبب التأثير البسيط في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من أنغولا، تشاد، نيجيريا والجزائر على اعتماد اقتصاديات هذه الدول على قطاع المحروقات حيث أن البترول هو منتوج استراتيجي وذو طبيعة ناذرة وبالتالي يعالج معالجة خاصة مقارنة بباقي القطاعات والمنتجات.

ويعود ارتفاع حصة كل من جنوب إفريقيا والمغرب سنة 2001 على سن كل من جنوب إفريقيا والمغرب قوانين تنظم فيها العقار الصناعي وإعطاء حرية الاكتساب أو ملكية العقار من طرف المستثمرين الأجانب

المطلب الثاني: الدراسة المقارنتية:

بعد التطرق إلى إبراز حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى القارة الإفريقية نقوم الآن بعملية مقارنة بين الجزائر ودول المغرب العربي (تونس والمغرب) وهذا من ناحية حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية ومحاولة معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك.

الجدول رقم 14.4: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، المغرب وتونس

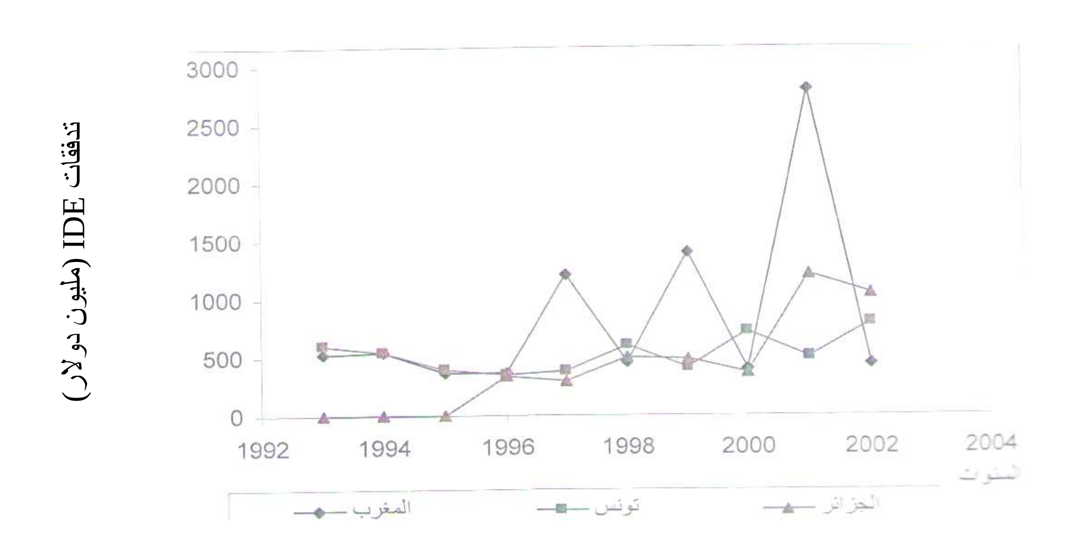
البلدان	قدرة نسبية										قدرة مطلقة				
	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر		تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر						الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للفرد (القاطن)			مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر		
	بنسبة 1000 دولار PIB	بالنسبة للفرد القاطن	بالنسبة لـFBCF			بالنسبة1000 دولار PIB			دولار			مليون دولار في السنة	مليون دولار في السنة		
	2002	**2002**	**1985 1989**	**1990 1994**	**1995 2002**	**1985 1989**	**1990 1994**	**1995 2002**	**1985 1989**	**1990 1994**	**1995 2002**	**2002**	**1985 1989**	**1990 1994**	**1995 2002**
الجزائر	105.3	181.1	0.0	0.2	4.1	0.1	0.6	11.7	0.3	1.2	20.0	5702	6.9	30.0	605.3
المغرب	269.0	322.5	2.9	6.1	17.21	3.2	13.8	26.4	2.8	15.0	33.6	9994	66.3	389.6	994.6
تونس	661.6	1454.1	58.8	60.3	59.3	10.8	27.5	25.7	13.2	47.5	57.2	14061	100.3	407.8	538.2

المصدر:CNUCED قاعدة المعلومات FDI/TNC (www.Uncted.org/fdistatistics)

:(FBCF)
Formation brute de capital fixe



الشكل رقم6.4: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، المغرب وتونس



Source : CNUCED, base de donnée **FDI/TNC** (www.uncted.org/rdistatistics)

*من خلال الجدول السابق وفي المرحلة ما بين 1995-2002 تعتبر المغرب البلد الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر تليها الجزائر وأخيرا تونس.

وفي سنوات الأخيرة تم تسجيل تدفق مهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، وهذا ما مكنها من اللحاق بركب الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا سنة 1999، وفي سنة 2002 أكدت الجزائر مقدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي احتلت المرتبة الأولى في دول شمال إفريقيا من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والمرتبة الثالثة في إفريقيا وهذا التطور المهم يرجع لحدوث بعض الاستثمارات الإستراتيجية الحيوية، ورغم تحقيق الجزائر لهذه المرتبة إلا أن تحديات كثيرة تبقى تنتظرها للرفع من قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات ما عدا قطاع المحروقات وذلك بتحرير جملة من القطاعات كقطاع الاتصالات، المياه، الكهرباء...الخ.

وسنتعرض فيما يلي إلى عملية المقارنة بين دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) وهذا على أساس المحددات التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-المقارنة على أساس الإعفاءات الجبائية:

الجدول رقم 15.4 :

	الجزائر(وصفة 2001)	تونس(قانون 1993)	المغرب(ميثاق 1995)
الرسم على القيمة المضافة	في النظام العام إعفاء كل من السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في عملية إنجاز الاستثمارات. في النظام الاستثنائي: إعفاء كل من السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في عملية إنجاز الاستثمارات التي تم استيرادها أو تم اكتسابها من سوق محلية ففي حالة توجيه هذه السلع والخدمات لإنجاز عمليات معينة فإنها تعمل على زيادة الرسم على القيمة المضافة.	تحفيزات مشتركة: تعليق هذا المعدل في حدود 10% على الاستيراد والاكتساب المحلي للآلات وغيرها من المواد باستثناء السيارات السياحية. تحفيزات تمييزية بالنسبة للقطاعات التي تعطي لهم الأولوية: التعليق في حدود 10% أو الإعفاء الكلي بالنسبة للآلات التي لم يتم اكتسابها محليا.	إعفاء أو تعويض وذلك في حالة الاستيراد أو الاكتساب المحلي للسلع والآلات.
حقوق التسجيل	الإعفاء من هذه الحقوق في حالة اكتساب عقارات لإنجاز الاستثمارات (نظام عام، نظام استثنائي). تطبيق حقوق ثابتة بالنسبة لعملية التسجيل وذلك بمعدل أقل من 0.2% بالنسبة لعمليات رفع رأس المال (النظام الاستثنائي).	إعفاء تعويض حق التسجيل بالنسبة لأعمال التغيير خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي والسياحي حق ثابت بالنسبة لعملية التسجيل فيما يخص أعمال المؤسسات أو التغيير العقاري.	الإعفاء فيما يخص عملية اكتساب أراضي للاستثمار لانجاز مشاريع في مدة أقصاها 24 شهرا. معدل يقدر بـ 2.5% بالنسبة لعملية امتلاك أراضي للبناء ووكالات عقارية. معدل أقصى بـ 0.5% بالنسبة لعملية رفع رأس مال المؤسسة.
الضريبة على الأرباح وعلى المؤسسات، ضريبة عامة على الدخل	إعفاء لمدة 10 سنوات كل نشاط بالنسبة للضريبة على الأرباح للمؤسسات، ضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، وضريبة على النشاطات المهنية.	الضريبة على المؤسسات وعلى دخل الأشخاص الماديين: إعفاء بالنسبة لطبيعة النشاط مستواه إلى 100% بالنسبة للدخل والأرباح المصدرة لمدة 10 سنوات وتنخفض إلى 50% للسنوات القادمة.	ضريبة على أرباح المؤسسات، إعفاء بنسبة 100% تطبق كذلك على رقم الأعمال المصدرة بالعملة الصعبة من طرف المؤسسات في 5 سنوات الأولى ثم تخفض إلى 50% في السنوات القادمة. تخفيض بـ 50 %لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات وتستثني بعض المؤسسات حيث يؤخذ هنا بعين الاعتبار الجهة المتواجدة بما المؤسسة
إعادة الاستثمار	الحقوق المشتركة: معدل انخفض إلى 15% بعدما كان يصل إلى 30% بالنسبة للضريبة على الأرباح وهذا طبقا لشروط معينة.	تخفيض مشترك لحجم الأموال بمعدل 35% من الأموال الصافية. تخفيض تمييزي حسب القطاعات الاقتصادية.	
الرسوم والضرائب على العقار المحلي	إعفاء الرسوم على العقار لمدة 10 سنوات.	إعفاء كثير من الرسوم خاصة بالنسبة للمؤسسات المتواجدة في مناطق التنمية الجهوية على عكس مناطق أخرى التي تعرف حد من الرسوم وذلك لتمكين الجماعات المحلية من الحصول على مورد مهم (ضرائب).	إعفاء لكن طبقا لشروط بالنسبة للعقار. إعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للرسوم العمرانية على البناءات الجديدة وكذلك بالنسبة للآلات ومعدات الإنتاج التي تخص مجال المقاولات والبناء.

Source : CNUCED WORLD INVESTMENT (rapport 2003), (www.Uncted.org/fdistatistics)

تحليل الجدول:

يتضح من خلال الجدول أن الإصلاحات في مجال الاستثمارات عرفت في تونس أولا من خلال قانون الاستثمارات لسنة 1993 ثم تلتها عمليات الإصلاح في المغرب من خلال ميثاق 1995 وأخيرا في الجزائر من خلال وصفة أو قانون 2001.

أ)-الرسم على القيمة المضافة: نلاحظ أن القانون الجزائري لسنة 2001 يعتمد على نظامين هما النظام العام والنظام الاستثنائي، ففي النظام العام يتم إعفاء السلع والخدمات التي تدخل في الاستثمارات أما في النظام الاستثنائي فهناك نوع من التفصيل من خلال إعفاء كل من السلع والخدمات المستوردة أو التي تم اكتسابها محليا، وتعمل على زيادة الخزينة نتيجة اقتطاع الرسم على القيمة المضافة، نفس الشيء نراه تقريبا في ميثاق 1995 لدى المغرب أما بالنسبة لتونس فهي تتراوح ما بين الإعفاء الكلي أو تحديد سقف يقدر بـ 10%، والملاحظ كذلك وجود نوع من التخصص لدى تونس حيث يتم الإعفاء الكلي بالنسبة للقطاعات التي تسعى الدولة لإنعاشها وتحديد سقف يقدر بـ 10% بالنسبة للقطاعات الأخرى.

ب)-حقوق التسجيل: لقد اتفق كل من النظام العام والاستثنائي في وصفة أو قانون 2001 بالنسبة للجزائر على إعفاء كلي لحقوق التسجيل في حالة اكتساب عقارات مخصصة لانجاز الاستثمارات أو تطبيق نسبة ثابتة تقدر بمعدل أقل من 0.2% وهذا لعملية الرفع من رأس المال طبقا للنظام الاستثنائي، أما بالنسبة لميثاق 1995 للمغرب فهناك نوع من التفصيل من خلال الإعفاء الكلي في حالة اكتساب أراضي لانجاز مشاريع في مدة أقصاها 24 شهرا أو بمعدل يقدر بـ 2.5% في حالة امتلاك أراضي أو أراضي أو وكالات عقارية وبمعدل أقصى يقدر بـ 0.5% بالنسبة لعملية رفع رأس مال المؤسسة، أما فيما يخص تونس فيستمر ذلك المنحنى التخصصي من خلال عملية الإعفاء والتعويض في القطاعات المهمة (القطاع الزراعي والسياحي) وبمعدل ثابت بالنسبة للمجال العقاري.

ج)-ضريبة عامة على الأرباح على المؤسسات وعلى الدخل: إعفاء لكل من الضريبة على الأرباح وعلى الدخل وكذلك النشاطات المهنية لمدة 10 سنوات وهذا بالنسبة للجزائر، أما بالنسبة لميثاق المغرب فهناك تقسيم حسب أهمية المؤسسة أي طبيعة الجهة التي تنشط فيها

المؤسسة، فإذا أرادت الدولة إنعاش جهة ما تقوم بتخفيض كلي لجميع الضرائب بنسبة 100% لمدة 5 سنوات ثم تخفيض بنسبة 50% بالنسبة للسنوات اللاحقة، أما بالنسبة للجهات الغير مدرجة في إستراتيجية الدولة فهناك تخفيض بنسبة 50% لجميع الأطوار، أما فيما يخص تونس فالإعفاء يكون حسب طبيعة النشاط وهذا بنسبة 100% بالنسبة للنشاط المدرج لمدة 10 سنوات ثم بنسبة 50% بالنسبة للسنوات اللاحقة.

د)-إعادة الاستثمار: اقتصرت الدراسة على كل من الجزائر وتونس حيث حسب وصفة 2001 للجزائر انخفضت الحقوق المشتركة لإعادة الاستثمار من 30% إلى 15%، بينما هناك معدل مرتفع نوعا ما يقدر بـ 35% حسب قانون 1993 لتونس، ويعتمد القانون التونسي على الطابع التمييزي للقطاعات.

ه)-الرسوم والضرائب على العقار المحلي: حسب القانون الجزائري فهناك إعفاء على الرسوم على العقار لمدة 10 سنوات، أما بالنسبة لميثاق المغرب فهناك إعفاء لشروط معينة بالنسبة للعقار وإعفاء الرسوم العمرانية على البناءات والأدوات و الآلات الخاصة بمجال المقاولات، أما فيما يخص القانون التونسي فهناك إعفاء تمييزي وذلك حسب الجهة أي الجهات المدرجة في إستراتيجية الدولة التنموية تعفى منها هذه الضرائب ا ما الباقية فلا تعفى لتمكين الجهات المحلية من الحصول على مورد هام.

2-مقارنة على أساس التحفيزات المالية:

الجدول رقم16.4 :

	الجزائر (وصفة 2001)	تونس (قانون 1993)	المغرب (ميثاق 1995)
أعباء الدولة	التحمل الجزئي أو الكلي للدولة لنفقات الخدمات الهيكلية وتساعد جملة هذه الهياكل أو تحسين البنية الهيكلية مـن تشجيع المستثمرين على التوسع.	علاوات مقدمة من طرف الدولة بالنسبة لعملية الاستثمار وهذا فيما يخص عملية تمويل مشاريع مصاريف الدراسات واتفاقات البنية الهيكلية.	المؤسسات تشارك الدولة في النفقات النسبية في حالة الملكية للأرض وكذلك المصاريف الخاصة بتهيئة المناطق الصناعية.
التدابير المحاسبية	فوائد إضافية فيما يخص مدة الإهتلاك وغيرها.	الاهتلاك المتنازل فيما يخص الآلات والمعدات.	تموين الاستثمارات من خلال الإعفاء الضريبي للمؤسسات أو الضريبة العامة حول الدخل (هذه بعض شروط الاهتلاك المتنازل).

Source : CNUCED WORLD INVESTMENT (rapport 2003), (www.Uncted.org/fdistatistice)

تحليل الجدول:

أ)-أعباء الدولة: من خلال وصفة 2001 للجزائر نستنتج التحمل الجزئي أو الكلي للدولة لنفقات الخدمات الهيكلية (شق الطريق وغيرها) التي تعمل على تسهيل عملية الاستثمار، أما الميثاق المغربي فينص على مشاركة المؤسسات في أعباء ونفقات البنية التحتية، أما بالنسبة للقانون التونسي فينص على تقديم الدولة لعلاوات للقيام بعمليات الدراسات وكذلك التحمل الجزئي لنفقات البنية الهيكلية.

ب)-التدابير المحاسبية: تقديم تحفيزات من خلال اقتصاد الاهتلاك المتنازل والرفع من مدة الاهتلاك بالنسبة للبلدان الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب).

3-المقارنة على أساس الإعفاءات الجمركية:

الجدول رقم17.4:

	الجزائر (وصفة 2001)	تونس (قانون 1993)	المغرب (ميثاق 1995)
الحقوق الجمركية	تطبيق معدل منخفض بالنسبة للحقوق الجمركية على المعدات المستوردة والتي تدخل مباشرة في عملية إنجاز الاستثمارات.	تحفيزات مشتركة: تخفيض إلى معدل 10.% تحفيزات تمييزية بالنسبة لقطاعات النشاط، إعفاءات وتعويض بالنسبة للحقوق الجمركية في المناطق الحرة. وتخص كذلك إعفاءات على الآلات الضرورية لإنجاز الاستثمار، المادة الأولية، المادة النصف مصنعة المستوردة أو المكتسبة من السوق المحلية.	المعدل من 2.5% إلى 10% كحد أقصى بالنسبة للمعدات والآلات والأدوات وقطاع الغيار والمستلزمات الأخرى للعملية الإنتاجية كخطوة لترقية وتطوير الاستثمار.

Source : CNUCED WORLD INVESTMENT (rapport 2003), (www.Uncted.org/fdistatistice)

تحليل الجدول: بالنسبة للحقوق الجمركية فقد اعتمدت الجزائر على معدل منخفض بالنسبة للمعدات والتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الاستثمارية، بينما ارتكز الميثاق المغربي على معدل يتراوح بين 2.5% و 10% على كل من المعدات والآلات وقطع الغيار التي تشارك مباشرة في العملية الاستثمارية، وفيما يخص القانون التونسي فيعرف معدل أقصى يقدر بـ 10% وتعتمد إعفاءاته على نوعية النشاط والجهة التي يتواجد بها النشاط.

4-المقارنة على أساس الهيئات المكلفة بالاستثمار الأجنبي:

الجدول رقم18.4 :

	الجزائر (وصفة 2001)	تونس (قانون 1993)	المغرب (ميثاق 1995)
الهيئات	المجلس الوطني للاستثمار (CNI) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	وكالة ترقية الاستثمارات الخارجية (APIE/FIPA) وتحتوي على 6 ممثليات لها بالخارج. وكالة ترقية الصناعة (API) هيئة متخصصة (كالسياحة مثلا).	مديرية الاستثمارات الخارجية (وزارة الشؤون الخارجية والشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد).
عدد العمال	150 عامل بالوكالة الوطنية للاستثمار.	70 عاملا بوكالة ترقية الاستثمارات الخارجية.	-
وظائف أساسية للهيئة	إبراز التسهيلات والحوافز وتقديم المساعدة والمتابعة وترقية الاستثمار.	تسهيلات، مساعدات، وترقية	-
أنواع الشباك اللامركزي	شباك واحد لكل القطاعات	شباك لا مركزي حسب قطاع النشاط.	16 مركز جهوي للاستثمار
المناطق الحرة	صفر	اثنان	واحدة، اثنان في طور القيام بعملية تهيئتهم

Source : CNUCED WORLD INVESTMENT (rapport 2003), (www.Uncted.org/fdistatistice)

تحليل الجدول: إن الهيئات التي توكل مهمة ترقية وتطوير الاستثمار وتسهيل المشاريع الاستثمارية في الجزائر مثلا تتمثل في كل من المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تتكون هذه الأخيرة من 150 عاملا وتتكون من شباك واحد لكل القطاعات ولها عدة ملحقات على مستوى الوطن، أما في تونس فتوجد عدة هيئات وتتمثل في وكالة ترقية الاستثمارات الخارجية تتكون من 70 عامل ووكالة ترقية الصناعة ووكالة ترقية الاستثمارات الصناعية وهيئات متخصصة (كمجال السياحة مثلا) وتحتوي هذه الهيئات على شباك لا مركزي حسب قطاع النشاط، ومما سهل عملية الاستثمار احتواء تونس على منطقتين حرتين، أما بالنسبة للمغرب فالهيئات التي توكل لها

عملية الاستثمارات هي مديرية الاستثمارات الخارجية ووزارة الشؤون الاقتصادية والشؤون العامة وتأهيل الاقتصاد، وتحتوي على 16 مركز جهوي للاستثمار كما تملك المغرب منطقة حرة واثنين في طور التهيئة.

ونشير هنا أن تونس خطت خطوة هامة في مجال الاستثمارات حيث يعود تأسيس أول وكالة لترقية الاستثمار بتونس إلى سنة 1963.

5-المقارنة على أساس الجانب الإداري:

الجدول رقم 19.4:

البلدان	الجزائر	تونس	المغرب
عدد الإجراءات	20	14	17
المدة (أيام)	387.0	7.0	192.0
التكلفة	12.6	4.1	9.1
تعقيد الإجراءات	72.2	65.3	75.0

المصدر: البنك العالـــمي

تحليل الجدول: يعتبر الجانب الإداري من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر حيث قدرت عدد الإجراءات بـ 20 إجراء، بينما في المغرب قدرت بـ 17 إجراء وتونس 14 إجراء، وقدرت مدة هذه الإجراءات بـ 387 يوم بالجزائر و 192 يوم بالمغرب و 7أيام بتونس، أما التكلفة فتقدر بالجزائر بـ 12.6، وتليها المغرب بـ 9.1 وتونس بـ 4.1، وبالنسبة لتعقيد الإجراءات فتحتل المغرب الريادة بـ 75% وتليها الجزائر بـ 72.2% وأخيرا تونس بـ 65.3%.

6-المقارنة على أساس التشريع الخاص بالعمل:

الجدول رقم:20.4

	الجزائر	تونس
توظيف أفراد أجانب	يتم توظيف التقنيون الأجانب فقط	المؤسسات المصدرة توظف أفراد للإدارة والتأطير في حدود أربعة بالنسبة لكل مؤسسة وذلك بموافقة وزارة العمل.
الضرائب والفوائد (الفرد الأجنبي)	تؤخذ ضريبة على الدخل الشهري بمعدل 20% (غير قابلة للخفض).	الفرد الأجنبي يوظف وتوكل له مهمة التسيير ويستفيد من جملة من المزايا: دفع ضريبة جزافية أي غير محددة من الدخل الذي يمثل 20% من الأجر العام. إعفاء الحقوق الجمركية وكل الرسوم الخاصة باستيراد الفرد الأجنبي (كاستيراد سيارة سياحية مثلا)
المشاركة في نظام الحماية الاجتماعية (الفرد المحلي)	حق المشترك 26% منها على عاتق المالك و 9% على عاتق العامل.	تحمل الدول عبء تكلفة الحماية الاجتماعية للعامل التونسي لمدة 5 سنوات.

المصدر: البنك العالــمي

تحليل الجدول: تقتصر عملية الدراسة هنا على كل من الجزائر وتونس نظرا لعدم توفر معلومات دقيقة حول المغرب، حيث أن القانون الجزائري ينص على إمكانية توظيف تقنيون أجانب فقط بينما القانون التونسي فنص على إمكانية توظيف أفراد للإدارة والتأطير في حدود أربعة أفراد وبعد موافقة وزارة العمل، أما بالنسبة للضريبة على الدخل فتقدر بمعدل محدد يقدر بـ 20% حسب القانون الجزائري بينما تحدد جزافيا من الدخل الذي يشكل 20% من الدخل الخام حسب القانون التونسي، وفيما يخص الحماية الاجتماعي فيتم تقسيمها بين المالك والعامل بنسبة 26% للمالك و 9% للعامل وهذا حسب القانون الجزائري، أما القانون التونسي فتتحمل الدولة تكلفة الحماية الاجتماعية لمدة 5 سنوات .

والملاحظ هنا هو أن القانون التونسي أكثر واقعية من خلال تقديم عدة مزايا للمستثمر الأجنبي والعامل الأجنبي وبالتالي إمكانية الحصول على الفكرة من هؤلاء الأفراد.

7-المقارنة على أساس مؤشرات العمل:

الجدول رقم:21.4

البلدان	الجزائر	تونس	المغرب
مؤشر مرونة عرض العمل	58	71	33
مؤشر شروط العمل	61	55	65
مؤشر مرونة الفصل من العمل	81	55	65
مؤشر تشريع العمل	46	54	36

المصدر: البنك العالـــمي

تحليل الجدول:

- بالنسبة لمؤشر عرض العمل فيرتفع في تونس بمقدار 71% ثم تليه الجزائر بـ 58% وأخيرا المغرب بـ 33%.
- أما فيما يخص مؤشر شروط العمل فيرتفع في المغرب بمقدار 60% تليه الجزائر بـ 61% وأخيرا تونس بـ 55%.
- ومن خلال مؤشر (الفصل من العمل) فيرتفع في الجزائر بمقدار 81% ثم المغرب بـ 65% وأخيرا تونس بـ 55%.
- أما بالنسبة لمؤشر تشريع العمل فيرتفع في تونس بـ 54% تليها الجزائر بـ 46% وفي الأخير المغرب بمقدار 36%

8- المقارنة على أساس عناصر الاقتصاد الكلي:

الجدول رقم:22.4:

أ)-الدخل المحلي الخام (PIB)

	1998	1999	2000	2001
الجزائر	42.6	45.3	58.7	61.0
تونس	17.7	19.5	21.0	22.3
المغرب	32.0	33.0	36.0	37.8

معدل النمو

	1998	1999	2000	2001
الجزائر	5.20	3.20	2.40	2.00
تونس	4.80	6.10	4.70	4.90
المغرب	7.70	0.10-	1.00	6.50

Source ;(ANIMA) réseau euro méditerranéen d’agences de promotions investissement

نلاحظ من خلال هذين الجدولين ارتفاع **PIB** للجزائر من سنة 1998 إلى 2001 مقارنة بنظيرتها تونس والمغرب، وعلى العكس من ذلك نجد أن معدل زيادة **PIB** في المغرب أحسن من الجزائر حيث حققت المغرب معدل 7.7% ولكن في هذه السنوات الأخيرة خاصة سنة 2004 عرف الدخل المحلي الخام **PIB** بالنسبة للجزائر ارتفاعا ملحوظا رافقه ارتفاع في معدل النمو يقدر بين 6 و 6.5% لكن النقطة التي يمكن الإشارة إليها هي ارتباط الدخل المحلي الخام للجزائر بأسعار البترول بصفة كلية.

الجدول رقم: 23.4

ب)-الكتلة النقدية

	1998	1999	2000	2001
الجزائر	21.2	8.8	17.7	غ.م
تونس	7.1	16.0	10.3	10.2
المغرب	6.7	11.5	8.2	15.9

معدل سندات الخزينة

	1998	1999	2000	2001
الجزائر	9.5	8.5	6.0	5.5
تونس	7.0	6.5	6.0	6.1
المغرب	6.5	6.0	5.5	6.1

Source ;(ANIMA) réseau euro méditerranéen d’agences de promotions investissement

نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر أكبر من المغرب وتونس، أما فيما يخص سندات الخزينة والتي تعتبر وسيلة تمويل بالنسبة للدولة فترتفع في السنوات الأولى في الجزائر

حيث تصل سنة 1998 إلى 9.5% لكن تنخفض سنة 2002 إلى 5.5% وهذا بالمقارنة مع تونس والمغرب أين وصل المعدل إلى 6.1%.

الجدول رقم 24.4

ج)-معدل البطالة (%)

	1998	**1999**	**2000**	**2001**
الجزائر			29.8	27.3
تونس		15.8	15.6	15.0
المغرب		13.9	13.6	12.5

مناصب العمل الإجمالية (ملايين)

	1998	**1999**	**2000**	**2001**
الجزائر			6180	6229
تونس		2635	2705	2989
المغرب		8846	8891	8955

Source ;(ANIMA) réseau euro méditerranéen d'agences de promotions investissement

نلاحظ أن أهم النقاط المستخلصة هو أن عرض اليد العاملة في المغرب أكثر من تونس والجزائر حيث وصل إلى 8955 مليون سنة 2001 ثم تلته الجزائر بـ 6229 مليون وتونس بـ 2789 مليون.

ومن خلال معدل البطالة نلاحظ أنه مرتفع جدا في الجزائر حيث وصل في سنة 2000 إلى 29.8% و 27.3% سنة 2001 وحسب مصادر رسمية فقد انخفض هذا المعدل إلى 23% (حسب وزارة المالية) و 17% حسب وزارة التضامن وتأتي في المرتبة الثانية تونس بمعدل 15% لسنة 2001 وتليها المغرب أخيرا بنسبة 12.5% لنفس السنة.

الاستنتاجات:

- نلاحظ أن الجزائر وتونس والمغرب قدمت تسهيلات وتحفيزات جد مغرية لجذب المستثمرين الأجانب خاصة والمستثمرين عامة.
- القوانين الجزائرية يغيب عليها التفصيل في بعض الأحيان.
- الجزائر لا تعتمد في تقديم التحفيزات والتسهيلات على طبيعة النشاط ولا الجهة المدرجة في عملية التنمية.

- قانون العمل الجزائري لا يقدم تلك المزايا والتحفيزات للعاملين الأجانب بالإضافة إلى أنه يستلزم إصلاح هذا المجال من خلال اعتماد قانون عمل جديد واعتماد مفهوم الحكم الراشد للمؤسسة.
- وأخيرا فإن نقاط الضعف التي وردت في عناصر الاقتصاد الكلي تمت معالجتها ولا تعاني الجزائر من مشاكل في مجال العناصر الكلية، بالإضافة على ذلك فإن أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر حاليا هو النظام البنكي الذي يعد جد متخلف مقارنة بتونس والمغرب خاصة تونس فيما يخص تقديم القروض وتحويل الأموال ضف إلى ذلك مشكلة العقار الصناعي حيث تعاني منها الجزائر ولقد أشرنا سابقا أن المغرب حققت قفزة نوعية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تعديل وإصلاح قوانين العقار الصناعي.

خاتمة الفصل:

ركزنا في بداية هذا الفصل على تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم، واستخلصنا سيطرة الدول المتقدمة وحيازتها على أكبر نسبة منه، بينما لم تنل الدول النامية إلا على حصة قليلة، ونفس الشيء لمسناه عند الدول العربية، كما انه مؤخرا اتجه بشكل كبير نحو قطاع الخدمات.

ولقد تبين من التحليل، بأن الجزائر تعاني من تدني في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، مقارنة بمؤهلاتها وإمكانياتها المادية والبشرية.

كما استخلصنا إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة لا يزال ضعيفا، وهيكلها لم يعرف تغيرا كبيرا، فلقد انحازت مجمل الاستثمارات إلى قطاع المحروقات تاركة الباقي يعاني من النقص في الدعم والتمويل الخارجي، رغم إستراتيجيته وأهميته الاقتصادية، مع أنه تم بروز قطاع الاتصالات في الفترة الأخيرة.

لتصحيح هذا الوضع، عملت الدولة منذ استقلالها على تحسين الإطار التشريعي، كما نفذت بعض الإصلاحات التي انبثقت من أولويات محلية تركزت في معظمها على استقرار السياسة الاقتصادية، وإصدار وتعديل بعض القوانين ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي، لكن ما لاحظناه أن عمليات الإصلاح كانت مبنية على خطوات متعاقبة، ولم تكن ضمن برنامج شامل ذي إطار زمني محدد.

كما توصلنا، إلى أن الدول العربية مثلها مثل باقي الدول النامية، اتجهت إلى قرار سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا أثر الاضطرابات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة التي سادت مختلف المناطق العربية، والتي تسببت في زيادة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، مما حتم عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ أصبح هذا الأخير ضرورة حتمية لابد منها، غير أنه للأسف ظل نصيب الدول العربية من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ضعيفا جدا، ومعظم هذه التدفقات

تركزت في قطاع النفط، رغم انحيازه في الفترة الأخيرة إلى قطاع الخدمات، ونفس الشيء لاحظناه على توجه الاستثمارات العربية البينية، الذي تميز في مجمله بالنقص والضعف.

بعد دراستنا لتجارب الدول الثلاثة المختارة (الجزائر، تونس والمغرب) في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استنتجنا أن نصيبها هي الأخرى ميزها التذبذب الواضح، رغم أن تونس والمغرب في هذا الجانب استطاعتا أن تتفوقا من حيث الحجم المستقطب، خصوصا في نهاية فترة التسعينات إلى غاية الآن، مع العلم أن هذه الدول اتبعت تقريبا نفس السياسات وطبقت مختلف الإصلاحات وإن اختلف توقيت البداية، مع أن التوجه القطاعي كان واحدا في كل هذه البلدان، وتقريبا من نفس المصدر.

لقد لعبت بعض العوامل غير الاقتصادية دورا معوقا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وأيضا إلى هاته الدول، وتأتي في مقدمتها التعقيدات الإدارية التي تعرقل أعمال المستثمرين، ومختلف المشاكل السياسية والاجتماعية التي تحد من الجهود الحثيثة التي تبذلها هذه الدول في سبيل زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصادياتها.

الخاتمة العامة

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر محور نقاش و اهتمام الكثير من رجال الأعمال و أصحاب رؤوس الأموال و الحكومات في العديد من دول العالم و خاصة الدول العربية، التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية و توطينها في الوطن العربي، و قد لا يختلف اثنان عن أسباب هدا الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية و محل استقطاب من طرف الدول المتقدمة و النامية.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا، و قد شهد في الأعوام الأخيرة تطورا و انتشارا هائلا، ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة و التقدم التكنولوجي الهائل، فأصبح اليوم أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما و في الدول النامية بشكل خاص، حيث تساقطت الحواجز الوحدة تلو الأخرى أمام تقدم الشركات **متعددة الجنسيات** و بإيعاز من المنظمات الدولية، و في المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية و المالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله و اعتماده كمصدر لتمويل و تنمية الاقتصاد المحلي.

و نظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز اقتصاديات الدول المضيفة و المستثمرة على السواء و التي أدركتها مختلف دول العالم و إن اختلف توقيت الإدراك عملت هذه الدول على منح كل التراخيص و التنازلات لتسهيل عملية التدفق و الانسياب.

رغم الوعي و التفتح الذي لمسته جل اقتصاديات العالم إلا أن هناك دائما طفرة لصالح الدول المتقدمة طبعا، إدا حازت على نصيب الأسد و لم يبقى للدول النامية إلا القليل مع أنها أولت أهمية خاصة لهذا النوع من الاستثمار و أضحت ترى فيه مصدرا لتمويل مشاريعها الاقتصادية، و جالبا للتكنولوجيا الحديثة و ناقلا للمعرفة و ا لتدريب و نمو في الصادرات، كما يتيح لها النفاد على

الأسواق العالمية، لذا سعت بوسائل متعددة لجذبه، و الدول العربية إحدى الأقطاب التي تفطنت لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما استنتجنا من الدراسة أن التقسيم فيما بين الدول العربية لم يكن متساويا، إذا لمسنا اختلاف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل دولة رغم تشابه اقتصادياتها أو تفوق بعضها من حيث الموارد و التسهيلات، و لكن القضية هنا قضية داخلية أي أن لكل دولة خصوصياتها و مشاكلها التي حالت دون ترغيب المستثمر الأجنبي فيها.

لم تشذ الجزائر عن القاعدة، فقد عمدت في فترة التسعينات – إضافة إلى تحرير اقتصادها- إلى تغيير نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر و عملت قدر الإمكان على جذبه بما تقدمه من حوافز و تسهيلات بغية تحسين أداء القطاعات الأخرى (خارج قطاع النفط) بما يؤدي على زيادة النمو و خلق فرص عمل جديدة و هو ما يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي و التكيف مع الوضع الجديد الذي سينتج عنه الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمة.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر شأنه شان باقي الظواهر الاقتصادية أي أنه يتأثر بعدة متغيرات ترسم مساره و حدوده و إن اختلفت طبيعة هذه المتغيرات من بلد لأخر.

لا تزال الجزائر تعاني من نقص في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها مقارنة ببعض الدول النامية كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى و أن هيكل هذه الاستثمارات لا يزال محصورا في قطاعات محدودة جدا كالنفط الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمار.

كما أكدت الدراسة على النتائج التالية :

- أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته، كما أن معظمها جاءت موافقة للنظريات الاقتصادية في نوع العلاقة، ماعدا عنصرين هما مؤشر الانفتاح الاقتصادي و مقاييس حجم السوق و مدى جاذبيته.

-في المدى القصير لم تتغير نوع ا لعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات المفسرة له، كما أثبتت الدراسة أنه لكي تؤثر هذه المحددات في الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تتضافر مع بعضها البعض، أي أن بلوغ الكفاءة في جذب الاستثمار مرتبط بتوفير هذه العناصر مجتمعة و ليس على تحسين أو توفير بعضها فقط.

و حتى يتم تحقيق الطموحات المأمولة من الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من تضافر جهود كافة الجهات المرتبطة بالاستثمار لتذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ أنشطتها بالصورة المطلوبة و زيادة التنسيق فيما بينها، و أيضا الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بعد الانتهاء من دراسة هذا الموضوع ارتأينا أن نقدم بعض **الاقتراحات** و التوصيات و التي نراها مناسبة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تعمل على زيادة استقطابه :

- إرساء بنية مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن الاطمئنان إليها لأغراض التخطيط المالي و الاستثماري.
- تنظيم المؤترات و الندوات و الملتقيات الدورية التي تحضرها الجهات الوطنية ذات العلاقة بالاستثمار، لتبادل الآراء و الأفكار و التجارب و الخبرات فيما يتعلق بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية و لتدارس الأوضاع و التطورات التي تحدث في مجال الاستثمارات الأجنبية، و تقييم المناخ الاستثماري للبلد بهدف تحديد مواطن السلب و الإيجاب في أداء العناصر المعنية بهذا المجال.
- تفعيل الاتفاقيات الثنائية لمتعلقة بتشجيع و حماية و ضمان الاستثمار و اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، و تطويرها بما يتلاءم مع التوجه الدولي نحو العولمة، مع إبرام المزيد منها في إطار التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف.

- المراجعة المستمرة للتشريعات الاقتصادية و جعلها أكثر مرونة وواقعية، مراعاة الشفافية و الوضوح في اللوائح و التشريعات المالية و الإدارية إلى تحدد حقوق و واجبات الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية.
- توفير مخططات للمناطق الصناعية و الخدمية و تجهيز خرائط استثمارية مدروسة يستطيع من خلالها المستثمر التعرف على نوعية الفرص الاستثمارية المتاحة و الأماكن المتاحة لتوطينها.
- توفير قاعدة بيانات تفصيلية عن الأوضاع الاقتصادية و التشريعات السارية و تطوراتها في كل دولة و إتاحتها بل عرضها على المستثمرين المرتقبين.
- تطوير النظام الضريبي، و ذلك بترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية و ربطها بتحقيق أهداف اقتصادية محددة.
- وضع إستراتيجية لتطوير و تنمية المهارات البشرية، حيث أن انخفاض تكاليف العمالة ليس محدد هام للاستثمار الأجنبي المباشر إذا لم تكن هذه العمالة مدربة
- ألا يكون سعي الدول العربية لأغرض الاستثمار نفسه و إنما لاستقطاب الاستثمار
- المناسب الذي ينسجم مع مصالحها و مع القطاعات التي ترتئي أن يدخل فيها.

أفاق البحث :

إن معالجة إشكالية بحثنا و دراسة بعض الجوانب التي لها علاقة بالاستثمار. هناك إشكاليات أخرى جديدة بالبحث و الدراسة نذكر منها.

1. أثر خوصصة المؤسسات العمومية على الاستثمار
2. تباطؤ إصلاح الجهاز المصرفي و دوره في إنعاش الاستثمار
3. سوق الأوراق المالية (البورصة) و ضرورة إنعاشه و تطويره لجدب المدخرات و توجيهها نحو الاستثمار.
4. العوائق الاستثمارية في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
5. التحولات الاقتصادية الدولية و أثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار و القدرة التنافسية.

6. المناخ الاستثماري و آثاره على جدب الاستثمار الأجنبي

7. الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضرورة تدعيمه لتحقيق الميزة التنافسية.

المراجع باللغة العربية:

1) **الكتب:**

1- أ. أ. س. ميرونوف، ترجمة: علي مقلد تقي عبد المحسن، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986

2- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية – مصر)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004-2005.

3- أحمد زكي بدوي المعظم، المصلحة الاقتصادية"، دار نشر الكتب اللبناني، لبنان، 1995.

4- المجيد قدي، المدخل إلى السياسيات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003-2004.

5- النابلسي سعيد، 1997- قانون الاستثمار رقم (10) وأثره على العمالة .الندوة السورية-الألمانية الأولى حول سياسات الاستثمار في سورية، جامعة دمشق.

6- الحرير خالد، 1986- التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة ابن خلدون، دمشق.

7- عيسى أحمد محمد الفاسي، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا، 2006.

8- باهر محمد علم ومنال محمد متولي (1997)، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصري"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر قسم الاقتصاد حول تحديات النمو و التنمية في مصر والبلاد العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4-6 مايو.

9- بن أشنهو عبد اللطيف، الترجمة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

10- تشام فاروق،الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية، من الموقع الشبكي: www.sirambit.com في 2006/06/12.

11- جيفري ساكس (1997)، نحو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر، ترجمة سمير كريم، مراجعة محمود محي الدين، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، المحاضرة المميزة، رقم 3.

12- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

13- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقيات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

14- سالم أحمد عبد الله الفرجاني، سبيل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا، المركز العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس، ليبيا مجلة دراسات، العدد العاشر، خريف 2002، نقلا عن موقع الانترنت:-http://www.DirassetMagasine-Libya.htm، في يوم: 2006/04/25.

15- شايا آساد، 1990- الكينيزية الحديثة، دار سينا للنشر، القاهرة.

16- صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

17- طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1997.

18- طارق الحاج، "علم الاقتصاد ونظرياته"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

19- فليح خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

20- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة،2004-2005.

21- محمد إبراهيم زكي، مداخلة بعنوان "الاستثمار الأجنبي والتنمية الوطنية وتحديات العولمة"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا، 2006.

22- نزار سعد الدين العيسى، "مبادئ الاقتصاد الكلي، كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق"، الدار العربية الدولية ودار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

23- عبد السلام أبو قحف، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

24- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

25- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

26- كامل بكري، الاقتصاد الدولي– التجارة خارجية والتمويل –، الدار الجامعية.

27- محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978.

28- علي محمد بن نمر المزروعي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي، مع الإشارة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية، مصر 2001.

29- محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ظل الاقتصاد الإسلامي"، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2005.

30- عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

31- منور أوسرير + د / نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي 2005.

32- عبد الوهاب سيد عيسى (1993)، "ملاحظات حول بعض قوانين الإصلاحات الاقتصادية"، لقاء العمل السنوي حول الاقتصاد المصري بين الإصلاح الاقتصادي والتحولات العالمية، الحزب الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، 12-13- أبريل.

33- يونس محمود، 1986- محاضرات في التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية بيروت.

34- زكي رمزي، 1992- عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر.

35- التمويل والتنمية- صندوق النقد الدولي- مارس 1989، ص 3/مارس 1996

36- المستقبل العربي، سبتمبر 1990،

37- ملاحظات حول خصائص التطور الاقتصادي لدول النامية، نشرت في مجلة سيرتا، قسنطينة، العدد 83/02.

38- عبد الرحيم بوادقجي، التنمية الاقتصادية، دمشق، المطبعة الجديدة، 1977.

39- د. عمروو محي الدين، قضايا التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة العربية، 1975.

40- محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005،

41- عرابي فتحي، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، 2000

42- محمد بلقاسم بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها"، د.م.ج، 1997.

43- مقتطف من برنامج رئيس الجمهورية، جريدة الاحرار، العدد 391، الجزائر، 1999.

44- مصطفى محمد عبد الله، "الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية"، دار النشر بيروت، 1999.

45- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، جمهورية مصر العربية، أكتوبر 2004.

46- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشجيع الاستثمارات في الدول العربية وما يقابلها في بعض الدول العالمية، 2002.

47- هيل عجي كحيل، الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل، دراسات استراتيجية تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، رقم 32، 1999.

48- هيئة تشجيع الاستثمار للمؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى، طرابلس 2006

49- المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الجزائر، 2005

2) **المذكرات**:

1-بشراير عمران، "نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005/2004 ،

2-فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

3-الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والإصلاح، مذكرة لنسل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، (معهد العلوم الاقتصادية).

4-دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2001.

3) **المناشير و التقارير**:

1-القانون رقم 90-10 "المتعلق بالقرض والنقد", الجريدة الرسمية، المؤرخ في 14-04-1990

2-الرسوم التشريعي رقم 93-12 ، "التعلق بترقية الاستثمارات"، المؤرخ في 1993/01/5

3-المادتين 1 و 27 من قانون الاستثمار، "النصوص التشريعية والتطبيقية"، منشورات وكالة الاستثمارات، 1995

4-المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 "يتضمن صلاحيات ANDI وتنظيمها وتسييرها"، الجريدة الرسمية رقم 55 ، المؤرخ في 2001/09/24.

5-المواد 3،4،5،19، قانون رقم 63-277، "المتضمن قانون الاستثمار"، الجريدة الرسمية العد 53، الجزائر، 1963/8/2.

6-المادة 2 من قانون 95_22 الصادر في اوت 1995 المتعلق بالخوصصة.

7-الأمر رقم 66- 277 المؤرخ في سبتمبر 1966، "المتضمن قانون الاستثمار"، الجريدة الرسمية، 1965،

8-التقرير الاقتصادي والاجتماعي الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، CNES،

9-كمال رزيق، مسعود فارس، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، محاضرات الملتقى الوطني الأول، جامعة سعد دحلب بالبليدة، ماي 2002.

4) المجلات:

1-محمد قويدري، "المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين الاستثمار، بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية؛ تونس والجزائر"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات والاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14-15 مارس 2003

2-مجلة ضمان الاستثمار، العدد161، نوفمبر 2005

3-مجلة التمويل والتنمية –صندوق النقد الدولي- سبتمبر 1996.

4-مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية: تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2002.

5-مجلة ضمان الاستثمار، العدد 154 مارس 2001

6-مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي-مارس 1996.

7-فريد كورتال، واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني، "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14 و15 مارس 2003،

8-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ في الاستثمار في الدول العربية 2005.

9-التقرير الاقتصادي والاجتماعي الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، CNES،

10- وزارة المالية والخوصصة، التقرير الاقتصادي والمالي قانون المالية لسنة 2006، أكتوبر 2005، ص 19، مأخوذ عن الموقع الشبكي: http// :www.finances.gov.ma

11- جلال فرهنك: "التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000"، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

12- مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1996، وخلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية.

5) مواقع الأنترنيت:

1-من الموقع الشبكي: www.uluminsania.net/12.htm في: 2006/09/03.

2-التقرير الاقتصادي والمالي "مشروع قانون المالية لسنة 2006 الصادر عن وزارة المالية والخوصصة، أكتوبر 2005، نقلا عن الموقع الشبكي http : www.finances.gov.ma".

6) المراجع باللغة الفرنسية:

1- Achour, A.S. (1996), "Growth and Globalization Challenger for Arab Business the To of the 21[th]Century : An economic and Managerial Perspective", Conference en Economies Globalization : Impact on Arab Business , 28-3., September

2- A. Tansini, R. and M. C. Zejan (1996), ‘Local Technological Cabability and Prodictivity Spillovers from FDI in The Uruguayan Manifacturing Sector’, The Journal of development Studies, Vol 32, No.4, April.

3- Bayoumi, T. and G. Lipworth (1997), "Japanese Foreign Direct Investment and Regional Trad ", **IMF Working paper ,** WP/97 Asia Pacific Department, IMF , Washington , D. C..

4- Banister, G., Brage, C. A. P. and J. Peter (1994), "**the Quarterly Review of Economics and Finance"**, Vol. 34, Special Issue Trustees of the University of lllinois, Summer

5- Barry, F. and J. Bradley(1997), "FDI and Trade : the Irish Host-Countries Experience", **The Economic Journal,** Vol.107, Blackwell Publishers.

6- Barell, R. and N. Pain (1997), "Foreign Direct Investment, Technological Change, and Economic Growth Within Europe", **The Economic Journal,** Vol.1.7,No.445, November.

7- Banister, G., Brage, C. A. P. and J. Peter (1994), "**the Quarterly Review of Economics and Finance"**, Vol. 34, Special Issue Trustees of the University of lllinois, Summer.

8- Belot, T. J. and D. R. Weasel (With not date), " Programs in Industrial Countries to Promote Foreign Direct Investment in Developing Countries ", **World Bank Technical Paper,** No.115, The World Bank, Washington, D.C.

9- Ben Achenhou (AB) : « Les nouveaux Investissements », OPU, Alger2006.

10- Bertrand Bellon et Ridaha Gouia, **Investissement direct etranger et dévloppment industrielle méditerranéen,** édition: Economica , paris , 1998.

11- Bernard Raymond, **économie financière international,** édition P. U. F. Paris, 1979

12- Bernard Hugnier, **L'investissement direct,** Economica, Paris, 1984.

13- Bernard-Bonnin, **L'entreprise multinationale et l'état,** édition, vivantes, 1984.

14- Bouyacoub Ahmed, « Les investissements étrangers en Algérie 1990-1996, in annuare de l'Afrique du nord, CNRS, édition, Paris, 1998.

15- Brahimi (AD) : L'économie Algérienne, édition d'ahled, Alger, 1999.

16- Brennery, S. (1962), Theories of economic and Growth ", Gorge Allen &Unwin LTD, London,

17- Brennery, S. (1962), Theories of economic and Growth ", Gorge Allen &Unwin LTD, London,

18- Caircross, A. K. (1966), "Factors in Economic Devlopment", Unuin Univresity, Simson, LTD, London.

19- Chan, S., Clark, C. and D. R. Davis (1990), "State Entrepreneurship, Foreign Investment, Expiry Expansion, and Economic Growth: Granger Causality in Taiwan's Development", Journal of Conflict Research Resolution, Vol.. 34, No. 1, March.

20- Chen,C, Chang, L.and Y.Zhang 1995,“ the role of freigne direct investment in Chine's post-1978 economic development,vol.23,no.4,el seviev science ltd, Great Britain

21- Chesquiere, H. (1998), "Impact of European Union Association Agreement on Mediterranean Countries ", **IMF Working Paper, WP/98/116,** IMF august, Washington, D. C.

22- CNUCED WORLD INVESTMENT (rapport 2003), (www.Uncted.org/fdistatistice)

23- Claessens, S., Oks, D. and R. Polastri (1998),"Capital Flows to Central and Eastern Europe and Former Soviet Union", **Paper prepared for The NBER, The World Bank.**

24- Danis Tersen / Jean-Lue Bricout, **L'investissement International ,** édition Armond Colin 1995.

25- Deboub. Youcef , mécanisme économique de l'Algérie, 1991.

26- Domac, I. and G. Shabsigh (1999), "Real Exchange Rate Behavior and economic Growth : Evidence from Egypt ,Jordan Morocco and Tunisia", **IMF,** Washington, D. C.

27- Données collectées de office national de statistiques, « Rétrospectives des comptes économique de 1963 », ONS, Alger, Collection statistique N : novembre 2006.

28- Dunning. J.h.(1997) **"The determinants of International Production** Oxford, Economic Papers Vol 3.

29- Dunning. J.h.(1973) **"The determinants of International Production** Oxford, Economic Papers Vol 3..

30- Durand, M., Christophe, M. and T. Flavia , (1998), "Trends in OECD Countries , International Competitiveness the influence of emerging Market Economies. "**OECD**, **Economic Dept, Working Paper, No.195 , Eco**/WKP/(98)8, May.

31- El- Erin, M. and M. El-Gamal, (With not date), "attracting Foreign Investment to Arab Countries: Getting The Basics Right" **Working Paper,** Vol.9718, The Economic Research forum for the Arab Countries , Iran and Turkey (ERF).

32- El-Said, H. H. (1999), " **Emerging Financial Markets and Financial Globalization",** PAPER Presented to the Seminar on "International Financial Flows With Implication for the Arab Countries", Center for

economic & Financial. Research & Studies, Faculty of Economic and Political Sciences, Cairo University, Cairo, Egypt, Tusday,22 nd, June.

33- Eltis, W.A. (1996), "Economic Growth: Analysis and policy", Hutchinson University, Library , London , p.v.

34-

35- Hong, K. (1997), ‘Foreign Capital and Economic Growth in Korea :1970-1990’, Journal of Economic Development, Vol. 22, No. 1,June.

36- - Hoekman, B. and S. Djancov (1996), "Intra industry Trad, Foreign Direct Investment and the Reorientation of Eastern Europe Export ", **Policy Research Working Paper,** the World Bank , March 1.

37- Huge, J. R. V. (1999), "Honduras growth performance during 1978-1997", **IMF, Policy Discussion paper,** PDP/99/1, January.

38- Hoeller, N.G. and Collection (1998), "The European Unions Trade Policies and Their Economic Effects", **Economics Department Working Paper,** No.194, OECD, ECO/WKP (98) 7, May 4.

39- Hoekman, B. and S. Djancov (1996), "Intra industry Trade, Foreign Direct Investment and the Reorientation of Eastern Europe Export ", **Policy Research Working Paper,** the World Bank , March 1.

40- Hoeller, N.G. and Collection (1998), "The European Unions Trade Policies and Their Economic Effects", **Economics Department Working Paper,** No.194, OECD, ECO/WKP (98) 7, Mqy 4,.

41- IMF(2000), "Promoting Growth in sub-Saharan Africa: learning What Works", **Economic Issues,** D. C. USA .

42- IMF(1999), "Large Capital Flows: Causes, Consequences, and Policy Responses", **Finance and Development,**Vol.36,No.3, September.

43- IMF, (1999), "determinant of Growth in transition Countries", Finance and development, Vol.36, No2, June.

44- Jegathesan, J., "Foreign Direct Investment in Developing Countries", in Liuksila Claire Presented at seminar Held in Paris , INF and Ministry of Finance of Japan , Washington , February 13-14.

45- Jalladeau Jeol, "**introduction à la macro économie, modélisation de base et redéploiements théorique contemporains** ", ed: publication de l'université de Boeck (2 ieme édition), Bruxelles, 1998.

46- Jovanovich, B. (2000), "Growth Theories", Working paper, No, 7468, NBER Working paper series, NBER January,.

47- Killer, W (1998), 'Trade Paterns Technology Flows and Productivity Growth' Policy Research Working Paper, The world Bank, May.

48- Lall, S.and P.Streeten (1978), "**Foreign Investment, Transnational and Developing Countries**", Second Edition, The Mac Milan Press LTD, Hong Kong,.

49- Linder Peter , Thomas.A. Pagel **Economie international,** **10**ieme édition, Economica, Paris, 1996.

50- Lopez, M. A. (1999), "Large Capital Flows: A survey of the causes, Consequences and Policy Responses", **IMF Working Paper, WP99/17, IMF, Washington, D.C, February**

51- Mackenzie, G. A (1998), "the Macroeconomic Impact of privatization", **IMF Staff Papers,** IMF, Washington, D.C., Vol.45, No. 2, June.

52- Mackenzie, G. A (1998), "the Macroeconomic Impact of privatization", **IMF Staff Papers,** IMF, Washington, D.C., Vol.45, No. 2, June.

53- Ministère de la finances et de privatisation, diagnostic de l'attractivité du Maroc pour les investissements direct étrangers : cité in : www.Invest.gov.ma/IDE2003/pdf

54- OECD, "OECD Donor Initiatives to Promote Foreign Direct Investment in Developing Counters", in OECD (1993), "**Promoting Foreign Direct Investment in Developing Counters",** Paris.

55- Oversea Development Institute (1997), "Foreign Direct Investment Flows to Low – Income Countries A Review of the evidence " **Briefing Paper,** September.

56- OECD(With no date), "**Recent Trends in Foreign Direct Investment".**

57- Office national des statistiques, Enquêtes MOD, ONS , Alger 2006.

58-

59- Singh, H. and K. W. Jun (1995), "Some New Evidence on Determinants of foreign Investment in Developing Countries **Policy Research Working Paper,** no, 1531, The World Bank, November.

60- Vernon, R. (1996), "International Investment and International Trade in The product Cycle".

61- Roseen, K. (1997), "Regulation of Foreign Investment in Angola", **Discussion Papers,** No. 12, December,

62- United, Nation Center en transnational (1991), **"Courting Foreign Direct Investment in Developing Counters"**, Center for international private Enterprise.

63- UN(1999), "Investment Policy and Science **, Technology and Innovation Policy Reviews: Methodology and Experiences",** UNCTAD Secretariat, august 20.

64- UN (1991),"Countries Foreign Direct Investment in the Nineties",

65- Vamvakidis, A. (1999), "Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Witch Path Leeds to Faster Growth?", **IMF Staff Papers,** Vol. 46, No. 1, IMF, March

66- United Nation and International Chamber of Commerce (With not date), "**The Financial Crisis in Asia and Foreign Direct Investment",** http://www.unctad.org/en/press/bg9802 en.htm.

67- http://nt-ids.ac-uk/id21/static/7b7cfpi.htm, "**Some recent Evidence: Why Direct Investment Flaws to Law-income Countries Benefit the Few".**

68- Sutalaksana, D. M. "Three Basic Wisdoms to attract Foreign Direct Investment : an Indonesian Experience", in Lieksila C. (1995), "External Assistance and Policies for Growth in Africa", **Paper Presented at a seminar** Healed in Paris IMF & Ministry for Finance of Japan, Washington, February 13-14.

69- UN (1998), **World Investment Report: Trades and Determinant",** United Nation Trade and Development New York and Geneva.

70- Vamvakidis, A. (1999), "Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Witch Path Leeds to Faster Growth?", **IMF Staff Papers,** Vol. 46, No. 1, IMF, March.

71- Singh, H. and K. W. Jun (1995), "Some New Evidence on Determinants of foreign Investment in Developing Countries **Policy Research Working Paper,** no, 1531, The World Bank, November.

72- Young, L . and K. Miagiwa, (1986), ‘International Investment and Immiserizing Growth’, Journal of International Economic, El Seviece Science Polisers, B,V, North – Holland.

73- Unknown (With not date), http//:bized-ac-uk/virtual/economy/policy/autcoums/gdb/.

74- http//:bized-ac-uk/virtual/economy/policy/autcoums/gdb.Growth 3- htm "Economic Growth: Analysis and policy".

75- http//:bized-ac-uk/virtual/economy/policy/autcoums/gdb.Growth 3- htm "Economic Growth: Analysis and policy".

76- www.arifonet.org.ma/ftpoot/dalil20% investment/ contraries/19 Morocco/CHRTE ARABE.pdf (page consultée le 12/10/2006). Fodil Hassam, « Chronique de l’économie, vingt ans de réforme libéral », l’économiste d’algerie, Alger 2005.